وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي 1995 - 2015

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب:

غضيفي زكرياء

إشراف الأستاذ:

فؤاد جدو

السنة الجامعية: 2016/2015

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي 1995 - 2015

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب:

غضيفي زكرياء

إشراف الأستاذ:

فؤاد جدو

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾

سورة المجادلة [الآية 11]

يقول عماد الدين الأصفهاني: " .. إنّي رَأَيتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُب أَحَدٌ كتَابًا في يَومه إلاَ قَالَ في غَده:

لو غُيّر هَذَا لَكَان أَحْسَن، وَلَو زِيْدَ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحسَن، وَلَو قُدّمَ هَذَا لَكَان أَفْضَل، وَلَو تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل".

وَهَذَا من أَعْظَم العبَر، وَهُوَ دَليلٌ عَلَى استيلاَء النُقص عَلَى جُملَة الَبشَر.

شكر وعرفان

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر الله سبحانه و تعالى شكراً جزيلاً على نعمه كلها وعلى وصولي لهذه المرحلة و على الإرادة والصبر لتحمل الصعوبات و إنهاء هذا العمل.

كما يسعدني في هذه اللحظات أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى أساتذتي الكرام، وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل الدكتور جدو فؤاد الذي تولى مشكوراً مهمة الإشراف على هذا العمل و إخراجه بهذه الصورة، فله فائق الشكر والعرفان على ما بذله من جهد رغم الارتباطات الكثيرة الملقاة على عاتقه والتي تنصب في سبيل العلم و البحث العلمي والاشتغال في مجال الطب ومساعدة المرضى فجزاه الله عنا كل خير، كما أشكر الأستاذة بن حسين سليمة التي لم تبخل علي بتزويدي بالمادة العلمية بحكم التخصص، كما أشكر أخي ياسين الذي ساعدني في إنجاز هذا العمل.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل، وإثرائه بملاحظاتهم و أرائهم العلمية القيمة، لكي يظهر بالمستوى العلمي المطلوب .

وأخيراً ... أشكر كل من ساعدني علمياً ومعنوياً ومد لي يد العون، وأسدى لي نصيحة، فلهم مني جزيل الشكر والعرفان وفائق التقدير والاحترام

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعطيهم من فيض نعمه... وأن يوفق الجميع إلى ما يحبه ويرضاه.

الإهداء

أهدي عملي هذا المتواضع إلى:

والدي العزيزين اللذان كان لهما الفضل الكبير في قطف ثمار عملي منذ طفولتي.

إلى روح جدتي الطاهرة، التي انتظرت طويلا هذا العمل ولكن غادرتنا قبل أن يكتمل، أمي الثانية جدتي خديجة غراب رحمها الله تعالى.

إلى أخوتي بالمهجر الذين كانوا لي خير سند ولم يبخلوا علي بعطائهم .

إلى كل أساتذة قسم العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر ببسكرة الذين ساهموا في إثراء رصيدنا المعرفي طوال مشوارنا الدراسي.

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدفعة دون استثناء على مساعدتهم.

خطة الدراسة

مقدمــة

الفصل الأول: معطيات حول الدراسة

المبحث الأول: معطيات حول دول المغرب العربي

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدول لمغرب العربي

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي

المطلب الثالث: طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية

المبحث الثاني: معطيات حول الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: أهداف الاتحــاد الأوروبي

الفصل الثاني: أشكال ومسار التعاون الأورومتوسطي

المبحث الأول: أشكال التعاون الأورومتوسطي

المطلب الأول: السياسية والأمنية

المطلب الثاني: الاقتصادية والمالية

المطلب الثالث: الثقافية والاجتماعية

المبحث الثاني: مسار التعاون الاورومتوسطية

المطلب الأول: مسار برشلونة 27-28 نوفمبر 1995

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية 2004

المطلب الثالث: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط 13 جويلية 2004

الفصل الثالث: واقع وتقييم الشراكة الأورومغاربية

المبحث الأول: واقع الشراكة الاورومغاربية

المطلب الأول: الشراكة الجزائرية الأوروبية

المطلب الثاني: الشراكة التونسية الأوروبية

المطلب الثالث: الشراكة المغربية الأوروبية

المبحث الثاني: تقييم الشراكة الأوروبية . المغاربية

المطلب الأول: الايجابيات التي حققتها الشراكة

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشراكة

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للشراكة الأورومغاربية

خاتمة

قائمة المختصرات

ABBRIVIATION

ALF	مؤسسة آنا ليندا الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات
AMU	إتحاد المغرب العربي
EC	المفوضية الأوروبية
ECSC	المجموعة الأوروبية للفحم والصلب
EMP	الشراكة الأورومتوسطية
ESC	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
EU	الإتحاد الأوروبي
FEMIP	آلية الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية
GATT	الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (جات)
OMC	منظمة التجارة العالمية
PEV	سياسة الجوار الأوروبية
UPM	الإتحاد من أجل المتوسط

مقدمة

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القدم مهداً لحضارات إنسانية عديدة كبابل وبلاد مابين الرافدين، فارس، فينيقيا، قرطاجة ونوميديا في الشمال الإفريقي، روما وبيزنطا، والحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية، وكان من نتائج التنوع الحضاري أن قامت بين هذه الأمم والحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية علاقات ذات طابع نزاعي وصراعي تارة، وعلاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة والمصالح المشتركة تارة أخرى.

تشكل منطقة المغرب العربي موقعاً إستراتيجياً، إذ تعتبر مفترقاً للقاء الشمال والجنوب وجسراً بين أوروبا وشمال إفريقيا، وتشكل منطقة لالتقاء المصالح الإستراتيجية والتبادلات التجارية، مما جعلها محل اهتمام من طرف دول الضفة الشمالية وعلى رأسهم الإتحاد الأوروبي.

وقد جاء اهتمامنا بهذه المنطقة واختيارنا لها كميدان للدراسة لما لهذه المنطقة من أهمية في التوازنات الدولية حيث تشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، هذا دفع بالاتحاد الأوروبي إلى إدراج مفهوم الشراكة، التي تستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة لتحقيق أهداف تتداخل فيها المرامي المباشرة (كالرغبة في بناء فضاء أورومتوسطي للسلم والأمن والرخاء الاقتصادي والاجتماعي، والاستجابة لدعوات دول جنوب المتوسط لمرافقتها اقتصاديا من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية)، وغير المباشرة مثل الرغبة في قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاقتصادية الصاعدة على غرار الهند والصين وغيرها.

وفي ظل هذا جاءت الشراكة نتيجة للوعي المشترك لمواجهة التحولات الإستراتيجية في المنطقة بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت الدول الأوروبية تسعى لتحقيق أمنها الوطني، إذْ ترى أنه مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها دول المغرب العربي والتي أنتجت البطالة وكثرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا خاصة الجنوبية، كلها مدركات أمنية تهدد مباشرة أمن واستقرار الاتحاد الأوروبي بفعل القرب الجغرافي وتداخل المصالح مع دول المغرب العربي، وبدورها دول المغرب العربي التي تشهد ارتفاع في النمو الديمغرافي وتخصص كل بلد في تصدير

منتوج واحد للخارج، وشدة المنافسة في السوق الدولية، دفع بها إلى محاولة تبني سياسة تهدف إلى استغلال مواردها وجميع مقوماتها مما يُدعم اقتصادياتها ويخدم مصالحها الآنية والمستقبلية.

وبناء على ذلك يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الأول مع دول المغرب العربي حيث يعتبر المستورد الرئسي لمنتجاتها خاصة البترول والغاز ومشتقاتهما، وفي ظل هذا التعاون والاعتماد المتبادل الأمر الذي تمخض عنه ميلاد شراكة سياسية، اقتصادية، اجتماعية أطلق عليها اسم الشراكة الأورومتوسطية والتي تهدف بدورها إلى إقامة منطقة في حوض المتوسط، آمنة و مستقرة سياسيًا وتعيش رفاه اقتصادي وتنوع ثقافي وحضاري، وقد استمرت هذه العلاقات من خلال إبرام اتفاقيات تضمنت المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية والتجارية والمسائل الثقافية من منطلق مصالح مستقبلية واعدة.

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية باعتبارها تتناول موضوع الشراكة الأورومتوسطية بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي في حقل الدراسات التاريخية في إطار مقاربات سياسية واقتصادية واجتماعية.

تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية المنطقة المدروسة في حد ذاتها، فدول حوض المتوسط ذات أهمية جيوستراتيجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، دون إغفال أهميتها الحضارية والتاريخية.

يعد موضوع الشراكة الأورومتوسطية من المواضيع المهمة في التاريخ المعاصر، حيث يحض بأهمية أكاديمية من خلال تطرقه لمجال العلاقات الدولية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة دراسة أبعاد الشراكة الأورومتوسطية.

أهداف الدراسة:

- دراسة التفاعلات الأوروبية– المغاربية من جميع أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والإستراتيجية.

ـ إبراز مكانة دول المغرب العربي وأهم المقومات، ومدى مكانة المنطقة الإستراتيجية والحيوية

ـ عرض مسارات التعاون الأورومتوسطي بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي

ـ معرفة الآثار والانعكاسات التي تترتب عن مجالات التعاون الأورومتوسطي، وخاصة الجزائر وكذا محاولة الاستفادة من الإستراتيجية الأوروبية .

ـ مواكبة ما استجد من موضوعات، خاصة في العلاقات الدولية في الفترة المعاصرة باعتبار أن موضوع الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي أحد المواضيع التي تثير النقاش و الجدل في الأوساط العلمية .

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي يعود إلى أهمية الموضوع أساساً والتي تنبع من اعتبارات أهمها:

1ـ مبررات موضوعية:

ـ إن دراستنا للتاريخ المعاصر يحتم علينا دراسة المواضيع الراهنة من خلال زاوية تاريخية تحليلية وفق مقاربة سياسية اقتصادية.

ـ تزايد الاهتمام بمثل هذه المواضيع التي تفرزها العولمة وما ينتج عن الشراكة من تكتلات إقليمية ودولية، خاصة وأن موضوع الشراكة الأورومتوسطية عرفت تطورات وتحولات متسارعة.

ـ أهمية المتوسط من حيث التحديات الكبرى التي تواجهه سواء أمنية، اقتصادية وكذلك حضاريا وإنسانيا، باعتباره يجمع ما بين ضفتين غير متماثلتين، تختلفان في أكثر من مجال .

ـ اعتبار الشراكة الأورومتوسطية مسألة راهنة بمعنى أننا نعيش آثارها ونتائجها اليوم، وبالتالي فمسألة التقييم و إيجاد الفرص الضائعة عملية ضرورية لفهم محيطنا الخارجي، واستنتاج العناصر العلمية التي تفيدنا .

2ـ مبررات ذاتيـة:

- محاولة الإسهام في تقديم موضوع تاريخي من زاوية إقتصادية سياسية.

ـ اختيار الموضوع نابع من محاولة إرضاء الفضول العلمي، وذلك من خلال تعميق الفهم والتدقيق في موضوع الدراسة.

ـ اعتبار انتمائنا للجزائر التي تمثل إحدى الدول الفاعلة لدول المغرب العربي التي لها بعد حضاري مشترك عبر مختلف أحقاب التاريخ.

إشكالية الدراسة:

من خلال هذا المنطلق تتمثل إشكالية الدراسة فيما يلي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي إطارًا حقيقيا للتعاون المتبادل ؟

انطلاقا من المشكلة البحثية المطروحة فإن دراسة الشراكة الأورومتوسطية بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي تثير العديد من التساؤلات، وهي:

1- ما هي مقومات دول المغرب العربي؟

2- ما هي مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي؟

3- ما هي أشكال ومسارات التعاون الأورومتوسطي؟

4- ما هي انعكاسات الشراكة الأورو- مغاربية؟

مجالات الدراسة:

المجال الزمانـي:

شهدت علاقة التعاون بين أوروبا و دول المغرب العربي وخاصة الدول المحورية الجزائر، تونس و المغرب حالات من الصراع و الاستعمار من جهة ،و التعاون و الحوار من جهة ثانية ،وكنتيجة للمتغيرات الدولية و الإقليمية في إطار انتهاء الحرب الباردة ،بدأت دول الاتحاد الأوروبي تعي أهمية قيام تعاون بينها وبين دول منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط وهذا ما تمخض عنه شراكة أورو- متوسطية على اثر إعلان برشلونة 27-28 نوفمبر1995

،وعليه دراستنا ستبدأ من هذه الفترة الزمنية وصولا إلى سنة 2015 محاولين فيها تقييم وحوصلة أهم ما توصلت إليه هذه الشراكة من جهة ومحاولة استشراف مستقبلها وآفاقها من جهة أخرى

المجال المكاني:

يتحدد هذا الإطار بالحدود الجغرافية لحوض المتوسط بضفتيه الشمالية و الجنوبية، الشمالية المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي، و الجنوبية المتمثلة في دول المغرب العربي و بخاصة الجزائر، تونس و المغرب وهذا بطبيعة الحال لا ينفي وجود بعض المناطق الأخرى التي قد تدخل من حين إلى آخر لإثراء المقارنة في البحث.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات السالفة الذكر وفق منهج علمي كأداة للوصول إلى نتائج منطقية، فالموضوع عبارة عن دراسة وصفية تحليلية تعتمد على منهجين أساسيين:

المنهج التاريخي: وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي للشراكة الأورومتوسطية وعرض أشكال ومضامين هذه الشراكة، و الاستفادة من التجارب السابقة للوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات حول الدراسة.

المنهج المقارن: ذلك من خلال المقارنة بين مختلف التطورات و المراحل التي شهدتها العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي الثلاث(الجزائر، تونس، المغرب) باعتبارها الشريك الأكثر تقدما في العلاقات الأورومتوسطية، كما تستدعي هذه الدراسة مقارنة بين مواقف و تصورات دول الضفة الشمالية للمتوسط و دول الضفة الجنوبية منه ،فمن الطبيعي أن تصدر عن الإتحاد الأوروبي مواقف وتطرح تصورات تخدم مصالحها، وكذا الدول المغاربية التي تحمل تطلعات تخدم مصالحها، ومن الجهة أخرى يتم المقارنة بين الإمكانيات التي تمتلكها دول كل ضفة من ضفتي المتوسط بهدف إعطاء مقارنة علمية تكون نتائجها أقرب من الدقة .

الدراسات السابقة:

لقد حظيت الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي ببحوث ودراسات سابقة متعددة، نذكر من بين هذه الدراسات:

دراسة يوسف خليل غبراهيم السبعاوي "**الصعوبات التي تواجه اتفاقية الشراكة العربية– الأوروبية حالة مصر و المغرب**"، والذي شهدت طبعته الأولى **2015** حيث تطرق إلى آخر المستجدات في هذا الموضوع، كما تم التطرق إلى مرحلة اتفاقية التعاون وأسس ومجالات المشاركة، ومعوقات المشاركة العربية- الأوروبية و الآثار الناتجة عنها دون إغفال أوجه التشابه و الاختلاف في اتفاقية المشاركة العربية– الأوروبية.

دراسة سليمة بن حسين، **الأبعاد الأمنية لسياسة الجوار الأوروبية و تأثيرها على منطقة جنوب المتوسط الغربي(2004–2012)**،(رسالة ماجستير،قسم العلم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة باتنة، 2012)، حيث تم التطرق في هذه الدراسة لأهمية البحر الأبيض المتوسط، وبالأخص حوض المتوسط الغربي، كما تطرقت لمسار التعاون بين ضفتي المتوسط الغربي، أما التركيز الكبير لهذه الدراسة فكان حول سياسة الجوار الأوروبية.

دراسة الدكتور بشارة خضر و الذي يحمل عنوان " **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008**" و الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية حيث تناول هذا المرجع مختلف محاور الشراكة الاورومتوسطية وفي حقب زمنية متنوعة.

بالإضافة إلى العديد من الدراسات و الملتقيات الدولية التي تم الإشارة إليها في قائمة المراجع.

عرض الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية و الأسئلة الفرعية للدراسة، اخترنا خطة تتألف من مقدمة وثلاث فصول ثم خاتمة ومجموعة ملاحق.

مقدمة: وتناولنا فيها إحاطة شاملة للموضوع بمختلف جوانبه، ثم إطار مفاهيمي للدراسة

تناول الفصل الأول معطيات حول الدراسة، وتضمنت هذه المعطيات الأهمية الجيوستراتيجية لدول المغرب العربي، والمقومات الاقتصادية ثم طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية، أما المبحث الثاني فيتناول معطيات حول الإتحاد الأوروبي من خلال التطرق إلى نشأته والهيكل المؤسسي وأهداف الإتحاد الأوروبي.

أما الفصل الثاني فقد تعرضنا فيه لأشكال ومسار التعاون الأورومتوسطي، وقد قسم إلى مبحثين، حيث يتحدث المبحث الأول من أشكال التعاون الأورومتوسطي السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الثقافية والاجتماعية، أما المبحث الثاني فقد ركز على مسار التعاون الأورومتوسطي من خلال مسار برشلونة، وسياسة الجوار الأوروبية، ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

أما الفصل الثالث والأخير فقد تمت معالجة واقع الشراكة الأورومغاربية وتقييمها حيث قسم إلى مبحثين، حيث أن المبحث الأول يعرض واقع الشراكة الأورومغربية من خلال الشراكة الجزائرية الأوروبية، والشراكة التونسية الأوروبية، والشراكة المغربية الأوروبية، أما المبحث الثاني فيتناول تقييم الشراكة الأوروبية–المغاربية، وتم التطرق إلى الإيجابيات التي حققتها الشراكة، والتحديات التي تواجهها، والآفاق المستقبلية للشراكة الأورومغربية.

وخلص البحث بخاتمة وهي عبارة عن خلاصة العمل والنتائج التي تم التوصل إليها خلال العمل البحثي، والتوصيات المتوصل إليها خلال فترة الدراسة.

صعوبات الدراسة:

كأي بحث من البحوث لا يخلو من الصعوبات فقد واجهتنا صعوبات منها:

- قلة المراجع باللغة العربية ـ حسب علمي ـ التي تتطرق لموضوع الدراسة.
- أغلب الدراسات ركزت على الجانب الاقتصادي وأهملت الجوانب الأخرى، كما تم التركيز على آثار الشراكة على اقتصاد دول المغرب العربي.
- إيجاد إحصائيات لتحليل مدى إيجابيات أو سلبيات الشراكة في الجانب الاقتصادي.

الفصـل الأول

معطيـات حـول الدراسـة

تعود الجذور التاريخية للعلاقات المغاربية الأوروبية إلى فترة زمنية قديمة، نتيجة التقارب الجغرافي، وضرورة التبادل التجاري، وحتمية الاحتكاك بين دول القارتين حسب طبيعة كل مرحلة، وكذا أهمية وتنوع حجم التبادلات بينهما في كافة المجالات.

إن الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية لم ينتهي فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظل قائما، ولكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا وفق استراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة ووضوح، لما تملكه هذه المنطقة منذ آلاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم نظرًا لتوسطها ثلاث قارات(أوروبا، وشمال إفريقيا ،وغرب آسيا)، ومهدا لأعرق الحضارات، ومعبرًا يصل المحيط الهندي بالأطلسي، كما تشمل أيضا خطًا بحريا للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

تعتبر دول المغرب العربي من أهم دول حوض المتوسط، حيث رأت في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضرورة حتمية خاصة بعد الاضطرابات و التغيرات السياسية في الآونة الأخيرة، وذلك عن طريق تأسيس عقود شراكة أجنبية، وهذا ما يفسر تزايد عدد التكتلات والتجمعات الاقتصادية لأنها أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، وبالنظر لأهميتها الإستراتيجية ومواردها الطبيعية والقرب الجغرافي والبعد الحضاري الذي تتمتع به من أجل ضمان أمن وسلامة المنطقة، إذًا من خلال هذه المعطية المختصرة سوف نتطرق في هذا الفصل الأول إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لدول المغرب العربي

المبحث الثاني: معطيات حول الاتحاد الأوروبي

تمهيد:

لدراسة هذا الموضوع يقتضي منا تحديد بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة في ثنايا الدراسة، وعلى هذا الأساس تم تحديد هذه المفاهيم:

مفهوم المغرب العربي: لقد تعددت المفاهيم حول تسمية المغرب العربي، وإجمالاً يمكن التطرق للمفاهيم التالية:

1. تسمية المنطقة بالمغرب العربي: تمثل المنطقة الغربية من العالم الإسلامي حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط* والصحراء والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا حيث تكون أمام خمس دول وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا[1].

2. كما أصطلح على تسمية المناطق التي تلي حدود مصر الغربية حتى المحيط الأطلسي باسم "**المغرب العربي**" وتشمل: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب حاليا وموريطانيا، وتستند هذه التسمية إلى مظاهر اقتصادية واجتماعية وعوامل تاريخية موغلة في القدم تمخضت عن وحدت الفكر والتراث ووحدة الهدف والمصير[2].

3 - كذلك يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير وذلك لتمييزه على دولة المغرب الأقصى والمغرب الأوسط: الجزائر، المغرب الأدنى: تونس إلا أنه في إطاره الواسع فإن المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث(المغرب، تونس، الجزائر) كل من ليبيا

---

* يبلغ طول سواحله 3700 كم، وعرضه1930 كم، وتتعدد خلجانه وتداخلاته مع بحار تتعمق في داخل القارة الأوروبية، يتصل بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، ومع البحر الأسود عبر الدردنيل وبحر ايجه والبوسفور ومع البحر الأحمر وما يليه عبر قناة السويس، للمزيد حول الموضوع راجع: أحمد حلواني، "**أمن البحر المتوسط و الآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية**"، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول " الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وأفاق "، جامعة منتوري- قسنطينة- يومي 29 و 30 أفريل 2008، ص162.

[1] أمين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص40.

[2] خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، **تاريخ المغرب العربي**، لبنان: دار المدار الإسلامي، 2004، ص11.

وموريتانيا، أما إذا تتبعنا العلاقات بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، فنجد أن فرنسا تتحدث خاصة عن مغرب عربي من ثلاث دول هي المغرب، الجزائر، تونس باعتبارها النواة الصلبة في المنطقة، أما ليبيا فليس لها أثر في العلاقات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي،

أما الولايات المتحدة الأمريكية فنجدها تطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي التي تضم في نظرها الدول الثلاث فقط هي: المغرب الجزائر وتونس، أما بالنسبة إلى دراستنا فيمكن أن نتكلم عن مغرب عربي مكون من: تونس، والمغرب، والجزائر بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم المشترك وطموحاتهم المستقبلية، بالإضافة إلى الفاعلية في عقد الشراكة الأورومتوسطة المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي[1].

- مفهوم الشراكة :

يعرفها فتح الله ولعلو*في كتابه الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية: بالعلاقات المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصلحة المشتركة من جهة وتحديد مدى قدراتها ومساهمة كل طرف للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة من جهة أخرى ، أي هي شكل من أشكال التعاون المبني على أساس علاقة ثقة لتحقيق مصلحة بين طرفي الشراكة[2]، يقوم مفهوم الشراكة على المساهمة بنصيب في الطريقة للحصول على منافع مشتركة، وأنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا تقوم على وجود أجهزة دائمة ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية[3].

مفهوم الشراكة الأجنبية: هي عقد اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي وخدماتي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة وهذا

---

[1] أمين البار، منير بسكري، **المرجع السابق**، ص43.

* ولد بالرباط 26 مارس 1942م، سياسي واقتصادي مغربي، شغل عدة مناصب، وزير للمالية والاقتصاد في المغرب بين 1998 إلى 2007.

[2] فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، المغرب: دار الحداثة، 1982، ص13.

[3] عبد اللطيف بوربي،" **العلاقات الأوربية–المغربية بعد عام 2001 تعاون بلا شراكة**"، كلية العلوم السياسية، الجزائر، دس، ص04.

التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال إنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام الاختراعات والمعرفة التكنولوجية، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقًا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية[1].

مفهوم الشراكة الاورومتوسطية:

تمثل الشراكة الأورومتوسطية تجمعًا إقليميًا يشمل الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو إفريقية، وتشمل هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى تركيا وإسرائيل، ودولتان عربيتان غير مشاطئتان للبحر المتوسط وهما الأردن وموريتانيا[2]، ومن بين أهم مكونات هذه الشراكة[3] :

- الدخول في مجالات متعددة للتعاون مع دول البحر الأبيض المتوسط، يمكن تحديدها بصفة مشتركة مع تلك الدول، يمكن أن تشمل هذه المجالات، التعاون الصناعي، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الخدمات مكافحة تهريب المخدرات، الهجرة غير المشروعة*،السياحة...
- أن هناك مجالات كثيرة مشتركة بين أوروبا ودول البحر المتوسط خاصة في مجال البيئة والطاقة والهجرة والاستثمار وأن الاتحاد الأوروبي له مصلحة حيوية في مساعدة دول البحر المتوسط لمواجهة التحديات التي تواجهها.

---

[1] كمال رزيق، صدو فارس، عنوان المداخلة "**الشراكة الجزائرية الأوربية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي** "الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير"، جامعة سعد دحلب، البليدة، دس، ص6.

[2] جمال عمورة،" منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الاورومتوسطية "، **مجلة علوم إنسانية**، العدد03، 2006.

[3] عبد الهادي عبد القادر سويقي، **التجارة الخارجية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007، ص(282-283) .

* تعني الهجرة في أبسط معانيها حركة الانتقال – فرديا كان أم جماعيا– من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسي، تتعدد دلالات الهجرة بين هجرة سرية، هجرة غير شرعية، هجرة غير قانونية، **الهجرة الغير الشرعية:** هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون، أما بالنسبة للهجرة بين ضفتي المتوسط التي تركز عليها هذا الدراسة فهي تسير وفق منطق التقلبات السياسية والمصالح الاقتصادية، للمزيد حول هذا الموضوع راجع: الموقع الإلكتروني متوفر على الرابط: http://machahid24.com/etudes/10037.htm تاريخ الإطلاع 2016/03/12.

- العمل نحو تحقيق مشاركة تبدأ بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين المجموعتين تدعمها بمساعدات مالية ملموسة من جانب الاتحاد الأوروبي، وتتطور فيما بعد من خلال تعاون سياسي واقتصادي أكثر وثوقا يتفق عليه الطرفان في مرحلة تالية.

- التكامل الاقتصادي :Intégration économique

يأخذ التكامل الاقتصادي أكثر من مجال، ومنها التكامل الاقتصادي بين الدول والمناطق، ويشير هذا النوع من التكامل إلى ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية والمهارات والسوق الواسعة، بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال، فتتشكل بذالك العناصر الاقتصادية المتكاملة من اجل العملية الصناعية والتنموية كما هو الحال في الوطن العربي[1].

- إندماج Intégration:

هو حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تتشكل في مجموعها وحدة أو نظام بحيث تكون خصائصه ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها، أو اندماج أحيانا إلى تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة وللتكامل والاندماج مقومات لابد من توفرها لتأمين النجاح المتوخى منها[2]، كما أن الحاجة إلى مسارات التكامل والاندماج بين الوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعود جذورها الأولى إلى تاريخ الإنسانية، إذ دفعت الكثير من الظروف والاعتبارات والمستلزمات على إضفاء شكل من أشكال الحتمية على هذه الحقيقة، وكلما اتجهت الأنساق الداخلية والدولية نحو المزيد من التطور والتعقيد كلما أدّى ذلك إلى تنامي وتعاظم الحاجة إلى الوحدة والتكامل كآلية للتكيف مع الأوضاع والمتطلبات الجديدة، التي أفرزها التطور الطبيعي للحياة البشرية، كما أن هذه الآلية تساعد تدريجيا في القضاء على بعض المظاهر السلبية التي ميزة العلاقات بين الجماعات منذ نشأتها[3].

---

[1] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1985، ص779.

[2] **المرجع نفسه**، ص780.

[3] حسين بوقارة مشته، **إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي**، الجزائر: دار هومه، 2010، ص29.

المبحث الأول: معطيات حول دول المغرب العربي

تعدُ منطقة المغرب العربي ذات أهمية من خلال موقعها الإستراتيجي والحيوي على الكرة الأرضية وتواجدها على ضفتي المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا، وبامتدادها للعالم العربي وبقربها من أوروبا، حيث تجمع بينها عوامل مادية ومعنوية.

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدول المغرب العربي

يعدُ الموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقع ذات الأهمية الجيوسياسيه فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط، بين أوروبا وإفريقيا مما جعله مركز للتواصل الحضاري والديني وللمبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض الموسط[1]، هذا بالإضافة إلى واجهتها الطويلة على المحيط الأطلسي المطل في الضفة المقبلة على أمريكا الجنوبية كما الشمالية، وهذا موقع جغرافي مميز يعطي لاقتصاديات دول المغرب العربي إمكانيات ضخمة[2]، ومن هنا جاءت الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية للمغرب العربي، ويمكن التطرق إليها في النقاط التالية[3]:

- تعتبر منطقة المغرب العربي همزة وصل إستراتيجية للكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية
- 50% من البترول المستهلك في أوروبا الغربية والإتحاد السوفياتي يمر عبر المتوسط
- تعتمد دول: إيطاليا، اليونان، سويسرا، النمسا، على 100 % من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط.
- تعد منطقة المغرب العربي وخاصة سواحل المتوسط طريقا بحريا للقوات العسكرية للدول العظمى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة عبر العالم .

---

[1] أمين البار، منير بسكري، **المرجع السابق**، ص47.

[2] جورج قرم، " **كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة** "، مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانية، ندوة الاندماج المغاربي: تحفيز و تنشيط الاقتصاد، تونس في 23-06-2012، ص1.

[3] فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي و الشراكة الأورو- متوسطية**، المغرب: دار تويقال للنشر، 1997، ص44.

وبالتالي تكمن أهمية التحكم في المنطقة مسألة حيوية، إذ من يسيطر على منطقة المغرب العربي، يسيطر على البحر الأبيض المتوسط، كما يمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة في النقل الجوي والبري، وإنشاء مناطق صناعية تستوعب الأيادي العاملة الماهرة العربية والإفريقية من جهة وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة لأقرب التجمعات الاقتصادية و أقواها دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا من جهة أخرى[1]

يقع المغرب العربي الكبير بين خطي العرض 15° و 37° شمالا وخطي الطول 17° و 25° شرقا، وهي منطقة جغرافية تختلف فيها الأشكال التضاريسية لهذه البلدان، مابين السهول والجبال والهضاب والصحاري كما تحتوي هذه المنطقة على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة إلى اقتصاد الدول الغربية الصناعية وتتمثل هذه الثروات في النفط والغاز اللذان تزخر بهما (ليبيا، الجزائر، وتونس)[2]، ،تضم المنطقة خمس دول وتبلغ مساحتها مجتمعة 6 ملايين كم تتوزع على دوله كالآتي[3]:

1_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 238,174,1 كلم

2_ الجمهورية العربية الليبية 175,954,0 كلم

3_ الجمهورية التونسية 163,610 كلم

4_ المملكة المغربية 446,550 كلم

5_ الجمهورية الإسلامية الموريتانية 103,245,5 كلم

وبلغة الأرقام نجد أن المغرب العربي يغطي حوالي: 4% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، و20% من مساحة القارة الإفريقية و 40% من مساحة العالم العربي، يمتد المغرب العربي على

---

[1] محمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي**، قطر، يومي 7-8 نوفمبر 2007، ص11.

[2] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأورومتوسطية**، الجزائر: ابن النديم للنشر، 2013، ص48.

[3] إسماعيل بوالروايح، **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي(الجزائر- المغرب- تونس)2001_2008**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2009-2010، ص28.

شريط ساحلي على المحيط الأطلسي يفوق طوله 2000 كلم، كما يمتد المغرب العربي على شريط ساحلي مُطل على البحر الأبيض المتوسط يقدر ب 4000 كلم[1]، وبالتالي تحتل دول المغرب العربي مكانة جيواستراتيجية بالنسبة للمتوسط، كما هو موضح على الخريطة التالية:

خريطة جيو ستراتيجية للمتوسط

المصدر: رشيد احمايمي، " **تفاوت النمو بين الشمال و الجنوب المجال المتوسطي نموذجا**" متوفر على الرابط: www.khaima.com تاريخ الاطلاع: 2016/04/09.

[1] إسماعيل بوالروايح، **المرجع السابق**، ص28.

كما تكمن أهمية هذا البحر كمعبر رئيسي للسفن والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق كونها قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاث: الأطلسي والهندي والهادي، فالبحر المتوسط حسب هالفورد ماكندر: **مركز الثقل في جزيرة العالم ولا يمثل هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب بل الجيوبوليتيكي(*) والاقتصادي والعسكري والسياسي فهو بحق محور رئيسي في محاور الاستراتيجية العالمية المعاصرة** [1].

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي

تمتلك دول المغرب العربي مكانة اقتصادية و استراتيجيه بين دول العالم حيث يتجلى ذلك في أهمية المجال الحيوي لهذه البلدان من خلال حجم الإمكانيات المتواجدة على مساحة تصل606,240,1 مليون كلم^2 وهو ما يعني حوالي 20 % من المساحة الإجمالية للقارة الإفريقية، حيث توجد بها العديد من الثروات المستغلة و بعضها غير مستغلة، حيث تزيد الأراضي الزراعية المتواجدة بها عن 21 مليون هكتار و أراضي رعوية تقدر بـ 100 مليون هكتار، وحجم احتياطات بترولية يزيد عن 5.5 مليار طن واحتياطات غازية تفوق 5000 مليار م^3 ، واحتياطات من الفوسفات تصل إلى 6 مليار طن فضلا عن إنتاج زراعي تتميز فيه المنطقة بميزة نسبية تنافسية هامة[2] كما يضم المغرب العربي عدد سكانه حوالي 100 مليون نسمة عام 2010 مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف المواتية لقيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يخلق فرص العمل ويعزز من القدرات التنافسية لهذه الصناعات[3].

(*) **الجيوبوليتيك أو الجيوسياسة Géopolitique:** تعني دراسة تأثير العوامل الجغرافية في سلوك الدولة، الأمة كيف يحدد موقعها ومناخها و مواردها الطبيعية و سكانها و طبيعة أرضها خيارات سياستها الخارجية وموقعها في هرمية الدول الترتيبية .

(1) أحمد كاتب، **المرجع السابق**، ص48.

(2) صالح صالحي، "التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي"، مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي، **مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير**، جامعة سطيف، العدد 02، 2003، ص29.

(3) محمد الشكري، **المرجع السابق**، ص10.

إحصائيات دول المغرب العربي لسنة 2013

	المساحة	عدد السكان	الكثافة السكانية ن/كلم	معدل النمو السكاني	النشاط الاقتصادي (%)		
					زراعة	صناعة	خدمات
الجزائر	2,381,741	34,586,184	13	1,68	17	33	50
تونس	164,418	10,589,025	59	1,12	13	33	54
المغرب	453,730	31,627,458	67	1,68	15	33	52
ليبيا	1,759,540	6,461,454	3	2,41	7	47	46
موريتانيا	1,031,000	3,205,060	3	2,92	25	29	46

المصدر:إبراهيم حلمي الغوري، **أطلس الوطن العربي**، لبنان: دار الشرق العربي،2013، ص19.

الفرع الأول : اقتصاد الجزائر:

يعتمد اقتصاد الجزائر على البترول* ومشتقاته والغاز الطبيعي والمعادن، كالحديد والفوسفات والزئبق حيث تخزن الجزائر 3.7 ترليون م^3 من احتياطي الغاز الطبيعي، مما يجعلها في المرتبة السادسة عالميًا في هذا المجال، وهو ما يوازي نحو 6% من مجموع احتياطي الأوبيك** مما مكن الجزائر من الاستفادة من مزايا اقتصادية[1]، حيث تمّ ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا بحقول الغاز الطبيعي*** عبر تونس وإيطاليا وعبر المغرب وإسبانيا [2] كما

---

* تم اكتشافه عام 1956 بحاسي الرمل، وتتركز حقوله بحاسي مسعود وعين أمناس...

** **الأوبيك**: منظمة الدول المصدرة للبترول تأسست في 10 سبتمبر 1960 ببغداد بحضور كل من العراق و الكويت و السعودية، إيران و فنزويلا و كان كرد فعل على التخفيضات المتكررة لأسعار البترول، ثم انضمت إليها الدول التالية: قطر1961، ليبيا 1962، أندونسيا 1962، أبوظبي 1967، الجزائر 1969 ونيجيريا، ومن أسباب ظهور هذه المنظمة سيطرة الشركات الاحتكارية على هذه المادة وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، للمزيد حول الموضوع راجع: محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، الكويت: عالم المعرفة، عدد 16، جانفي 1978.

[1] قاسم باحمان الراعي، **الأمن و الدفاع في غرب البحر المتوسط الواقع و الرهانات – (مبادرة 5+5 أنموذجا)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011 – 2012، ص52 .

*** مشروع أنبوب نقل الغاز الذي انطلق منذ 1996/11/09 (9.5مليار م^3) عبر 1385كلم، بتكلفة 2 مليار دولار

[2] محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر و العالم**، الجزائر: دار الهدى، 1998، ص12.

يتواجد بالجزائر 40 مليون طن من احتياطي الفحم بحوض العبادلة ببشار[1]، كما تمتلك الجزائر إمكانيات طبيعية وسياحية هامة يمكن أن تجعل الجزائر البلد السياحي الأول في منطقة شمال إفريقيا، كما يمكن أن يكون قطاع السياحة مصدر دخل هام للبلد، إلا أن هذه الإمكانيات غير مستغلة على أكمل وجه[2] والخريطة الموالية توضح أهمية الموقع الذي تحتله الجزائر.

خريطة توضح أهمية موقع الجزائر بالنسبة لمنطقة المتوسط

المصدر: https://chronicle.fanack.com/ar/algeria/ تاريخ الاطلاع 2016/04/10 على الساعة 15:09

الفرع الثاني : إقتصاد المغرب:

تمتلك المغرب إمكانيات رعوية وزراعية وسياحية[3]، حيث يعتمد الاقتصاد المغربي على المجالات الصناعية الزراعية المتوسطة، واستغلال مناجم الفوسفات فهو ثاني منتج للفوسفات في العالم وأول مصدر له ويتوفر على ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي وتقدر نسبة اليورانيوم الممكن

---

[1] مقداد إسعاد، **أطلس الجزائر**، الجزائر: الزيتونة للإعلام، 2006، ص30.

[2] عبد القادر عوينات، "**السياحة في الجزائر**"، **مجلة معارف**، جامعة البويرة، العدد12، جون2012، ص139.

[3] محمد الشكري، **المرجع السابق**، ص10.

استخراجها من الفوسفات المغربي بستة ملايين طن وهو ما يعادل ضعف المخزون العالمي المكتشف حاليا، كما يضم نخزونا من الحديد والمعادل الأخرى من قبيل الرصاص والمنغنيز والكوبالت والنحاس والزنك والذهب والفضة[1] كما تحتل الصادرات المغربية من الفوسفات والحمضيات والأسمدة الكيماوية والثروة السمكية مركزًا هامًا، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للقطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد المغربي إلا أنه يخضع لأوضاع المناخ المتقلبة، مع أن صادراته تشكل نسبة هامة من إجمالي الصادرات المغاربية، حيث يبلغ حوالي50% وتحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة من الذرة الشامية بدول المغرب العربي[2].

الفرع الثالث : إقتصاد تونس:

تمتلك تونس إمكانيات سياحية[*]هامة[3] كما تعتبر الزراعة قاعدة أساسية للاقتصاد التونسي حيث تأتي تونس في المرتبة الرابعة في العالم من حيث إنتاج زيت الزيتون، و في المرتبة الثانية من حيث التصدير، و تأتي الصادرات منه في المرتبة الثانية بعد صادرات المحروقات، وهناك صناعات متقدمة تعتمد على الفوسفات للتصدير، كما تعد تونس من أفضل الدول المغاربية و الدول العربية من ناحية تصدير التمور، و يتميز الاقتصاد التونسي بالحركية و التنوع من زراعة وسياحة وصناعة، ومن أهم الصناعات التونسية المنسوجات والألبسة والصناعات الغذائية والأحذية ومواد البناء والمعدات الكهربائية والإلكترونية والفوسفات ...الخ، وتعمل تونس على دعم

---

[1] "**المناجم في المغرب.. كنوز تحت الأرض.. ومخاطر بيئية فوقها**" متوفر على الرابط : www.sciarab.org تاريخ الإطلاع: 2016/05/12 على الساعة: 22:42

[2] إسماعيل عبد المجيد المحيشي، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي**، طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص31.

[*] تعني إصطلاحًا: مجموع العلاقات التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، وأن لا ترتبط هذه الإقامة بنشاط يُدر ربحًا لهذا الأجنبي، كما جاء في تعريف المنظمة العالمية للسياحة: على أنها ينبغي أن تتضمن على أساسيات منها:

أ- أن جهات القصد السياحية توفر نطاق من الخبرات و التسهيلات و الخدمات

ب- أن الحاجة و الدوافع المختلفة للسائح تتطلب إشباعًا وأن هذه الحاجات والدوافع بدورها تخلق تأثيرًا اجتماعيًا... للمزيد حول الموضوع راجع عبد القادر عوينات، **المرجع السابق**، ص،140.

[3] محمد الشكري، **المرجع السابق**، ص10.

الصادرات منذ 1987 كعنصر أساسي لتحسين النمو الاقتصادي والمدفوعات الخارجية، كما تعمل على صباغة الفوانيس الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسيع دائرة الخصخصة[*] و تنظيم دائرة الوضع الضريبي، وقد حصلت على دعم من الهيئات الدولية المانحة لتنظيم القطاع المصرفي[1].

إقتصاد ليبيا:

تقدر مساحة ليبيا 175,954,0 كيلو متر مربع، بتعداد سكاني 646,145,4 مليون نسمة وفق إحصائيات سنة 2013، كما تمثل الزراعة 7 % والصناعة 47% و قطاع الخدمات 46% وفق إحصائيات سنة 2013، كما تحتوي ليبيا على ثروة حيوانية متنوعة[2].

كما تعتمد ليبيا على النفط ومشتقاته حيث أن صادراتها تتكون من النفط والغاز الطبيعي، حيث يقدر الاحتياطي الخام للنفط الليبي بحوالي 40 مليون برميل، أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي فيقدر بـ 800 بليون متر مكعب، هذا إلى جانب توفر وحدات صناعية مثل مجمع الحديد والصلب، و وحدات لتكرير النفط ومشتقاته و وحدات لصناعة الإسمنت وغيرها، كما تحتل ليبية مكانة هامة في منظمة الأوبيك باعتبار أن: النفط لوحده يمثل ثلثا الناتج المحلي الإجمالي ومجمل الصادرات[3].

---

[*] **الخصخصة: Marchanoisation/priuatzation**: هي ترويج المنتجات و المشروعات و الممتلكات العامة للبيع أو للإدارة بواسطة الأفراد من المصانع وشركات ومدارس وإسكان وصحة، وكل ذلك يؤدي لتقلص دور الدولة، وحتى السجون في البلاد العربية تعرض للخصخصة ، وسياسة الخصخصة تتواكب مع عصر العولمة وتحول النظام السياسي إلى اضطلاع الأفراد بأكبر الأعباء وقيام الدولة بدورها السياسي والأمني فقط. للمزيد راجع: حامد السيف، "**ماهي الخصخصة**" جريدة الشاهد، دع، تاريخ النشر 28 أكتوبر 2013 متوفر على الرابط: www.alshahedkw.com تاريخ الاطلاع: 2016/05/09 على الساعة 17:08

[1] عادل رغدي، **دور التجارة البيئية في نمو الصناعات التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2012-2013 ص 46.

[2] إبراهيم حلمي الغوري، **المرجع السابق**، ص19.

[3] عادل رغيدي، **المرجع السابق**، ص(44- 45) .

الفرع الخامس: إقتصاد موريتانيا:

تبلغ مساحة موريتانيا 103,245,5كم^2 [1] بتعداد سكاني يبلغ 320,506,0 في عام 2013، يعتمد اقتصادها على الثروة السمكية، حيث بلغ الصيد البحري 325,000طن في سنة2013؛ حيث تصنف الثروة السمكية الموريتانية بأنها هامة وفقًا للمقاييس العالمية حيث أن قطاع الصيد يساهم بنحو 52 % من مداخيل الصادرات، و 25 % من إيرادات الميزانية، و حوالي 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما تحتوي موريتانيا أيضا على موارد إقتصادية هامة، ففي المجال الرعوي يتوزع في موريتانيا 550,000,0 رأس من الغنم و 365,000,0 رأسًا من الماعز، و 1,000,000 رأس من البقر [2].

وإجمالاً تمتلك دول المغرب العربي ثروات حيوانية معتبرة مثل ما هي موضحة على الجدول أدناه

جدول يمثل الثروة الحيوانية لدول المغرب العربي

	الغنـــم (رأس)	الماعـز (رأس)	البقـر (رأس)	الصيد البحري(رأس)
الجـزائـــر	18,800,000	2,850,000	1,500,000	97,000
تـــونـــس	6,500,000	———	640,000	88,750
المـــغرب	17,500,000	3,350,000	5,550,000	550,000
ليـبيـــا	3,300,000	———	125,000	8,500
موريتانيا	5,500,000	3,650,000	1,000,000	325,000

المصدر: إبراهيم حلمي الغوري، المرجع السابق، ص20.

بشكل عام فإن اقتصادات دول المغرب العربي، تمتلك مخزونا كبيرا من المواد الأولية، والثروات النفطية التي تشكل المرتكزات الأساسية لمختلف الصناعات في الدول المتقدمة و خصوصا في ظل محدودية بدائل الطاقة و المواد الأولية و هذه بعض المعطيات [3]:

- يمثل النفط المغاربي حوالي 8% من إجمالي الاحتياطي العالمي.

---

[1] إسماعيل بوالروايح، **المرجع السابق**، ص28.

[2] إبراهيم حلمي الغوروي، **المرجع السابق**، ص19.

[3] عادل رغدي، **المرجع السابق**، ص 50.

- يمثل الفوسفات المغاربي 50 مليار طن أي حوالي 36% من الاحتياطي العالمي.
- يمثل اليورانيوم المغاربي حوالي 56 ألف طن من الاحتياطي العالمي .
- يمثل الفحم الحجري المغاربي حوالي 18% من الاحتياطي العالمي .
- يمثل الزنك المغاربي حوالي 3% من الاحتياطي العالمي .
- يمثل الرصاص 4% من الاحتياطي العالمي.

المطلب الثالث: طبيعة الأنظمة السياسية(*) المغاربية

يوجد أكثر من معيار لتصنيف أنظمة الحكم في الوطن العربي عامة، وفي دول المغرب العربي خاصة، إذ يمكن تصنيفها إلى: أنظمة ملكية و أنظمة جمهورية و أنظمة تقدمية و أنظمة محافظة و أنظمة تأخذ بتعدد الأحزاب و أخرى تأخذ بالتنظيم الواحد[1]

الفرع الأول: النظام السياسي الجزائري:

يقوم النظام السياسي الجزائري على سلطات ثلاث: سلطة تنفيذية و أخرى تشريعية ، وسلطة قضائية بالإضافة إلى مؤسسات أخرى (المؤسسة الاستشارية) و بالرجوع إلى نص المادة 71 من دستور 1996 نجد أنه يتم انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري[2]، وحتى يتمكن رئيس الجمهورية من تطبيق البرنامج الذي قدمه للناخبين ومنحوه الثقة على أساسه، فقد خوله الدستور صلاحيات واسعة في الظروف العادية أو الاستثنائية، ومن بين هذه الصلاحيات يمكن ذكر مايلي:[3]

- القيادة العليا للقوات المسلحة.

(*) تعددت تعريفات النظام السياسي، فهو عند **ماكس فيبر**: " ذلك النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامر في منطقة معينة الحدود، وبصورة مستمرة بوسطة سلطة فعلية عن طريق هيئة إدارية دائمة "، وهو عند **داهل Dahi** " التركيب المستمر للعلاقات الإنسانية إلي يشمل غلى حد كبير القوة والحكم والسلطة " للمزيد حول الموضوع راجع: أحمد حمودة و آخرون: **المجتمع العربي**، مصر: الشركة العربية المتحدة، 2009، ص175.

(1) يحى الجمل، **أنظمة الحكم في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص417.

(2) قرانة عادل، **النظم السياسية**، عنابة: دار العلوم، 2013، ص (101-102).

(3) عمار عباس، " **النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996** " نشر بتاريخ 8 أفريل 2012. تم الإطلاع: 2016/02/27

- يترأس مجلس الوزراء، كما يعين الوزير الأول وينهي مهامه ويمكن أن يعين نائبه أو عدة نواب للوزير الأول.
- يمكن أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء.
- يعين أهم الوظائف والمهام وعلى الخصوص الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة، كما يعين كل من رئيس مجلس الدولة والأمين العام للحكومة و محافظ بنك الجزائر والقضاة و مسؤولو أجهزة الأمن و الولاة، كما يعين سفراء الجمهورية و المبعوثين إلى الخارج وينهي مهامهم ويستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم .
- له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها .

في الظروف غير العادية: - يوقع اتفاقيات الهأدنة و معاهدات السلم

- يقرر الحالات الاستثنائيات إذا كانت البلاد مهددة بخطر
- يقرر حالة الطوارئ أو الحصار لمدة معينة إذا دعت الضرورة الملحة لذلك

الوزير الأول: تتلخص مهامه[1]

- توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة - تنفيذ القوانين و التنظيمات
- التوقيع على المراسيم التنفيذية - تنفيذ برامج رئيس الجمهورية

السلطة التشريعية:

يعتمد المشرع الجزائري على نظام ثنائي أو ازدواجية السلطة التشريعية (نظام الغرفتين) حسب نص المادة 98 من دستور 1996 وهما المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة.

أ – المجلس الشعبي الوطني: ينتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري لمدة 5 سنوات[2]

ب – مجلس الأمة: يتكون من 144 عضو تحدد مهمته بمدة 6 سنوات.

---

[1] قرانة عادل، **المرجع السابق**، ص (131 – 132).

[2] **المرجع نفسه**، ص152.

السلطة القضائية:

السلطة القضائية مستقلة، وتمارس في إطار القانون

رئيس الجمهورية ضامن استقلال السلطة القضائية، ومن بين المواد التي تخص هذا الفصل (وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016) نذكر[1]:

- ✓ على كل أجهزة الدولة المختصة أن تقوم في كل وقت وفي كل مكان، وفي جميع الظروف، بتنفيذ أحكام القضاء، يعاقب القانون كل من يعرقل حكم قضائي.
- ✓ القاضي محمي من كل أشكال الضغوطات و التدخلات والمناورات التي قد تضر بأداء مهمته، أو تمس نزاهة حكمه.
- ✓ يحدد قانون عضوي تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، وعمله، وصلاحياته الأخرى.
- ✓ يتمتع المجلس الأعلى للقضاء بالإستقلالية الإدارية والمالية، ويحدد القانون العضوي كيفيات ذلك.
- ✓ تعلل الأحكام القضائية، وينطق بها في جلسات علانيّة

الفرع الثاني: النظام السياسي المغربي:

يقوم نظام الحكم في المغرب على نظام الملكية الدستورية[*] والاجتماعية ونجد نظم السلطات على الشكل التالي:

- **الملك:** هو رئيس السلطة التنفيذية و رمز وحدة الأمة و ضامن الدولة و استمرارها، و أن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من سلالة الملك فالملك ينتقل إلى اقرب الذكر من إخوته ثم ابنه فإن لم يكن فتنتقل إلى الأعمام بالترتيب بالشروط

---

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مارس 2016، متوفر على الرابط: www.joradap.dz تاريخ الإطلاع 2016/05/13 على الساعة: 23:05

[*] نظام من الحكم يكون فيه رئيس الدولة ملكًا أو ملِكة تحكم بالدستور.

نفسها ونص الدستور المغربي يتماشي مع الدساتير التي أخذت بنظام الملكية الدستورية على أن الملك ذاتَه مصونة لا تمس[1] ووفقا للمبادئ الأساسية التي نص عنها الدستور المغربي[*] تكمن بعض مهام الملك في[2]:

- يعين الملك الوزير الأول و يعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول
- الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية
- يعتمد الملك السفراء لدا الدول الأجنبية و المنظمات الدولية، ولديه يعتمد السفراء و ممثلوا المنظمات الدولية.
- يرأس الملك المجلس الأعلى للإنعاش الوطني و التخطيط و المجلس الأعلى للتعليم .

الحكومة: تتألف الحكومة من الوزير الأول و الوزراء، الحكومة مسؤولة أمام الملك و أمام البرلمان، للوزير الأول الحق في تفويض بعض سلطه للوزراء، كما يمارس الوزير الأول السلطة التنظيمية[3].

السلطة التشريعية: تتألف من مجلسين؛ مجلس النواب و مجلس المستشارين و ينتخب أعضاء مجلس النواب لمدة أربع سنوات بالاقتراع العام المباشر، أما مجلس المستشارين يتألف من أعضاء لمدة 6 سنوات [4].

- **سلطة البرلمان:** يصدُر القانون عن البرلمان بالتصويت، وللقانون أن يَأذَن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود و لغاية معينة بمقتضى مراسيم يختص القانون عادة باتخاذه، ويَجري العمل بهذه المراسيم لمجرد نشرها، غير أنه يجب عرضها على البرلمان يقصد

---

[1] حسن الحسن، **الأنظمة السياسية و الدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية**، ط3، لبنان: دار بيروت، 1981، ص516.

[*] الدستور الذي تم مراجعته و إقراره عن طريق الاستفتاء الذي أجري يوم الجمعة 28 من ربيع الآخر 1417 (13 سبتمبر 1996، والمعلن عنها من لدن المجلس الدستوري بالقرار رقم 11796 الذي حرر بالرباط و نشر بالجريدة الرسمية) .

[2] وائل أنور بندق، **موسوعة الدساتير و الأنظمة السياسية العربية، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب**، (المجلد الثاني)، مصر: دار الفكر الجامعي، 2004، ص(426-427).

[3] **المرجع نفسه**، ص437.

[4] حسن الحسن، **المرجع السابق**، ص519.

المصادقة عند انتهاء الآجال التي حدد القانون الإذن بإصدارها، ويبطُل قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلس البرلمان أو احدهما[1].

الفرع الثالث: النظام السياسي التونسي:

يقوم النظام السياسي في تونس على النظام الرئاسي الديمقراطي القائم على فصل السلطات، وقد قسم الدستور السلطات و حدد صلاحياتها على الشكل التالي[2]:

- **السلطة التشريعية:** يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس نيابي يسمى مجلس النواب الذي يتم انتخابه لمدة 5 سنوات، يصادق مجلس النواب على القوانين الأساسية و العادية بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس[3]
- **السلطة التنفيذية:** رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنفيذية بمساعد حكومة يرأسها وزير أول، ينتخب رئيس الجمهورية لمدة 5 سنوات، حيث يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما يعتمد الممثلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج، ويقبل اعتماد ممثلي الدول الأجنبية لديه، كما يعين رئس الجمهورية الوزير الأول ويقيه أعضاء الحكومة باقتراع من الوزير الأول
- **السلطة القضائية:** تصدر الأحكام باسم الشعب وتنفذ باسم رئيس الجمهورية، كما تصمن الدستور التونسي أبواب أخرى؛ تضمنت المحكمة العليا ومجلس الدولة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجماعات المحلية والمجلس الدستوري وطريقة نتقيح الدستور وتعديله[4]

الفرع الرابع: النظام السياسي في ليبيا:

1- بعد إسقاط نظام الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي كان قد أُسس في مارس 1977 وأعلن وقتها مؤتمر الشعب عن قيام سلطة الشعب التي مستندا إلى البيان الأول للثورة و إلى الكتاب الأخضر الذي أعلن على المبادئ الأربعة:1- يكون الاسم الرسمي لليبيا

---

(1) وائل أنور بندق، **المرجع السابق**، ص(131-132).

(2) حسن الحسن، **المرجع السابق**، ص479.

(3) وائل أنور بندق، **المرجع السابق**، ص 146.

(4) **المرجع نفسه**، ص151.

(الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) 2- القرآن الكريم هو شريعة المجتمع3- السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية 4- الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن و مواطنة [1] .جاءت مرحلة حاسمة من تاريخ ليبيا حيث اجتمع ممثلون من كافة أرجاء البلاد بهدف بناء دولة ديمقراطية مدنية من خلال إجماع وطني، وضم مسار الحوار السياسي أطرافاً فاعلة رئيسية في عملية التحول الديمقراطي الليبي، فأعضاء مجلس النواب الذين تم اختيارهم من خلال انتخابات أقر بها المؤتمر الوطني العام. والمؤتمر الوطني العام الذي قام بإدارة العملية الانتقالية لأكثر من عامين، والمجلس الوطني الانتقالي الذي قاد البلاد خلال المراحل الأولى للانتقال.وقد قاد أعضاء من هذه الهيئات التشريعية الثلاثة بتقديم مساهمات مهمة لعملية الحوار وإبرام هذه الاتفاقيات.التي تمخض عنها 4 محاور رئيسية: ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي، الحاجة إلى حكومة توافقية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة و التوازن فيما بينها، وضرورة تمكين مؤسسات الدولة كحكومة الوفاق الوطني، لتتمكن من معالجة التحديات الخطيرة في المستقبل، واحترام الفضاء الليبي واستقلاله[2].

الفرع الخامس: النظام السياسي في موريتانيا:

نص دستور 20 جويلية1991 [*] الشبة الرئاسي القائم على الجمع بين خصائص النظامين الرئاسي و البرلماني من حيث مسؤولية الوزير الأول وبالتضامن مع وزرائه أمام الجمعية الوطنية، واختصاصات رئيس الجمهورية و طريقة انتخابه[3].

---

[1] حسن الحسن، **المرجع السابق**، ص(446-447).

[2] زياد عقل، "**جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الرابط: www.acpss.ahram.org.eg تاريخ النشر 2015/05/17 تاريخ الإطلاع 2016/05/13 الساعة 12:50 .

[*] بصدور دستور عام 1991 تأسس نظام تعددي في موريتانيا على أنقاض النظام العسكري الذي حكم الدولة إثر الانقلاب العسكري لولد دادا الذي كان يعتمد نظام الحزب الواحد .

[3] طربوش قائد محمد، **السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري**، بيروت: مؤسسة الجامعة للدراسات، 1995، ص177 .

السلطة التشريعية في موريتانيا ثنائية حيث تتكون من الجمعية الوطنية و مجلس الشيوخ، ويتكون هذا الجهاز التشريعي من مكتب و لجان و فرق برلمانية:

- **المكتب:** هو الهيئة الرئاسية للجمعية الوطنية يتكون من 5 نواب ومراقب مالي و 5 كتاب.
- **مجلس الشيوخ:** رئيس و ثلاث نواب للرئيس و مسير مالي و ثلاث كتاب .

يتولى رئيس المجلس منصب رئيس الجمهورية في حالة الشغور تطبيقا للمادة 40 من الدستور و تتم خلافته بمساعديه حسب ترتيب انتخابهم، و يكلف المسير المالي تحت إمرة المكتب برقابة المصالح المالية للجمعية، ويشرف الكاتب على تحرير التقرير النهائي، كما يقومون بتقييد أسماء النواب الراغبين في التدخل، كما يعاينون التصويت برفع الأيدي أو الجلوس و بالوقوف ويقومون بفرز الأصوات[1].

عرفت موريتانيا بعد دستور 1990 الذي فتح المجال لإنشاء الأحزاب السياسية، تشكلت في موريتانيا مجموعة من الأحزاب تمثل الطيف السياسي في البلد حيث يزيد عددها الآن عن العشرين، وقد سمحت الانتخابات البرلمانية الأخيرة بدخول بعض هذه الأحزاب المحسوبة تقليديا على المعارضة قبة البرلمان لأول مرة في تاريخ الموريتاني بعد أن كانت لفترة طويلة حِكرا على الحزب الحاكم، ومن بين أهم الأحزاب الموريتانية[2]:

- الحزب الحاكم (الإتحاد من أجل الجمهورية)
- التحالف الشعبي التقدمي
- التجمع الوطني للإصلاح و التنمية
- تكتل القوى الديمقراطية
- حزب الصواب

---

[1] طربوش قائد محمد، **المرجع السابق**، ص180.

[2] موقع الكتروني http://ar.wikipdia.org/wik/%D9 تاريخ الإطلاع: 2016/02/29 على الساعة 15:06

من خلال متابعة النظم السياسية في دول المغرب العربي كان التوجه العام الاعتماد على النمط التعبوي في الجزائر، وأخذ المغرب الأقصى النمط المصالحي، في حين أخذت تونس خط الوسيط بين النمطين، أما في ليبيا فكان العمل على تطبيق نموذج الممارسة المباشرة بمستوياته العديدة، وفي موريتانيا كانت مركزية السلطة ونفوذ الحزب لفتح المجال أمام الانقلابات العسكرية التي طغت على مشهد التاريخ الموريتاني الحديث، فالأمر يتعلق بأنظمة سياسية على درجة عالية من السلطوية تراقب عملية المشاركة في النشاط السياسي بدقة، و الهدف هو تنظيم المجتمع و تغيير السياسة، مما دفع إلى ظهور نظام جديد من الولاءات و الأفكار[1].

إن النظام السياسي في البلد والذي يمكنه أن يكون العامل الحاسم في مدى استغلال أو إساءة استغلال القدرات و الإمكانيات المتاحة، وكيفية ترجمة قوة الدولة إلى قدرات فاعلة من تجاوز عقبات التبعية، حيث أن الأنظمة السياسية في البلدان الأوروبية و المتسمة بالطابع الشعبي العقلاني والديمقراطي مكنها من استغلال القدرات البشرية وبلورة سياسات تتمتع بالولاء الجماهيري، ما خلق في أوروبا جو من الثقافة الحضارية التقنية و الصناعية قوة من الإنتاج والطاقات وخلقت فائضا في الإنتاج لتصبح قوة فاعلة في العالم[2].

المبحث الثاني: معطيات حول الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

لقد ظل أمل إنشاء أوروبا الموحدة أمل يراود الكثير من الساسة والكتاب الأوروبيين حيث تكررت المحاولات لتوحيد أمم أوروبا، فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط والتي وحدت مساحة شاسعة تحت إدارتها لمئات السنين، ومحاولة نابليون

---

[1] فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص65.

[2] قلواز إبراهيم، " **الوطن العربي**" متوفر على الرابط: http://www.alwatanelarabi.com/news347.html

تاريخ الإطلاع: 2015/01/01 على الساعة: 09:36

في القرن التاسع عشر وأخرى في الأربعينات القرن العشرين على يد هتلر، وهم تجربتان لم تتمكن من الاستمرار إلا لمدة قصيرة، وبعد كوارث الحرب العالمية الأولى و الثانية[1] بدأت أفكار بعض الأوروبيين حول وضع إطار إنشاء منظمات إقليمية تؤمن الشعوب الأوروبية من مواجهة بعضها البعض، فكرة ونستن تشرشل حينما ناد بإتحاد أوروبي أثناء حديث له أمام جامعة زيورخ، وتوالت الاتحادات والتكتلات الأوروبية[2]، وفي عام 1948 عقد مؤتمر في باريس حضره ممثلو 17 دولة أوروبية وأعلنوا موافقتهم على اقتراح مارشال وإنشاء منظمة التعاون الاقتصاديOFEC وبذالك دخل المشروع حيز التنفيذ، ولتحقيق الأهداف المنشودة بدأت الدول الأوروبية بتكوين[3] منظمة مجلس أوروبا التي أنشأت عام 1949 ثم تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب 1951، ثم إنشاء السوق الأوروبية المشتركة 1957، ثم تشكيل ما يعرف بالجماعة الأوروبية، ثم إنشاء الإتحاد الأوروبي عام 1992[4] وما تلاها من معاهدات وقوانين، ومنه سوف ندرس تفاصيل ونشأة وتطور الإتحاد الأوروبي بعد انتهاء الحربين العالميتين المدمرتين إقتنع عدد من الحكام أوروبا نهاية الأربعينات أن السبيل الوحيد إلى السلام دائما هو توحيد طرفي النزاع ألمانيا وفرنسا اقتصاديًا و سياسيًا، حيث يساعد فرنسا في التغلب على خوفها من احتمال إعادة تسليح ألمانيا كما سيساعد ألمانيا في فتح الطريق أمامها لإعادة التأهيل واستكمال مقومات السيادة والعودة إلى المجتمع الدولي، وربما المشاركة مع فرنسا على المساواة في صنع أوروبا جديدة[5].

---

[1] عبد الله علي عبدو، **المنظمات الدولية الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**، الأردن: دار قنديل، 2011، ص412.

[2] إيمان أحلام علام، **محاضرات في مادة التنظيم الدولي الإقليمي**، الفصل الدراسي الثاني، جامعة بنها كلية الحقوق، السنة الجامعية2011-2012، ص74.

[3] محمد دحّام كردي، **مستقبل الإتحاد الأوروبي دراسات في التأثير السياسي الدولي**، لبنان: الحلبي الحقوقية، 2013، ص89.

[4] إيمان أحلام علام، **المرجع السابق**، ص74.

[5] حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص23.

في سنة 1950 اقترح وزير خارجية فرنسا **روبير شومان*** توحيد كل أوروبا والبداية تكون بإدماج صناعة الحديد والصلب لأوروبا الغربية[1]، وقد تلاها معاهدات وقوانين سوف نتعرف عليها تباعًا:

1_ نشأة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (معاهدة باريس) 1951 The European Coal and steecommunity(ECSC)

لقد كان الفحم من أهم مصادر الطاقة في خمسينات القرن الماضي، إذ وفر حوالي 65% من مصادر الطاقة للدول الست التي أسست الجماعة، فاعتمدت عليه أوروبا في تعميرها حيث انتهت المفاوضات حول خطة **شومان** إلى التوقيع (1951/4/18) على معاهدة باريس بإقامة جماعة أوروبية للفحم والصلب ثم توالت تصديقات الدول الست الداخلية عليها لتقوم الجماعة في 1952/06/23 [2]على يد كل من: ألمانيا الغربية فرنسا، ايطاليا وبلجيكا وهولندا و لوكسمبورغ[3]

الهدف من إنشاء هذه المعاهدة هو[4]:

- إنشاء سوق مشتركة لمادتي الفحم والصلب وذالك بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات التخلص من القيود التجارية والممارسات المناهضة للمنافسة والدعم الذي تقدمه بعض الدول، إضافة إلى تطوير سياسات مشتركة لصناعة الفحم والصلب.
- التغلب على الأمن الفرنسي تجاه ألمانيا عن طريق وضع القطاع الرئيسي للصناعة العسكرية (الفحم والصلب) تحت سلطة أوروبية مشتركة.

---

* **روبير شومان Rebert schuman** (1886-1963) ولد بلكسمبورغ ،شغل منصب رئيس الوزراء في فرنسا، أعّد الطريق لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب (خطة شومان)، أصبح فيما بعد رئيس للبرلمان الأوروبي، كما أنه يعتبر من الآباء المؤسسين للإتحاد الأوروبي.

[1] الهادي قطش وعبد الرحمان أحمد إدريس، **أطلس الجزائر و العالم**، الجزائر: دار الهدى، 2013، ص23.

[2] مخلد عبيد المبيضين، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية مميزة**، الأردن: الأكاديمون، 2012، ص94.

[3] عبد الله علي عبدو، **المرجع السابق**، ص412.

[4] محمد دحّام كردي، **المرجع السابق**، ص90.

- بدء عملية تكاملية أوروبية تبدأ بقطاع صناعي قوي حتى يمكن أن يؤدي النجاح فيه إلى نجاح العملية التكاملية برمتها.

وقد تم إيجاد **أربع أجهزة**[1]:

- **سلطة عليا:** هي المؤولة عن تنفيذ أهداف المعاهدة ولها الحق في اتخاذ القرار...

- **المجلس النيابي:** يتكون من وفود تختارها البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، وممارس سلطة إشرافية أساسية

- **المجلس التمثيلي:** يتكون من ممثل واحد عن كل حكومة من الحكومات الدول الأعضاء... وله سلطة التنسيق بين أنشطة الدول والجهاز الأول(السلطة العليا)

- **محكمة العدل:** التي تتكون من 09 قضاة من أجل تفسير وتطبيق وضمان تنفيذ المعاهدة.

لقد حققت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب* نجاحًا في أهدافها الاقتصادية، من ذلك انتظام السعر المزدوج، حيث أزيلت كل الحواجز الجمركية أمام بيع الفحم والصلب بين الدول الست الموقعة.

2- ظهور ونشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية و جماعة الطاقة الذرية الأوروبية**

لقد تم إنشاء الجماعتين بموجب معاهدتي روما في 25 مارس 1957 وقد دخلت حيز التنفيذ في الأول من جانفي1958 بعد توقيعها من قبل فرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا ولكسمبورغ،قررت المعاهدة أن تعمل الجماعة الاقتصادية الأوربية على تحقيق التالي[2]:

أ- إلغاء الحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية موحدة

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، **المرجع السابق**، ص(95-96).

* شكلت هذه الجماعة الدعامة الرئيسية للاندماج الأوروبي، إذ تقرر أن يكون مقر هذا السوق في العاصمة البلجيكية بروكسل، وذلك لكي يعطي لهذه الدول الشعور بعدم القلق من السيطرة الأوروبية الكبيرة اقتصاديا و عسكريا.

** الجماعة الاقتصادية الأروربية The European Economomic Community (ECC)

جماعة الطاقة الذرية الأوروبية The European Atomic Emergy (Euratom Community)

[2] **المرجع نفسه**، ص98.

ب- التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية

ج- إيجاد سياسات مشتركة في الزراعة* والنقل

د- السماح بحرية الحركة للعمال والشركات والبضائع والخدمات

هـ- إنشاء صندوق اجتماعي أوربي لدعم فرص العمل، وإنشاء بنك استثماري لإعطاء القروض والصفقات ولمساعدة المناطق والقطاعات الأقل نموًا .

أما بالنسبة للجماعة الأوربية للطاقة الذرية (**Euratom**) بدأت العمل عام 1957 من اجل التنمية السلمية للطاقة الذرية[1].

الجدير بالذكر أن التكامل الاقتصادي الأوربي عرف قبول أعضاء جدد داخل الجماعة الأوربية على النحو التالي:

- ✓ **المرحلة الأولى** :عرفت انضمام كل من بريطانيا وايرلندا و النرويج والدنمارك بموجب اتفاقية بروكسل في22 جانفي1973، لكن النرويج لم تمضي قدمًا في الانضمام إلى الجماعة، لتصبح 9 دول .
- ✓ **المرحلة الثانية:** انضمت اليونان 1981 وانضمام اسبانيا والبرتغال لتصبح 12 دولة .
- ✓ **المرحلة الثالثة:** انضمام النمسا وفنلندا والسويد في أفريل1995 ليصبح عدد الأعضاء 15 دولة عضو[2].

---

* ترتكز هذه السياسة الزراعية على: تفضيل المنتجات الزراعية لدول الجماعة الاقتصادية التي لديها فائض في سد حاجاتها بحيث لا تستورد منتجات خارج السوق التزام الجماعة الاقتصادية الأوربية بتحمل عبئ التكاليف التي تنشا عن السياسة الزراعية المشتركة.

[1] عبد العزيز صدوق وآخرون، "**بناء الاتحاد الأوربي...النشأة...التاريخ...المؤسسات**"، الرباط، كلية الحقوق، تاريخ النشر:الخميس 2014/03/13.

[2] عبد الوهاب الرميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص44.

- ✓ **المرحلة الرابعة:** في ماي 2004 انضمت 10 دول من أوروبا الشرقية في أكبر عملية توسعية للإتحاد الأوروبي وهي: قبرص، مالطا، المجر، بولندا، سلفانيا، لاتيفيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، سلوفانيا، استوانيا.

ومع انضمام 10 دول من أوروبا الشرقية و الوسطى دفعة واحدة ليرتفع العدد من (15) إلى (25) دولة عضو.

- ✓ **المرحلة الخامسة:** في عام 2007 انظمت كل من رومانيا وبلغاريا ليصبح العدد 25 دولة، وفي 2013 نظمت كورواتيا ليصبح العدد 28 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي.

كما تجدر الإشارة إلى تركيا كدولة مرشحة للانضمام منذ 1993، لكن لم يتم انضمامها إلى غاية الآن[1].

الاتحاد الأوربي: European Union

في فيفري 1986 تم الاتفاق على القانون الأوربي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من 1جانفي 1987 الذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوربي (السوق الأوربية الموحدة،وقد سبقها المجلس الأوربي 1983حيث أعلن فكرة إنشاء الاتحاد الأوربي، وفي7 فيفري 1992 وانطلاقا من معاهدة ماستريخت أعلن عن الاتحاد الأوربي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 [2].

معاهدة ماستريخت (معاهدة الاتحاد الأوربي)* تم التوقيع على هذه المعاهدة في مدينة ماستريخت بهولندا في 7فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ الأول من نوفمبر1993، كما تعتبر الاتفاقية

---

[1] "**نظرة عامة حول الاتحاد الأوروبي**" متوفر على الموقع الرسمي للإتحاد الأوروبي بالعربية، على الرابط:
www.eu-arabic.org تاريخ الإطلاع 2016/05/13 على الساعة 15:58

[2] عبد الوهاب الرميدي، **المرجع السابق**، ص45.

* تعد هذه المعاهدة خطوة هامة حيث قامت بإحداث تغيير اسم الجماعة الاقتصادية الأوربية ليصبح اسمها الجماعة الأوربية، ليدل ذلك أن الجماعة لم تعد قاصرة الأهداف من الناحية الاقتصادية فقط بل تعددت أهدافها لتصبح أكثر من اقتصادية؛ مثل البيئة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والتكنولوجيا والطاقة والسياحة... للمزيد راجع: مخلد عبيد المبيضين، **المرجع السابق**، ص10.

المؤسسة للاتحاد الأوربي بل وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوربية في نهاية الخمسينات[1]، وقد تضمنت هذه المعاهدة ما يلي:

- إلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء
- إقامة نظام داخلي مشترك[2]،

- إنشاء إتحاد اقتصادي ونقدي بين الدول الأعضاء فيه والذي تم التحضير له في**03 مراحل**[3]:

- **المرحلة الأولى:** بدأت في 01 جويلية 1990 واشتملت على زيادة حجم الموارد المخصصة لإلغاء التباين بين مناطق أوربية كما دعت إلى التقارب الاقتصادي من خلال الإشراف المشترك للدول الأعضاء على السياسة الاقتصادية .
- **المرحلة الثانية:** بدأت في01 جانفي 1991 حيث نصت على تأسيس المجمع النقدي في فرانكفورت، وضمّ كل من حكام البنوك المركزية للدول الأعضاء- استقلالية البنوك المركزية الوطنية.
- **المرحلة الثالثة:** وكانت مرحلة ولادة اليورو*: في01 جانفي 1999 تبنت 11 دولة أوربية اليورو الذي أصبح عملة مشتركة لكل من (النمسا ،فنلندا ،فرنسا،ألمانيا، إيراند، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، وانضمت إليها اليونان في2001) وأصدرت الأوراق النقدية باليورو في 01 جانفي2001 وسحبت العملات الوطنية من التداول بعد شهرين من ذلك التاريخ.

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، **المرجع السابق**، ص410.

[2] **المرجع نفسه**، ص104.

[3] سرور طالبي، "حقوق الإنسان في إطار المعاهدات الأوربية التأسيسية"، **مجلة الجنان لحقوق الانسان**، العدد الثاني، 2001، ص13.

* العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي، يعد ثاني أهم عملة على مستوى النظام النقدي الدولي بعد الدولار الأمريكي، يتم التحكم به من قبل البنك المركزي الأوروبي في مقره بفرانكفورت بألمانيا، يعد اليورو اليوم العملة الرسمية المتداولة في 19 دولة من دول الإتحاد الأوروبي الثماني والعشرون، للمزيد راجع الموقع الالكتروني على الرابط: www.dailyfx.com تاريخ الإطلاع 2016/03/15 على الساعة 21:05.

معاهدت أمستردام:

وقعت في 02 أكتوبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 1999/05/01 تهدف المعاهدة إلى خلق المناخ السياسي والهيكلي المؤسسي المناسب حتى يستطيع الاتحاد الأوربي مواجهة التحديات المستقبلية مثل التطور السريع في الساحة العالمية والعولمة وتأثيرها على العمالة والتنافسية وتوفير فرص العمل، ومكافحة الإرهاب والجريمة وتجارة المخدرات والمشاكل البيئية وتأثيرها على الصحة العامة[1].

معاهدة نيس:

الموقعة بتاريخ 26 فيفري 2001 تشكل خطوة مهمة نحو إعادة توسيع الاتحاد الأوروبي أمام دول أوروبا الشرقية والوسطى والبلطيق، كما تم التوصل إلى زيادة عدد أعضاء اللجنة الأوربية وتوسيع جديد داخل البرلمان الأوربي[2].

من خلال تتبع مسار الاتحاد الأوربي فقد كان الهدف منه هو ربط البلدان لزيادة التعاون الصناعي والاقتصادي الوثيق بينهما لمواجهة التحديات الجديدة، لذلك سعى الاتحاد الأوربي لزيادة عدد الدول الأعضاء[3] ليصبح 28 دولة كما هي موضحة على الخريطة التالية:

---

[1] محمد محمود الإمام، **تطور اطر المؤسسية للاتحاد الأوربي: الدروس المستفادة للتكامل العربي**، القاهرة: منشورات المنطقة العربية للتنمية إدارية، 1998، ص (160-161).

[2] عبد العزيز صدوق وآخرون، **المرجع السابق**، ص07.

[3] خديجة بوريب، **دور مؤسسة الاتحاد الأوربي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة متنوري، قسنطينة، 2010-2011، ص191.

المصدر: www.almarsal.com تاريخ الإطلاع 2016/05/13 على الساعة 18:33

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي:

يتكون الاتحاد الأوربي الذي يُعد كيان سياسي مستقل عن الدول الأعضاء فيه، ولذلك يتمتع بشخصية دولية، وتقوم بمهام وأعمال لتحقيق مصلحه أوربية عامة، أما أهم مؤسساته فهي[1]:

- **البرلمان الأوربي:** يستمد شرعيته عن طريق الاقتراع العام من قبل مواطني الدول الأوروبية، ويقوم بمهمة التشريع، ومن مهامه[2]:

1. الاشتراك مع مجلس الإتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة التشريعية والتصديق على القوانين الأوروبية " توجيهات، تعليمات، قرارات "، وممارسة السلطة المالية والشؤون الميزانية

2. الإشراف على أعمال مجلس الاتحاد الأوربي، والموافقة على ترشيح المفوضية، ويملك حق سحب الثقة من مجلس الاتحاد، كما يقوم بالأشراف السياسي على كل مؤسسات الاتحاد، أما

---

[1] إبراهيم مشورب، **المنظمات الدولية والإقليمية**، لبنان: دار الهامل اللبناني، 2013، ص227.

[2] عبد الله على عبدو، **المرجع السابق**، ص420.

المقر الرئيسي للبرلمان في مدينة ستراسبورغ، وبها تعقد 12 جلسة من جلسات البرلمان الكاملة بما فيها جلسة مناقشة الشؤون الاقتصادية، أما الأمانة العامة للبرلمان فمقرها في لوكسمبورغ.

- **المجلس الأوربي Européen Council**: تم إنشاء المجلس الأوربي عام 1974، ويتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء ورئيس المفوضية ويساعدهم وزراء الخارجية وعوض المفوضية ، ولا يعتبر المجلس الأوربي مؤسسة قائمة بذاتها، بل هو عبارة عن اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوربي .

المجلس الأوربي على مستوى القمة: يجتمع هذا المجلس أربع مرات سنويا، حيث يحدد التوجيهات العامة للسياسية الأوربية، كما يبث في المشاكل التي لم يتمكن المجلس على المستوى الوزاري من حلها[1].

المجلس الأوربي على المستوى الوزاري: Council of Ministres حيث يمثل وزير حكومة الدولة العضو، ويكون للمجلس الأوربي على مستوى الوزراء اجتماعات تضم الوزراء المعنيين، في حين يجتمع وزراء الخارجية الذين يشكلون مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية، في حين يجتمع وزراء الخارجية الذين يشكلون مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية، في حين يتشكل مجلس البيئة من اجتماع وزراء البيئة وهكذا[2].

- **المفوضية الأوربية: The Européen Commission**

يقع مقر المفوضية الأوربية في بروكسل، ويتكون من 27 عضوًا حيث لكل دولة عضو مفوض[3]، ويتم اختيار رئيس المفوضية من قبل حكومات الاتحاد الأوربي، وتتم الموافقة على التعين من قبل البرلمان الأوروبي[4].

---

[1] نافعة حسن، **المرجع السابق**، ص 190.

[2] Mohamed Marchaha, "**Manuel des Orgamisation internationales**,"Faculté de droit, université a'alep 2010-2009 ,P(241-240).

[3] عبد الله علي عبدو، **المرجع السابق**، ص412.

[4] إبراهيم مشورب، **المراجع السابق**، ص229.

ومن وظائف وصلاحيات المفوضية تشمل[1]:

1. **التشريع:** فالمفوضية هي المخطط والبادرة بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفاع في حركة التكامل الأوربي، والعمل على تطويرها باستقرار.
2. **التنفيذ:** وذلك بالإشراف على إدارة عدد من سياسات الجماعة، ولها السلطة العليا في هذه المجالات مثل: السياسة والزراعة وسياسة المنافسة وإدارة صناديق التمويل مثل الصندوق الاجتماعي والصندوق الإقليمي .

3. مراقبة التنفيذ: حيث تعمل على التأكد من تطبيق التشريعات والاتفاقيات التي تبناها الاتحاد، وفي حالة الإخلال بهذه الالتزامات يمكن للمفوضية أن تلجأ إلى محكمة العدل الأوربية ضد الطرف الذي أخل بالالتزام .

- **محكمة العدل الأوربية: The Européen Court of Justice**

أنشئت محكمة العدل الأوربية بموجب المادة الرابعة لمعاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوربية لعام 1957، لتكون جهازًا قضائيًا مشتركًا للمجموعات الأوربية الثلاثة؛ الجماعة الأوربية للمنجم والصلب، المجموعة الأوربية الاقتصادية والجماعة الأوربية للطاقة الذرية، ونتيجة لقيام الاتحاد الأوربي جرى توسيع اختصاصات المحكمة، وتتكون المحكمة من 15 قاضيًا يعينون بالاتفاق بين الحكومات الدول الأعضاء، ويوجد مقر المحكمة في لكسمبورغ[2].

اختصاصات ووظائف محكمة العدل الأوربية[3]:

---

[1] رياد شفقان الضرابعة، **الاتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، الأردن: دار الحامد، 2011، ص(35-36).

[2] عبد الله علي عبدو، **المرجع السابق** ، ص(421-422).

[3] حسن نافعة، **المرجع السابق**، ص212، نقلا عن نفس المرجع، للمزيد حول دور ونشاط المحكمة وعلاقته بعملية التكامل والاندماج الاقتصادي ينظر:

Miguel Poiares Maduro, We The Court : **The Européen Court of Justice and The Européen Economico Constitution** : A Critical Reading of Article 30 of The EC Treaty oxford :Hart 1998.

1. العمل في المنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة.

2. الفصل في المنازعات أو الخلافات التي قد تثور بين الأفراد والشركات من ناحية، وبين الدول الأعضاء من ناحية أخرى، حول الحقوق والالتزامات المترتبة عن أنشطة الاتحاد.

3. تفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

4- الفصل في المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوظيفية وتحديد القوانين واجبة تطبيق على هذه المسألة.

- **محكمة المحاسبين أو(الجهاز الأوربي للمحاسبات) The Court of Auditors**

يوجد مقرها في لكسمبورغ، وتقوم بتدقيق حسابات مؤسسات الاتحاد للتأكد من أن المعاملات المالية سليمة ومنضبطة، ولها سلطة التدقيق في أي قرار تتخذه دولة عضو نيابة عن الاتحاد[1]، وقد تم إنشاؤها في 22 جويلية 1975 ودخلت حيز التنفيذ في 01 جويلية 1977، واعتُبرت الجهاز الخامس الأساسي بموجب معاهدة ماستريخت وقد أضيف لها قسم خاص في معاهدة روما، حيث تقوم بفحص المصروفات الإدارية والإيرادات للجماعات الأوربية والهيئات والمؤسسات المنشأة فيها، تتكون محكمة المحاسبين من خمسة عشر عضوا، إذ تختار كل دولة عضو واحدا ثم يوافق المجلس بالإجماع على تعينهم ، وذلك بعد استشارة البرلمان، وتبليغ مدة العضوية فيها 06 سنوات، ويمكن إقالة عضو المحكمة بقرار من محكمة العدل الأوربية، وتكمن صلاحيات المحكمة في [2]:

- الهيئة المسؤولة عن مراقبة الحسابات.
- الهيئة المسؤولة عن مراجعة كل ما يتعلق بالإيرادات والنفقات وعن الإدارة المالية بوجه عام وتحدد تشكيلها.

---

[1] محمد سعيد أبو عامود، " البناء المؤسسي للإتحاد الأوربي"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر: مؤسسة الأهرام، عدد142، ص78.

[2] حسن نافعة، **المرجع السابق**، ص222.

بالإضافة إلى هذه الأجهزة الرئيسية فقد أنشأ الاتحاد الأوربي أجهزة فرعية بهدف الربط بين المراكز الأساسية لصنع القرار من ناحية، وبين جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني والخبرات الفنية المختلفة[1]، ومن أهم هذه الأجهزة الفرعية:

- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية Econmoic and Sacid Cammittee**

تتكون هذه اللجنة من 222 عضو ممثلين مجموعات هي: أصحاب الأعمال، والعمال، وجماعات مصالح أخرى " الفلاحين، ممرضي، مهنيين، ممثلين المستهلكين، والجماعات العلمية، وجماعات المدرسين، والجمعيات التعاونية، العائلات والحركات البيئية[2]، الهدف من قيام هذه اللجنة هو إ شراك المجتمع في فعاليات الاتحاد الأوربي ، وهنا يبرز الوجه الديمقراطي في العمل الأوربي في محاولة جعل هذا التكامل والاندماج من اهتمام الجميع كل هذا يجعل من الاتحاد الأوربي قوة اقتصادية وسياسية كبيرة.

- **لجنة المناطق والأقاليم: Committee of The Régions**

تعد هذا اللجنة لجنة استشارية لا تتمتع بأي اختصاصات أو سلطات، ولكنها مهمة في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي، خاصة إذا علمنا أن هذه اللجنة تعمل على التشاور مع السلطات المحلية التي تلعب دور مهما في الدول الأوربية، وبالتحديد في قطاعات التعليم والصحة والمواصلات ...الخ[3].

- **بنك الاستثمار الأوربي: The Européen Investment Bank**

يعد هذا البنك المؤسسة المالية للاتحاد الأوربي ومقرها في لوكسمبورغ، يقدم قروض طويلة الأجل، والاستثمار لتشجيع التنمية والوحدة الاقتصادية للاتحاد، وتكون قروض البنك للمشرعات التي تحقق واحدة أو أكثر من الأهداف التالية[4]:

- دعم البرامج الاقتصادية في المناطق الأقل نموا .

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، **المرجع السابق**، ص152.

[2] عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص92.

[3] إبراهيم مشورب، **المرجع السابق**، ص(231- 230) .

[4] مخلد عبيد المبيضين، **المرجع السابق**، ص156.

- تطوير شبكات الاتصال ونقل الطاقة .
- تعزيز منافسات الصناعة الدولية ووحدتها على المستوى الأوربي، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة .
- حماية البيئة، وتعزيز تنمية المدن وحماية التراث المعماري للاتحاد الأوربي.
- تحقيق الحماية لإمدادات الطاقة وتعزيز تنافسية قطاع الصناعة.

- **البنك المركزي الأوربي:**

أنشئ في منتصف عام 1998 ليبدأ العمل لأول مرة 1999، يهدف البنك للمحافظة على استقرار العملة الأوربية والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة، ويعد هذا البنك مع البنوك المركزية في الدول الأوربية التي تعمل باليورو منظومة موحدة تسمى "**منظومة البنوك المركزية الأوربية**"[1].

المطلب الثالث: مظاهر قوة الاتحاد الاوربي:

لقد حقق الاتحاد الأوروبي إنجازات وضعته على مشارف الوحدة، ومن بين هذه الانجازات التي حققها ما يلي[2]:

- تكوين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للإتحاد الأوروبي وهي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، و البنك المركزي الأوروبي وبنك الاستثمار، ومحكمة المحاسبين.
- تأسيس السوق الأوروبية الموحدة، والتي تعد أكبر سوق حرة في العالم حيث تضم 27دولة بتعداد سكاني 504 مليون نسمة يتمتعون بحرية البيع و الشراء وحرية الانتقال والعمل.
- تأسيس أول وحدة جمركية أوروبية باسم " **المؤسسة الاقتصادية الأوروبية** ".
- دعم النظم الاقتصادية لأعضاء الإتحاد الأوروبي الجدد، وخاصة من دول وسط وشرق أوروبا.

---

[1] حسن نافعة، **المرجع السابق**، ص230.

[2] موسوعة مقاتل الصحراء، www.moqatel.com/openshare…/sec06.doc تاريخ الاطلاع: 2016/02/15 على الساعة: 23:26 .

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الإتحاد في إطار"النموذج الوحدوي الأوروبي" مثل دولتي ايرلندا وإسبانيا حيث حققتا معدل نمو كبير في العشرين عامًا الماضية بدعم من الإتحاد الأوروبي.
- معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي عانت منها بعض الدول الأوروبية، وفي مقدمتها دولة اليونان مؤخرًا.

وما يفسر قوة الإتحاد هو الاندماج داخل الإتحاد ويظهر ذلك من خلال مظاهر عدة أهمها[1]:

❖ **مظاهر القوة الفلاحية:**

✓ ارتفاع الإنتاج الفلاحي (القمح 136 مليون طن، الأبقار 90 مليون رأس... وتتقدم بذلك بلدان الإتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي فيما يخص الإنتاج الزراعي.

✓ ارتفاع حجم وقيمة صادرات الإتحاد الأوروبي من المواد الفلاحية.

❖ **مظاهر القوة الصناعية:**

✓ إرتفاع إنتاج السيارات الذي وصل إلى 18مليون سيارة، حيث تتوفر بلدان الإتحاد على عدة مراكز لإنتاج السيارات، كما عرف الإتحاد ارتفاع إنتاج الطائرات "طائرات إيرباص" التي ارتفع الطلب العالمي عليها في العقود الأخيرة، منافسة ومتفوقة في نفس الوقت على طائرة "البوينغ الأمريكية"[2]، وهو بذلك يشكل قطباً استثمارياً عالميا حيث بلغت مبادلات الاستثمارات الخارجية للإتحاد الأوروبي 28,3 بالعالم (ينظر ملحق رقم 01).

✓ كما تنتج دول الإتحاد مجتمعة أكثر من أي دولة أخرى في العالم من صناعة المواد الطبيعية و السلع الهندسية، وتعد أكبر سوق عالمي في مجال الإنفاق على البحث العلمي و تطويره، وفي مجال التكنولوجيا وحقول الفضاء و السوبر كومبيوتر والقطارات، كما أن أربع دول منها(ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا) تمثل نصف أعضاء الدول الصناعية الثمانية التي

---

[1] عبد الحكيم الفيلالي، "**الإتحاد الأوروبي نحو الإنداج الشامل**"، ص (3-4)، متوفر على الرابط: www.madariss.com تاريخ الإطلاع: 2016/03/21

[2] أحمد سعيد نوفل، "**الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات**"، الأردن: جامعة اليرموك، دس، ص17.

يطلق عليها **G8** *واثنان من دول الإتحاد(فرنسا وبريطانيا) أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي، ويملكون السلاح النووي.

❖ **مظاهر القوة التجارية:**

إرتفاع قيمة المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي حيث انتقلت من 240 مليار أورو سنة 1981 إلى حوالي 1000 مليار أورو سنة2001، كما تزايدت في نفس الفترة زيادة مساهمة الإتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية العالمية التي انتقلت من 15% إلى18%من مجموع المبادلات التجارية العالمية[1]

رسم بياني يوضح إجمالي صادرات الإتحاد الأوروبي من السلع لعام 2010 والتي بلغت 1788,1 مليار دولار أمريكي

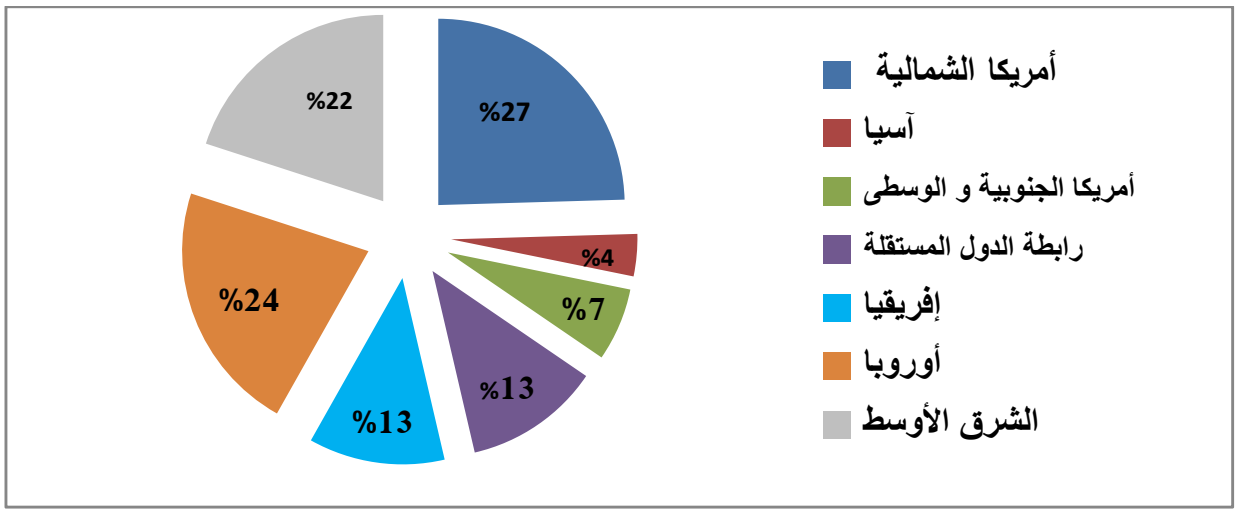

من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع: جون بنيدر وسايمون أشرون، **الإتحاد الأوروبي**، (ترجمة: خالد غريب علي)، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص131.

---

* تعمل مجموعة الثمانية كمنتدى للمناقشات بين أكبر بلدان صناعية في العالم، وتشمل كلاً من كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة وروسيا، تأخذ مجموعة الثمانية طابع المنتدى الدولي بدلاً من الطابع المؤسسي أو التنظيمي،حيث لا يوجد هيكل إداري لتكتل المجموعة، تعقد اجتماعاتها بشكل غير رسمي لتوفير بيئة مريحة لمناقشة المواضيع والقضايا العالمية، تشمل المواضيع التي يتم مناقشتها في اجتماع G8 الصحة، العمل، التنمية، الاقتصاد، الطاقة، البيئة، الشؤون الدولية، الإرهاب و التجارة، للمزيد حول هذا الموضوع راجع الموقع الإلكتروني: http://ar.tradimo.com/ تاريخ الإطلاع: 2016/03/25 على الساعة 21:09 .

[1] عبد الحكيم الفيلالي، **المرجع السابق**، ص4.

في نهاية هذا الفصل نكون قد استخلصنا العديد من النقاط، من بينها الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المنطقة المتوسطية عموماً والثقل الكبير على الصعيد الجيوسياسي باعتبار المنطقة تتوسط قارات العالم الثلاث (إفريقيا، أوروبا، آسيا)، فهي أيضا منطقة مركزية في العالم ككل.

ومن خلال التطرق لمعطيات حول دول المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي، نجد أن دول المغرب العربي تحتل مكانة جيوستراتيجية هامة، هذا بالإضافة إلى الثروات الطبيعية التي تزخر بها هذه الدول سيّما في الميدان الطاقوي (النفط والغاز)، والميدان الزراعي(القمح، الزيتون، الكروم، القطن...) كل هذا جعلها محل اهتمام من طرف دول الإتحاد الأوروبي التي كانت متصارعة فيما بينها، إلّا أنها سعت للاندماج مما نتج عنه تحسين وتطوير القطاعات الاقتصادية، ودعت لربط علاقات مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، تحت مسمى الشراكة الأورومتوسطية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من خلال مبحثين اثنين:

- **المبحث الأول:** أبعاد التعاون الاورومتوسطي
- **المبحث الثاني:** أشكال التعاون الاورومتوسطي

الفصل الثاني

أشكال ومسار التعاون الأورومتوسطي

تشكل الشراكة الأورومتوسطية المسماة أيضا بعملية برشلونة، أكثر مساعي الاتحاد الأوروبي شمولية لإعداد مفهوم إقليمي عالمي لحوض البحر المتوسط، وقد أُعدت هذه الشراكة مثالاً طموحاً لكيفية صياغة السياسة الخارجية الأوربية المشتركة مستقبلاً تجاه دول خارج الاتحاد الأوربي ما يدعى العالم الثالث.

إن تتبع سياسة التوجه الاقتصادي لدول الاتحاد الأوربي نحو المنطقة المتوسطية من تطور عملية التكامل والاندماج الأوربي ومن ثم بروز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية قادرة على أن تؤدي دور مهمًا في السياسات العالمية، إذ أن دول الاتحاد الأوربي تعرف أهمية جنوب وشرق حوض البحر المتوسط وشرقه بالنسبة أليها، والتي تشكل البلدان العربية أبرزها، حيث تعد هذه الدول باب أوربا نحو العالم الثاني وترتبط بها سياسات اقتصادية وثقافية وأمنية وثيقة، لأنه دول الاتحاد الأوربي لا يمكنها المحافظة على رفاهيتها ألا عندما يتمتع جيرانها المباشرون بالاستقرار وقد نصت هذه الشراكة على فتح الأبواب أمام دخول سلع الدول المتوسطية إلى أسواق الاتحاد الأوربي والاستفادة من الاستثمارات المتبادلة ونقل المعرفة والمهارة، وتفاهم أوسع في الميادين الثقافية والحضارية والإنسانية ويشمل التعاون في مجالات الاقتصادية والاجتماعي بهدف أقامة منطقة رخاء وسلام وتبادل تجاري حر، ولتحقيق كل هذا كان لزاما علينا تحديد أبعاد التعاون الأورومتوسطية في مجالاتها المختلفة، والمتمثلة في الأبعاد السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الثقافية و الاجتماعية.

لقد مرت علاقات هذا التعاون وفق أشكال مختلفة حيث كانت الانطلاقة من مؤتمر برشلونة 1995 والذي يعتبر اللبنة الأولى للشراكة الأورومتوسطية، ثم سياسة الجوار الأوروبية، ثم مشروع الإتحاد من أجل المتوسط وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول :أبعاد التعاون الأورومتوسطي

عبّر مؤتمر برشلونة* عن رغبة الأطراف المشاركة في إقامة علاقات على أساس تعاون وتضامن شاملين وتجارب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ضفتي المتوسط، وهو ما يتحقق من خلال شراكة تراعي خصائص وقيم كل طرف، وقد أخذت ثلاث أبعاد أساسية: **سياسية وأمنية، اقتصادية ومالية، اجتماعية وثقافية.**

الطلب الأول: البعد السياسي و الأمني

تأخذ قضايا الأمن في حوض المتوسط والدول المطلة عليه أهمية خاصة، باعتباره يتميز بالديناميكية، خاصة و أن البحر يلاصق أوروبا وبالتالي يرتبط أمن البحر بأمن القارة[1]، ورغم التركيز الأوروبي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية، فان الشراكة السياسية والأمنية تأتي في المقدمة ففي دراسة للرؤية الأمنية الأوروبية** في علاقتها مع دول الجنوب المتوسط يشير الباحث **إدوارد مورتيمير** أن النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذلك لا تكتفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، لأن الأمن المعاصر هو الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالفكرة الجديدة اليوم هي" **أن أمن الآخر يرتكز**

---

* يعتبر مؤتمر برشلونة سنة 1995، أصل العملية (المسار) الأورومتوسطية، فالمؤتمر جمع 27 وزير خارجية دولة منها الدول 15 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و 12 دولة كشركاء متوسطيين، وقد صادق المؤتمرون على بيان عرف ببيان برشلونة .

[1] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف**، القاهرة: دار الفجر، 2006، ص120.

** يتسم المفهوم الأوروبي للأمن بالتعقيد والتداخل، حيث أن المفهوم الأوروبي للأمن لا يقتصر فقط على جعل منطقة المتوسط منطقة استقرار، ولكنه يمتد ليشمل الارتباط بقضايا أخري ذات علاقة بتحقيق الأمن والاستقرار في حوض المتوسط، ومن أمثلة هذه الكلمات: التسليح، وإدارة الأزمات، والدبلوماسية الوقائية، والحد من الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

بشكل كبير على أمن الآخرين فالأمن لا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولّد لا أمن عند الآخرين"[1]، هنا يمكن فهم الشراكة الأورومتوسطية فهي فكرة تقوم على الأهمية الإستراتيجية لهذه الشراكة في دعم الاستقرار والسلام[2].

لقد ساهمت و سائل الإعلام الأوروبية في شحن الرأي العام حول القضايا متعددة الأبعاد لبلدان جنوب المتوسط، مثل النمو الديمغرافي والهجرة والتخوف من تنامي الصحوة الإسلامية ففي فرنسا مثلا أين يرتكز حجم السكان من أصول مغاربية حيث يتشبث الكثير من هؤلاء بهويتهم الثقافية، فإن وسائل الإعلام الأوروبية تقدم هؤلاء على أنهم يشكلون خطرا يهدد "الهوية الأوروبية " كتبرير لغلق الحدود في وجه انتقال أفراد الجنوب والتي تعود لسببين[3]:

1. النمو الديمغرافي السريع الذي يولد ظروف اجتماعية صعبة في دول الجنوب مما يقتضي الهجرة غير الشرعية للبحث عن ظروف أفضل للحياة.
2. تنامي المد الإسلامي في المغرب العربي وامتداده إلى أوروبا بعد حرب الخليج الثانية حيث أفرز بوضوح الهوة التي تفصل الجالية الأوروبية المسلمة الأصل عن المواقف الرسمية للبلدان التي تتواجد بها.

كما يعتبر تخوف الأوروبيين من ظاهرة الإرهاب التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، الذي يهدد أمنها الداخلي وانتشار ظاهرة الصراعات الداخلية في هذه المنطقة وتخوف امتداد الصراعات إليها[4].

---

[1] مصطفى بخوش، **المرجع السابق**، ص120.

[2] **المرجع نفسه**، ص121.

[3] محمد بن سالم،فؤاد راسيس، **الأبعاد الأمنية والسياسية للشراكة الأورومغاربية في ظل سياسية الجوار الأوروبية**، شهادة الليسانس، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012، ص24.

[4] جمال الدين بيومي، "مصر و الإتحاد الأوروبي: الواقع والتحديات"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد142، أكتوبر 2000، ص98.

ترتكز الشراكة السياسية و الأمنية على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار، من خلال تعزيز الحوار السياسي و الأمني في المتوسط، حيث وافقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون فيما بينها، وعلى مواصلة الحوار السياسي المتين واحترام مبادئ القانون الدولي، وأكدت ضرورة الاستقرار الداخلي و الخارجي لدول المنطقة، وانسجاما مع هذه المبادئ تعهدت الدول المشاركة في المؤتمر بتحقيق ما يلي[1]:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك وفق الالتزامات التي يمليها القانون الدولي.
- تطوير حكم القانون والآليات الديمقراطية داخل النظام السياسي مع الاعتراف بحق كل الشعوب باختيار نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.
- إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان ممارستها فعليًا وشرعيًا بما فيها حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية وحرية الدين دون تمييز على أساس العرق و الجنس.
- إحترام التنوع والتعددية في المجتمعات المتوسطية وضمانها ومكافحة مظاهر التعصب والعنصرية .
- إحترام المساواة المطلقة لدى المتوسطين من خلال الحقوق الآزمة لسيادتهم والوفاء بمعتقداتهم وفق القانون الدولي.

بما أن الاتحاد الأوروبي وشركائه يتبنون مفهوم الحوار السياسي الدائم كما جاء في إعلان برشلونة، فإن هذا المفهوم يجب أن يمتد إلى صياغة معايير محددة ملزمة بجميع الأطراف إلى بناء الثقة، وأن ما يجب أن يمتد إلى صياغة معايير محددة ملزمة بجميع الأطراف المعنية*،

---

[1] Euro Méditerranean partnership Barcelona declaration European commission publication unit euro-Mediterranean conference Barcelona 27-28 November 1995.p (2-3).

* خاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل (حالة إسرائيل) ولا بد أن تكون هناك إمكانية لفرض العقوبات على الطرف الذي يحيد على هذه المعايير.

إن وضع نظام أمن موحد يضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها دون أن يأخذ في الاعتبار اختلاف مصالح الأطراف فمن المحتمل أن لا يكون قادرا على الاستمرار ففي دول المغرب العربي تمتد أشكال الصراع الداخلي ذات أهمية، ولذالك يجب إيجاد نُظُم إقليمية أمنية فرعية لتحقيق التكامل مع نُظُم العالم السائد[1]، حيث لم تعد الإشكالية الأمنية في المتوسط مرتبطة بتهديدات الدول بل هي تهديدات لجماعات الجريمة المنظمة والإرهابية، والتي كثيرا ما تتقاطع مصالحها مع الجماعات المنظمة للهجرة السرية أو تجارة المخدرات ...

ولكن الأمن يقتضي بالأساس وجود تقاطع نفعي مصلحي بين الدول المتفاعلة، وليس فقط جعل دول الضفة الجنوبية مناولة لسياسات أوروبية ... وإنها مسؤولية جماعية لأنه مصير مشترك[2].

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والمالي:

ذلك من خلال إقامة منطقة للتجارة الحرة والتبادل السلعي بحلول عام 2010 وتضمن (700 مليون نسمة)[3].

وتتضمن منطقة التبادل الحر مايلي[4] :

- ✓ بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ماجاء في نصوص اتفاقية مراكش.

---

[1] مصطفى بخوش، **المرجع السابق**، ص124 .

[2] امحند برقوق، " **الإشكالية الجديدة للأمن في المتوسط**"، متوفر على الرابط:
http://www.politics.ar.com/ar/index.php/parmalink/3044.html تاريخ الإطلاع: 2016/03/09 على الساعة: 21:15

[3] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **الصعوبات التي تواجه اتفاقيات الشراكة العربية–الأوروبية حالة مصر المغرب**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص(28– 29).

[4] جمال عمورة، هلال رحمون، "**المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية**"، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: سطيف، 8–9 ماي 2004، ص6.

- ✓ أما بالنسبة للسلع الزراعية و الغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل أي بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية و الغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود، وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين ضمن البحر المتوسط.
- ✓ أما فيما يخص الخدمات فستخضع الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وهي إجراءات حمائية، كما تنص الشراكة على السماح بالجميع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية المزمع إنشاءها.

وفي إطار سياسة التعاون الإقليمي تم الاتفاق على تحديد ست أولويات وهي: (التعاون الصناعي- البيئة- الطاقة- المياه- النقل)، وتم تحديد مجالات التعاون الاقتصادي على الشكل التالي[1] :

1_ في مجال الاستثمار: ستصب الجهود على تنمية الادخار المحلي باعتباره الأصل في العملية الاقتصادية كما توجه العناية أيضا إلى وضع الآلية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الخارجي .

2_ إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمارات بما فيها الاستثمارات داخل القطاع المصرفي.

3_ دعم جهود التعاون والتكامل الثنائي الإقليمي من أجل إغناء المشاركة الإقليمية.

4_ دعوة المؤسسات إلى إقامة اتفاقيات ثنائية حول عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك (براعات الاختراع، ....الخ).

5_ الالتزام بالتركيز على أهمية المرأة في نجاح مختلف البرامج التنموية الأورو- متوسطية شريطة استفادة الطرفين الأوروبي المتوسطي من التجارب المشتركة.

6- عصرنه الزراعة المتوسطية وتنمية الريف في الأقاليم بالاستفادة من الخبرات الأوروبية في الأراضي المتوسطية.

---

[1] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص(28-29).

7_الاهتمام بتشجيع تبادل المعلومات الصناعية التقنية وعصرنة الحقول الإدارية بالتخلص من التقاليد الروتينية والعادات البيروقراطية وتحديث البيئة القانونية ووضع أسس واضحة للتنمية الإقليمية ـ المتوسطية.

8_ تلتزم الدول المتقدمة في المشاركة على تقديم المساعدة للدول الأقل تقدما لتقوية الطاقة الذاتية في البحث وتشجيع الأبحاث العلمية وإقامة المشاريع المشتركة بين دول المشاركة.

9_ في مجال المساعدات المالية: تقدم دول الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية إلى الدول المشاركة تقتطع من الموازنة الاتحادية على شكل قروض يمنحها المصرف الأوروبي للاستثمار بموجب اتفاقية جانبية بين الدول الأعضاء.

إن أبعاد الشراكة في حقل الاقتصاد والمال يقتصر على علاقة الإتحاد في هذا المجال بالبلدان العربية المعنية، حيث يعكس مشروع الشراكة تفاوتًا في العلاقات، باعتبار أن الإتحاد الأوروبي يتفاوض ككتلة قوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا بينما تتفاوض الدول العربية بصورة منفردة، وبالتالي سينجم عنه عدم تكافؤ في المنافسة في الحقل الاقتصادي[1]، ومن النتائج المتوقعة أن تساعد المشاركة الاقتصادية والمالية على تحرير التجارة بين دول الإتحاد الأوروبي والبلدان العربية المتوسطية وعلى زيادة كل من الواردات والصادرات لكل من الطرفين سيؤدي إلى تراجع بعض الصناعات العربية، وستساعد صناعات أخرى على التوسع، أما الصناعات التي سوف تتمكن من زيادة صادراتها فسوف تستفيد من هذه المشاركة، حيث أن اتفاقيات المشاركة ستؤدي من خلال التبادل التجاري إلى تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة إلى السلع محل التبادل من جراء زيادة المنافسة، وستزيد معدلات الاستثمار، وذلك من خلال اجتذاب رؤوس الأموال العربية الموظفة في الخارج، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المصحوب بالتقنية العالية إضافة إلى ذلك ستساهم المشاركة الاقتصادية في تدعيم المنافسة المحلية التي ستساعد بدورها في توسيع الصناعة من خلال كفاءة توزيع الموارد[2].

---

[1] محمد الأطرش، "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية"، **المستقبل العربي**، العدد 271، سبتمبر 2001، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص28.

[2] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص29 .

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي

تهدف هذه المشاركة إلى تقريب الشعوب فيما بينها وإلى تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية وهي ترتكز على الأسس التالية:

- إقامة حوار متوازن على أساس احترام الثقافات والأديان للتقارب بين الشعوب وتأكيد أهمية الدور الذي تستطيع وسائل الإعلام القيام به في هذا المجال
- أهمية قطع الصحة في تنمية وضرورة احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية[1].
- احترام الحقوق الرئيسية القائمة والمؤسسة على القوانين المدنية والإنسانية
- التعاون الشامل في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة[2].
- تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية في بلدان إقامتهم بدول الإتحاد الأوروبي والعمل على مواصلة حماية حقوقهم وفقا للشريعة الوطنية المعمول بها بهذه البلدان ومساندة الجهود الرامية إلى تأمين الظروف الملائمة لتيسير تنقل الأشخاص
- تحقيق النهوض الاجتماعي خاصة في دول الجنوب بما في ذالك تحسين أوضاع المرأة والاهتمام بالأسرة والطفولة وضرورة تطوير هياكل التعليم والتكوين ووضع خطة عملية للقضاء على الأمية وتحسين ظروف العيش، وتطوير التبادل البشري في مجال التعليم والصحة والشباب والرياضة[3]، في هذا الصدد قامت المفوضية الأوروبية باتخاذ قرار لمد

---

[1] صلاح مفتاح الحراثي، "العلاقات المغاربية– الأوروبية سنة 2000"، **المستقبل العربي**، العدد 207، ماي1996، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص15.

[2] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص30.

[3] محمد بن سالم، فؤاد راسيس، **المرجع السابق**، ص29.

برنامج (**Tempus**)* البرامج لما وراء الأوروبي للتعاون في ميدان التعليم العالي للتعاون في ميدان التعلم من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط منها: الجزائر، المغرب، تونس، حيث تهدف هذه البرامج الجامعية إلى تفعيل التعاون التعليمي بين دول الإتحاد الأوروبي وبلدان الجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط[1] .

- مقاومة فكرة صدام الحضارات** وتشخيص نقاط القواسم المشتركة بين الضفتين مع التركيز على الأنشطة المتعلقة بالتضامن والتسامح ومقاومة التطرف والتمييز بكافة أشكاله دون مفاضلة أو انتقائية
- العمل على مساهمة مؤسسة(**ANNA LINDH**)*** للحوار بين الثقافات والحضارات، والتعريف بالحضارة العربية الإسلامية، وتعزيز دعائم مجتمع المعرفة [2].
- منح الحق في التنمية وتنشيط المجتمع المدني
- إيجاد فرص عمل محلية، وتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات السكنية للسكان
- تشجيع التبادل الثقافي واحترام حقوق الإنسان[3].

---

* **Tempus**: برامج وضعته لمساعدة إعادة تكييف الأنظمة الجامعية لبلدان أوروبا الوسطى وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، تهدف إلى مشاريع تعليمية ترتكز على الاتفاق بين العديد من الجامعات الأوروبية و جامعة البلد المختار.

[1] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص30.

** صراع الحضارات (Le conflit des civilisatoin) حيث يرى **صامويل هنتنغتون** أن أساس اختلاف الحضارات هو التاريخ و اللغة والحضارة والتقاليد، ولكن أهم العناصر خطراً هو الدين، فالصراع الحضاري في العالم هو صراع ديني، للمزيد راجع: عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص169.

*** **ANNA LINDH**: تعتبر هذه المؤسسة أكبر شبكات المجتمع المدني وأكثرها تنوعا والتي تشارك في تضييق الفجوة الثقافية والروحية المتنامية التي تفصل بين ضفتي المتوسط، للمزيد حول هذا الموضوع راجع: أسيا بن صالح علوي، "**مؤسسة "أنا ليند" في عام 2009 وانطلاق في مسار جديد**"، مقال قدم في الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2010، عمان: دار فضاءات، 2010، ص295.

[2] محمد بن سالم، فؤاد راسيس، **المرجع السابق**، ص29.

[3] رشيد عمارة زايدي، دانا محمد صالح، "إستراتيجيات التفاوض الأوروبي الإيراني حول البرنامج النووي الإيراني"، **مجلة القادسية**، المجلد الثاني، العدد3، ديسمبر2009، ص70.

بالإضافة إلى هذه الدوافع فقد وجدت مقاربة شاملة تجمع كافة جوانب التعاون الثقافي والإنساني، وذلك بالاعتماد على برامج ملموسة، يمكن الإشارة إليها:

_ برنامج ميدا للديمقراطية Méda Démocratie يهدف هذا البرنامج لتدعيم وإرساء الحكم الديمقراطي ببلدان المتوسط، وذلك من خلال رسم مشاريع عديدة تكون ممولة من طرف منظمات غير حكومية تعمل باستمرار على ترقية الديمقراطية وتثمين حقوق الإنسان.

_ **برنامج أورماد للشباب Euro Med Jeunesse** ويهدف هذا البرنامج لتسهيل إدماج الشباب في الحياة المهنية والاجتماعية عن طريق تمويل مشاريع صغيرة لفائدتهم[1].

_ برنامج ميدا السمعي البصري Méda Audio Visuel الذي يهدف لتأسيس وتعزيز التعاون في مجال السمعيات البصريات.

_ **برامج التراث المتوسطي Euro Med Héritage** يهدف إلى دعم ثقافة متوسطية واحدة وتقوم على حفظ التراث المادي (النصب التاريخية، الآثار والأقاليم) وغير المادية (العادات والتقاليد المتوسطية، الفنون والحرف المتوسطية) ويتكون من:

– البرنامج الأول الذي تم إطلاقه **1998**– والبرنامج الثاني تم إطلاقه سنة **2000.**

المبحث الثاني : أشكال التعاون الأورومتوسطية

المطلب الأول مسار برشلونة 27–28 نوفمبر 1995:

يعد مؤتمر برشلونة الذي أنعقد يومي27و28 نوفمبر 1995 أصل العملية (المسار) الأورومتوسطية، فالمؤتمر جمع سبعة وعشرون (27) وزير خارجية دولة، منها الدول الخامس

---

[1] فيلايلي فاطمة، **مسار التعاون في حوض المتوسط، الشراكة الأورومغاربية نموذجًا 1995_2005**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجلفة، 2008 _2009، ص54.

عشر (15) الأعضاء* في الاتحاد الأوروبي[1]، ونظرائهم في البحر الأبيض المتوسط؛ ثماني دول عربية وهي: مصر، الأردن، تونس، سوريا، لبنان، السلطة الفلسطينية، الجزائر، المغرب، وأربع دول غير عربية وهي: مالطة، إسرائيل، قبرص، تركيا، والملاحظ على هذا المؤتمر استبعاد ليبيا بسبب الشعور الضمني للدول الأوروبية بتورطها في قضية " **لوكربي**" ** واتهامها كذلك بإسقاط طائرة فرنسية في صحراء النيجر عام 1989، وتمت دعوة موريتانيا كعضو مراقب على الرغم من أنها عضو في الاتحاد المغربي، ومشاركة الأردن وعقدها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع أنها ليست دولة متوسطية من الناحية الجغرافية، و قد تم دعوة السلطة الفلسطينية لحضور هذا المؤتمر رغم استمرار الصراع مع إسرائيل[2].

وقد صادق المشاركون في المؤتمر على بيان عرف ببيان برشلونة (ينظر ملحق رقم 02)، والخريطة الموالية تمثل الدول المشاركة في ندوة برشلونة

---

* ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمرك، إسبانيا، فنلندا، اليونان، إيرلندا، ايطاليا، هولندا، البرتغال، بريطانيا، السويد، فرنسا، لوكسمبورغ.

(1) Jean- Claude Tourret." **La Politique méditerranéenne de L Union Européenne** : Bilan et perspectives". Forum des Politiques Publiques. No.01-juin 2012. Algérie: Laboratoire D Etudes et Analyses des Politiques Publiques en Algerie, P11.

** تعتبر قضية جنائية حيث ترتبت على سقوط طائرة ركاب أميركية بوينغ 747 تابعة لشركة طيران" بان أمريكان" أثناء تحليقها فوق قرية لوكربي Lockerbie باسكتلندا في يوم الأربعاء 21 ديسمبر 1988 وقد نجم عن الحادث مقتل 259 شخصاً هم جميع من كان على متن الطائرة و11 شخصاً من سكان القرية، وبعد سنوات من التحقيق غير معلنة تم اتهام ليبيا بالتفجيرات و إصدار القرار 747 في 31 مارس 1992 من طرف مجلس الأمن الذي فرض حضرًا جويًا على ليبيا، واعتماد قرار883 بتاريخ 11 نوفمبر 1993 القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي والعسكري و الدبلوماسي عليها، للمزيد حول الموضوع راجع: لعجال إعجال محمد الأمين، "معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس 2010، ص23.

(2) هشام صاغور، **السياسة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص255 .

خريطة تبين الدول المشاركة في ندوة برشلونة 1995

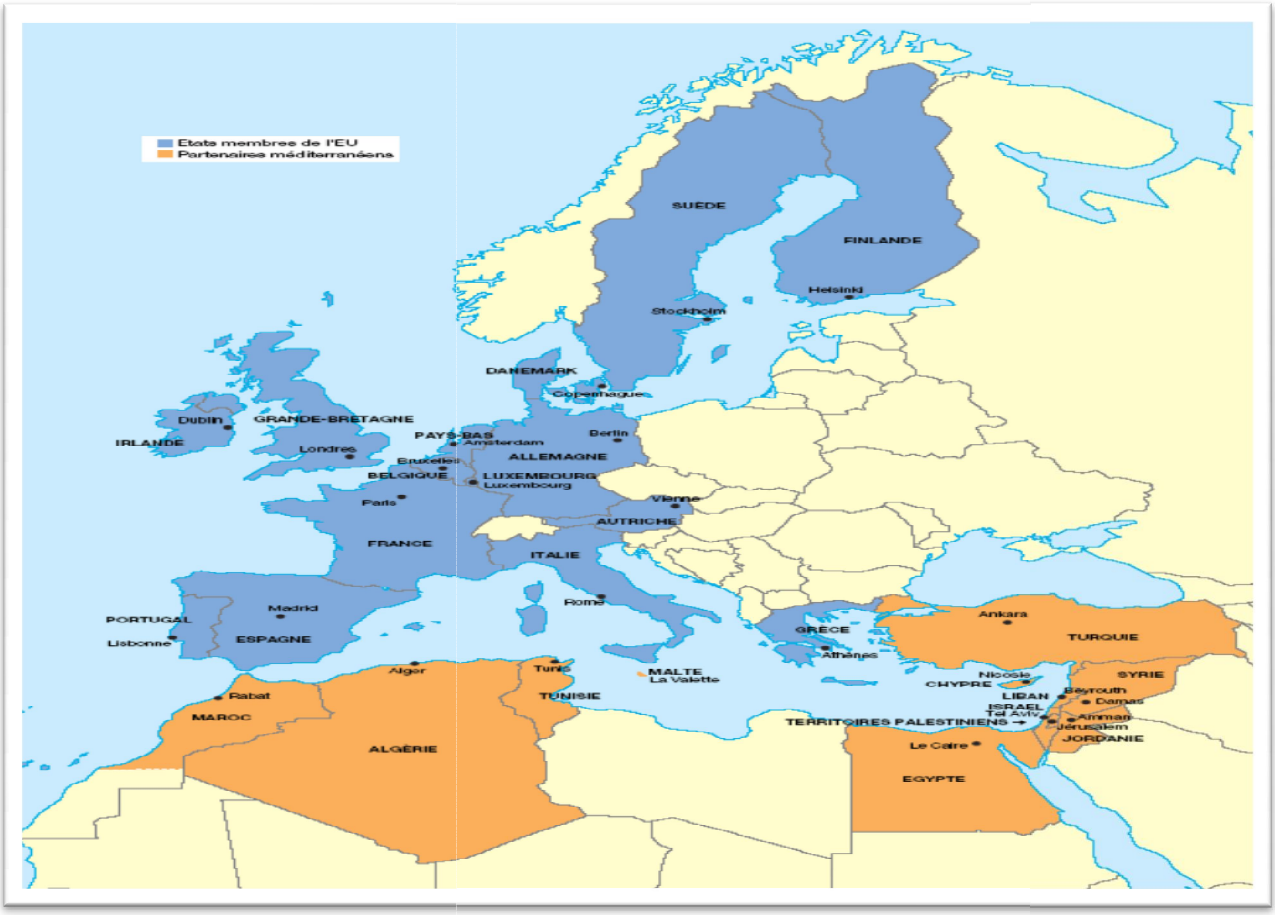

Source: Commission européenne, Le Processus de Barcelone Cinq Ans après. Luxembourg, Office des publications officielles des Communautés européennes, 2000.

وعقب هذا المؤتمر مباشرة أقيم مؤتمر المجتمعات المدنية المنظم من طرف مسيري منطقة كاتالونيا الإسبانية، حيث جمع هذا المنتدى حوالي 700 حاضرًا من الباحثين، رجال الأعمال، ومنظمات حكومية...وتم تشكيل قائمة الدول المعنية بالشراكة في الأعمال الختامية للمجلس الأوروبي المنعقد في مدينة "**إيسن**" الألمانية وتمت المصادقة عليها في المجلس الذي أقيم بمدينة " **كان**" الفرنسية[1].

[1] منصري نجاح، "مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية" **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثالث و الثلاثون، جانفي 2004، ص143.

وقد ضمّ بيان برشلونة ثلاث مجالات:

أولاً: سياسي، اقتصادي، اجتماعي **ثانياً:** ثقافي **ثالثاً:** إنساني، وكانت هذه المرحلة الأولى للدخول في الفضاء الأورومتوسطي[1].

كما أصدر مؤتمر برشلونة وثيقة من 13 صفحة وملحقا يشكل برنامج عمل من 15 صفحة، وقد اختيرت **طريقتان متكاملتان** لإنشاء المشاركة – المتوسطية التي من ضمنها الدول العربية:

أ- تتم على الصعيد الثنائي الاتفاقيات الأوروبية - المتوسطية الموقعة أو الموجودة قيد التفاوض بين الاتحاد الأوروبي من جهة والشركاء من جهة أخرى، والتي تستفيد منها بأغلبية المصادر المالية.

ب- تتم على الصعيد الإقليمي، حيث يشكل الحوار أحد الأوجه الأكثر تجديدا لهذه الشراكة فقد اتفقت الدول السبعة والعشرون على برنامج عمل يحدد النشاط والأولويات الواجب تحقيقها عن طريق حوار إقليمي دائم وشامل يتعلق في الوقت نفسه بالمجال السياسي والاقتصادي والثقافي[2]، ومن أجل تحقيق هذه الأبعاد الثلاثة، تم الاتفاق على خلق إطار متعدد الأطراف دائم، يكون مكملاً للعلاقات الثنائية، يتضمن هذا الإطار اجتماعا لوزراء الخارجية ويكون دورياً من أجل تأمين متابعة تطبيق الإعلان، كما يتضمن الإطار اجتماعات دورية على مستوى كبار المسؤولين الأوروبيين، ومن ممثل عن كل شريك متوسطي للإعداد اجتماع وزراء الخارجية من أجل تقييم الوضع وتقويم مسار برشلونة[3]

تكمن أهمية إعلان برشلونة، باعتبارها ترتكز على مبدأ المشاركة **Partnership** وليس كعلاقة تعاون كما كان الحال عليه تتميز علاقة المشاركة من التعاون الثنائي بأنها تقوم على مفهوم

---

(1) Jean - Cloud Touret: **op. cit.** p11.

(2) يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص22 .

(3) مصطفى بخوش، **المرجع السابق**، ص99.

الالتقاء عند مبادئ وسياسات أساسية تجمع الشركاء لي إدارة وتسيير حياتهم السياسية والاقتصادية وتنظيم أوضاعهم الاجتماعية والثقافية في أيطار إقامة منطقة للتجارة الحرة [1].

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الدولية–المغاربية في الستينات و السبعينات التي كانت تستند أساسا إلى عوامل اقتصادية بحته، وإذا كان إطار برشلونة ركز أعماله على الجوانب الاقتصادية فإنه طرح برامج عمل و أهداف وغايات أمنية وسياسية وثقافية واجتماعية من أجل الوصول إلى منطقة تبادل حر عام 2010 [2] .

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية: (PEV)* 2004

بعد سقوط جدار برلين عام 1989 وتفكك الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا، وضعت بلدان الإتحاد الأوروبي في مواجهة تحديات، حيث بات هذا الأخير في حال من الرضا جراء انتهاء انقسام القارة الأوروبية، وكان ملزماً بالتصرف وفق طريقتين: عرض إمكانية الانضمام على جيرانه "الجدد" في الشرق وعرضه على عهد للاستقرار في البلقان و عرضه وشراكة مع جيرانه المتوسطين؛ أي على العموم المقاربات الكلاسيكية الثلاثة للإتحاد الأوروبي: الاندماج و الاستقرار و الشراكة[3].

انبثقت سياسة الجوار الأوروبية من المؤسسات الأوروبية (الإتحاد الأوروبي) وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية

---

[1] يوسف خليل السبعاوي، **المرجع السابق**، ص23.

[2] زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية– المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايد– تلمسان، 2010–2011، ص50.

* **PEV**: **L**a **P**olitique **E**uropéenne de **V**oisinage تعني هذه السياسة بلدان حوض المتوسط التالية: دول جنوب المتوسط العشر (الجزائر- تونس - المغرب - مصر- الأردن- فلسطين- سوريا- تركيا- إسرائيل) ودول شرق المتوسط (روسيا- أوكرانيا- روسيا البيضاء).

[3] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس1995–2012**، (ترجمة: سليمان الرياشي)، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص181.

الأوروبية في مارس 2003 للوثيقة الرسمية الموسومة ب"أوروبا الموسعة و الجوار إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق والجنوب"، وسميت فيما بعد (سنة2004) بسياسة الجوار الأوروبية (**PEV**)[1]، إن الهدف المعلن عنه هو إقامة منطقة استقرار وأمن وازدهار مشترك تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والسياسي، وينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم الحدود التي يدخل "الجيران" في حيزها، وعلى بناء علاقات بين الأطراف المختلفة وهنا تكون أمام وظيفة مضاعفة: فصل الحدود(ترسيم الحدود) والعبور(التعاون)[2]

خريطة تمثل الدول الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية

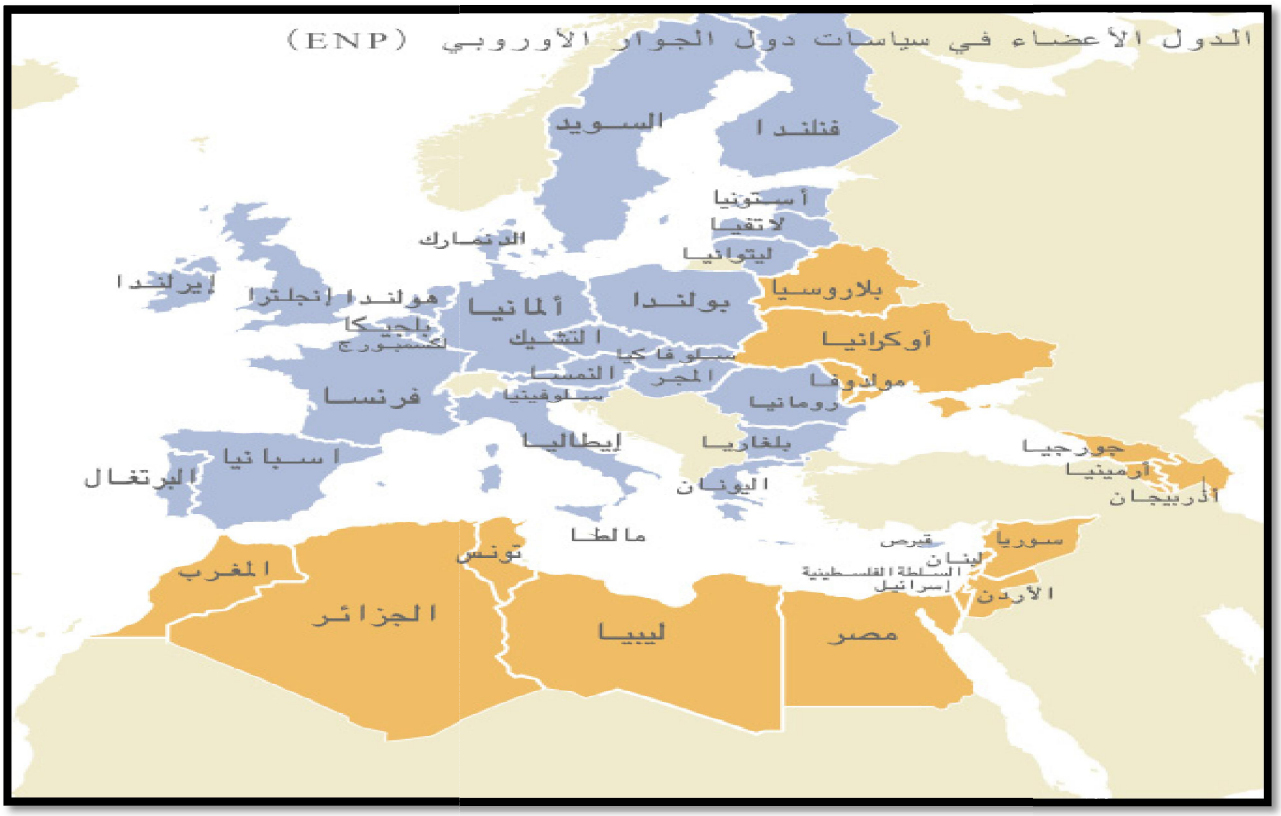

المصدر: http://www.nippon.com/ar/files/2012/08/d00001_fig02Ar1.jpg تاريخ الإطلاع: 2016/03/15 على الساعة 15:03

---

[1] سليمة بن حسين، **الأبعاد الأمنية لسياسة الجوار الأوروبية و تأثيرها على منطقة جنوب المتوسط الغربي(2004-2012)**، رسالة ماجستير، قسم العلم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، 2012، ص152.

[2] سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس2010، ص346.

لقد أفرز مسار توسيع الإتحاد الأوروبي جملة من التحديات التي جاءت سياسة الجوار تحاول التعامل معها باتخاذ الحلول و الأجوبة المناسبة لها، ولعل أهمها[1]:

- ✓ تجنب تشكيل خطوط فصل جديدة في أوروبا، مع الاستجابة لمطالب وحاجات انتهجتها حدود الإتحاد الناشئة حديثا عن التوسع
- ✓ الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مأسسة الحدود، وذلك من خلال إعادة صياغة هذه وإدارتها بكيفية تقحم وتشرك الآخرين وفقًا لمعايير تمييزية خاصة.
- ✓ بناء جماعة أمن متعدد الأطراف داخل فضاء الإتحاد.
- ✓ تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الإتحاد الأوروبي (جريمة منظمة، هجرة غير شرعية، إرهاب، طاقة) من دون أن يصنف ذلك في خانة التدخل.

حددت اللجنة الأوروبية بتاريخ 12ماي 2004 الورقة الإستراتيجية للجوار و الذي حمل عنوان" **سياسة الجوار الأوروبية**": وهي وثيقة توجيهية تحدد المبادئ و النطاق الجغرافي، وطريقة تنفيذ هذه السياسة، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي، كما تشرح الوثيقة سبل توفير الدعم المالي لهذه السياسة، كما حددت الوثيقة الجيران الجدد المعنيون بهذه السياسة الأوروبية الجديدة وهي بلدان متوسطية: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، سوريا، مصر،الأردن، فلسطين، إسرائيل، هذا بالإضافة إلى 3بلدان من شرق أوروبا هي: بيلاروسيا، ملدوفيا، أوكرانيا، كما توحي الوثيقة التوجيهية بضرورة إدماج ثلاث بلدان أخرى من جنوب القوقاز هي: أرمينيا، جورجيا، وأذربيجان[2] .

---

[1] زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس2010، ص243.

[2] سليمة بن حسين، **المرجع السابق**، ص155.

- **أسس وآليات سياسة الجوار الأوروبية:**

تقوم" **السياسة الجوارية**" على ما أسماه الإتحاد الأوروبي ب" مخططات العمل ذات طابع ثنائي تخص الإتحاد وكل دولة شريكة له في هذه السياسة تكون محل اتفاق بينهما"، وقد تم اعتماد هذه المخططات من قبل المجلس الأوروبي في فيفري 2005 ويشير رئيس وحدة المغرب العربي **ليونو غابريسي Leonello Gabrici** في تقديمه لهذه المخططات يوم 2005/02/15 بأنها تتميز بالمرونة وبالصيغة الثنائية، مع عدم اشتراطها لأي شرط مسبق، ويتمثل الهدف من وضع المخططات في كونها تعمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناء على مبدأ الحوار و المفاوضات معه تمهيدًا لاندماجه في إطار السياسة الجوارية وهي تتضمن **قائمتين من الالتزامات**[1]:

الأولى: تخص الانضمام إلى "القيم المشتركة" وبعض الأهداف السياسية الخارجية الأمنية للإتحاد الأوروبي

الثانية: تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الإتحاد الأوروبي مع بعض المجالات ذات الأولوية[2] وهي:

1. الحوار السياسي المدعَّم: وهو يتعلق بالسياسة الخارجية و الأمنية+الوقاية من الأزمات و إدارتها+الوقاية من التهديدات المشتركة خاصة الإرهاب+إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" وكذلك مظاهر السياسة الدفاعية لأوروبا وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة

---

[1] جعفر عدالة، "تطور سياسة دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الخامس، ديسمبر 2014، ص5.

[2] **المرجع نفسه**، ص6.

2. العدالة و الشؤون الخارجية: وهي تخص إدارة الشؤون المشتركة+ تسيير تسليم التأشيرة + تبييض الأموال والجرائم المالية والاقتصادية+ توسيع التعاون في مجال الشرطة والقضاء[1].

3. سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تتم من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية وإدارة المشاركة؛ وهي إدارة جديدة ستحل محل برنامج ميدا في الدول المشاركة في هذه السياسة بداية عام 2007 [2].

4. دعم العلاقات التجارية والتفضيلية: من خلال تعديل القوانين و المقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات: الإدارة+ الجمركة+ الزراعة+ الصحة+ الغذاء، وذلك تسهيلاً لدخول الأسواق الأوروبية.

5. ربط الحوار: في مجالات: الطاقة+ النقل+البيئة+مجتمع المعلومات+البحث والإبداع

6. الاتصال بين المجموعات: والمقصود منه تنمية الموارد البشرية، والاندماج الاجتماعي والتربية و التكوين.

7. التعاون الجوي: ترقية التعاون بشكل أوسع بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه[3].

إذًا فهذه السياسة القديمة الجديدة مددت حدود الإتحاد وعرضته لتحديات جديدة، فسياسة الجوار هذه أرادة لنفسها أن تكون حلاً وسط بين بين الشراكة (**Patnership**) وتتطلع هذه الشراكة إلى ماهو أبعد من التبادل الحر ولكن مع البقاء في وضع أدنى العضوية، فبالنسبة للدول الأوروبية تنطوي هذه السياسة على ديناميكية إيجابية في محيطها المباشر، حيث نرى العلاقة بين هذه الدول قد تقررت وهذا لصالح الجميع[4].

---

[1] سليمة بن حسين، **المرجع السابق**، ص (158-159).

[2] محمد مطاوع، "أوروبا و المتوسط... من برشلونة إلى سياسة الجوار"، **السياسة الدولية**، عدد163، جانفي 2006، ص12.

[3] جعفر عدالة، **المرجع السابق**، ص6.

[4] سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط(1995-2008)**، رسالة ماجستير في العلم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2013، ص50.

جدول يمثل اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية

الشراكاء في سياسة الجوار	دخول العلاقات التعاقدية حيز التنفيذ	إقرار سياسة الجوار في كل بلد	خطة عمل سياسة الجوار	تبني الإتحاد الأوروبي	تبني الدولة الشريكة
الجزائر	اتفاقية الشراكة سبتمبر 2005	ـــــ	تم التبني في خريف 2006	ـــــ	ـــــ
تونس	اتفاقية الشراكة مارس 1998	ماي 2004	تم التبني نهاية 2004	2005/02/21	2005/07/48
المغرب	اتفاقية الشراكة مارس 2000	ماي 2004	تم التبني نهاية 2004	2005/01/21	2005/07/27
ليبيا	ـــــ	ـــــ	تم التبني خريف2004	ـــــ	ـــــ
مصر	اتفاقية الشراكة جوان 2004	مارس 2004	تم التبني نهاية 2004	2007/13/06	ـــــ
فلسطين	اتفاقية الشراكة جويلية 1997	ماي 2004	تم التبني نهاية 2004	2005/01/21	2005/05/04
الأردن	اتفاقية الشراكة ماي 2002	مارس 2004	تم التبني خريف 2004	2005/02/20	2005/01/11
لبنان	اتفاقية الشراكة 2006	مارس 2005	ـــــ	2006/10/17	قيد الانتظار
سوريا	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ

المصدر: يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص155.

المطلب الثالث: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط 13 جويلية 2008

برزة فكرة الإتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وذلك في يوم (2007/12/20)، حيث شكل هذا المشروع هاجسا لنيكولا ساركوز* منذ أن كان وزيرًا للداخلية حيث في 2005 انتقد بحدة مسار برشلونة**، وكانت فكرة الإتحاد المتوسطي الذي أصبح يعرف لاحقًا **بالإتحاد من أجل المتوسط (UPM)** قد فرضت نفسها في اجتماع الإتحاد الأوروبي المنعقد ببروكسل يومي (13و14) مارس سنة 2008 [1].

أعلن نيكولا ساركوزي في 13 جويلية 2008 في القصر الكبير بالعاصمة باريس ميلاد **الإتحاد من أجل المتوسط (UPM)*** بحضور قادة من 43 دولة، حيث حضر القمة التأسيسية الأعضاء 27 في الإتحاد الأوروبي، و11من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، إسرائيل، موريتانيا" التي انضمت منذ سنة 2007"، سوريا، تونس، تركيا، فلسطين) إضافة إلى ليبيا كبلد ملاحظ، إلى جانب دول البلقان(ألبانيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، ومونتينيغرو) وموناكو [2]،

أما التجمعات المعنية بالمشروع فهي:الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي [3]

---

* **نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy)** رئيس الجمهورية الفرنسية بالفترة من 16 مايو 2007 حتى 15 مايو 2012، وهو من أصول مجرية يهودية، نشأ في باريس، كان وزير داخلية فرنسي سابق ورئيس حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، استطاع أن يربح الانتخابات الفرنسية بنسبة 53.2 % من أصوات الناخبين الفرنسيين وذلك بتاريخ 6 مايو 2007 ليصبح رئيسًا للجمهورية الفرنسية خلفًا للرئيس جاك شيراك، استلم مهامه رسميًا بتاريخ 16 مايو 2007، ثم خسر في انتخابات 6 مايو 2012 أمام فرانسوا هولاند ليكون، ، للمزيد راجع الرابط التالي: www.aljazera.net تاريخ الإطلاع: 2016/04/05 على الساعة 23:09

** انتقدها بفعل فشل هذا المسار في تحقيق أهدافه المرجوة منه وهي: إقامة السلام والرفاهية و التنمية الاقتصادية و التقارب بين الشعوب، رغم إنفاق ما يزيد عن 20 مليار يورو منذ إنشاءه.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **المرجع السابق**، ص31.

*** لمراجعة الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط 13جويلية 2008 راجع الرابط: http://www.moqatel.com /

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **المرجع السابق**، ص45.

[3] جعفر عدالة، **المرجع السابق**، ص10.

وفيما يخص علاقة الإتحاد المتوسط بالإتحاد الأوروبي فإن رؤية ساركوزي كانت واضحة، تتمثل في العمل مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي بانسجام وتنسيق كاملين إدراكاً منه لحجم المعارضة الأوروبية لهذه المبادرة التي تهدد مسار برشلونة و الشراكة الأورومتوسطية، وبالأخص المعارضة القوية من قبل ألمانيا التي حذرت من قبل مستشارتها **أنجيلا ميركل** بقولها:" **إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار-المشروع المتوسطي- لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا لكيان الإتحاد الأوروبي على المدى الطويل مما يؤدي إلى تفكك الإتحاد الأوروبي**". ولمواجهة هذه المعارضة داخل الإتحاد الأوروبي قدم الرئيس الفرنسي بعض الضمانات لنظرائه في الإتحاد الأوروبي: "**لا يعد الإتحاد المتوسطي في رؤية فرنسا تعويضًا لكل المبادرات و المشاريع القائمة، ولكن يهدف إلى إعطائها نفسًا وانطلاقة جديدين، وينحو أيضاً نفس الهدف و تجميع كل الأهداف و الطاقات و الإمكانيات**"[1].

خريطة الاتحاد من أجل المتوسط

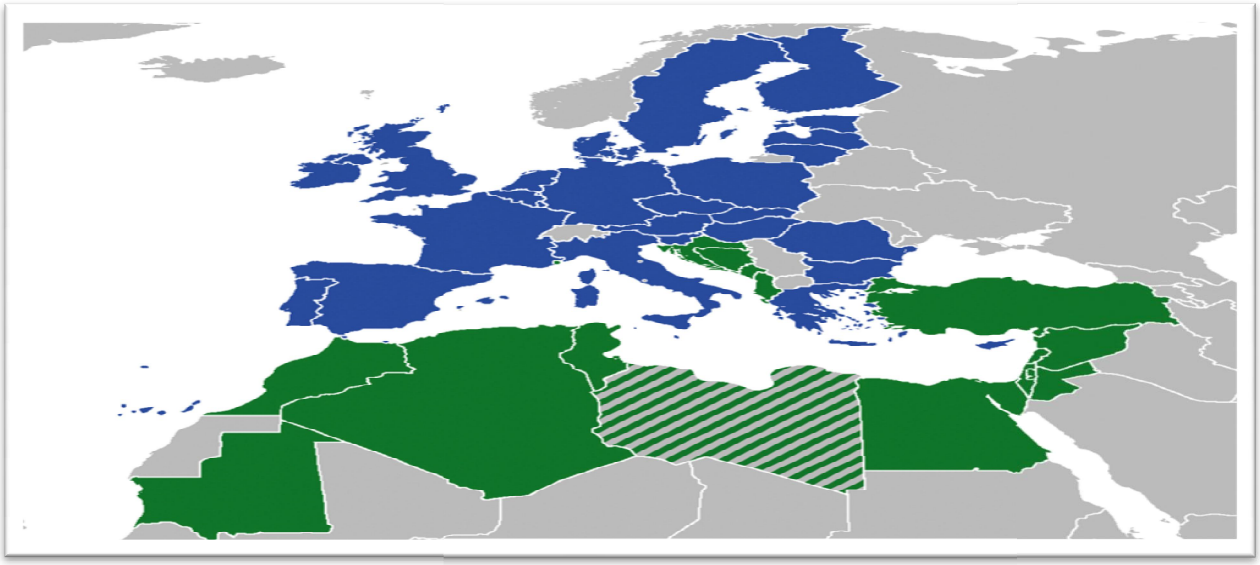

المصدر: مقال بعنوان"**عسكرة حوض المتوسط والسيناريو الفرنسي المفترض**" متوفر على الموقع الإلكتروني : www.aljamal.com تاريخ الإطلاع 2016/04/04. على الساعة 22:09.

[1] مصطفى صايج، " الإتحاد المتوسطي:خلفيات وسيناريوهات"، **مجلة العلوم الإستراتيجية**، مركز الشعب للدراسة الإستراتيجية، جامعة الجزائر، العدد الأول، مارس2008، ص(8-9).

❖ **مبررات نشوء الإتحاد المتوسطي:**

1. تراجع مكانة فرنسا كفاعل جيوسياسي في المتوسط:

هذا التهميش لفرنسا في محيطها المباشر وبخاصة في المغرب وقد يكون نتيجة سياسة خارجية خامدة، ونقص في النشاطية الفرنسية، وفي المقابل نتيجة فائض في الإرادية السياسية لفاعلين آخرين وبخاصة الولايات المتحدة التي أطلقت مبادرة **إيزنستات*** **(Eisenstat)** للمغرب العربي، بهدف الحصول على حصص جديدة من السوق، ومنع فرنسا و الإتحاد الأوروبي من تحويل منطقة المتوسط إلى سوق أسيرة[1].

2. تهميش المتوسط من الإقتصاد العالمي:

حيث أن الاستثمارات المباشرة الموجهة للمتوسط فهي لا تتجاوز بالكاد 1% من مجموع الاستثمارات الأوروبية، في مقابل 17% من استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه أمريكا الوسطى و الآتينية، وأكثر من 20% من استثمارات اليابان تجاه محيطها الآسيوي[2]

3. عدم ملائمة السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي:

يذكر بيار بيكوش (Pierre Bekouche) من خلال الأرقام ضآلة الالتزام الأوروبي في المتوسط بالمقارنة بما يجري في أماكن أخرى، فعلى الصعيد الظرفي ومنذ 15سنة انشغل الإتحاد الأوروبي

---

* تعتبر مبادرة **ايزنستات** أحد أطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة، أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية **ستيوارت ايزنستات** يوم 16 جوان 1998 بتونس، تمثل الإطار الاقتصادي للرهانات الأمريكية في منطقة المغرب العربي بكل أبعادها الإستراتيجية الأمنية والسياسية، جاءت كرد فعل على مشروع برشلونة 1995،تهدف إلى تأمين أكثر لرأس المال الأمريكي من الاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية الخارجية ومصادر الطاقة، وانشاء جسور للأمن و الاستقرار عن طريق حرية التجارة وتنمية الاستثمارات الخارجية في المنطقة المغاربية، للمزيد حول الموضوع والاطلاع حول محاور هذه المبادرة راجع: "**الأفاق المستقبلية للأمن في المتوسط** " الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط"، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008، ص(191-192).

[1] بشارة خضر، **المرجع السابق**، ص232.

[2] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص(50-51).

بنهاية نظام القطبين، وتوحيد ألمانيا بكل نتائجها، والتحضير للتوسع شرقًا، وأزمة الهوية والمؤسسات التي تكررت داخل الإتحاد الأوروبي فاستهلك ذلك وقته وطاقته، وغالبًا ما استهلك موارده[1].

مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط: ناقشت قمة باريس التأسيسية مشاريع عديدة منها[2]:

- تنظيف البحر الأبيض المتوسط (la Mediterranean) من التلوث الذي أصابه من المياه المبتذلة التي تصب فيه من البلدان الشاطئية، وحددت المدة التي يستغرقها هذا العمل حتى سنة (2020).
- العمل على تعزيز المساعدات المالية و الفنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم.
- إنشاء طرق برية وبحرية بين البلدان الأعضاء الجنوبية، من أجل تحسين شروط نقل البضائع بينها لمواجهة كلفة النقل.
- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات و التصحر.
- تطوير الجامعات الأورومتوسطية التي دشنت في جوان 2008 في دولة سلوفينيا وذلك لتعزيز التعاون في مجال الأبحاث و الدراسات المشتركة.
- تطوير وتنمية الطاقة الشمسية لاستغلالها في مجالات متنوعة.

---

(1) يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص229.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، **المرجع السابق**، ص(51-52).

في نهاية هذا الفصل الثاني نكون قد خلصنا إلى أهم محاور الشراكة الأورومتوسطية والتي تنحصر في ثلاث محاور أساسية هي: المحور السياسي، و المحور الاقتصادي، والمحور الاجتماعي و الثقافي، كما تم التطرق لأهم محاور التعاون الأورومتوسطي من خلال التطرق لمسار برشلونة الذي يعد الإطار الأشمل و المرجعية الأهم في صيغة الشراكة الأورومتوسطية بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط بصفة عامة و دول المغرب العربي بصفة خاصة، كما تم دراسة العرض الأوروبي و المتمثل في سياسة الجوار الأوروبية هذه الفكرة التي لم تلقى الترحاب الكبير خاصة من طرف دول المغرب العربي، وهذا نظرًا لغياب عدة أولويات تهم هذه الدول في هذا المشروع، ومن ثم تطرقنا لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط، والبصمة الفرنسية الواضحة لهذا المشروع، حيث تم التوصل في هذا الفصل إلى التشابه الكبير بين كل هذه السياسات من حيث المضمون.

الفصـل الثـالـث

واقـع وتقييـم الشراكـة الأورومغاربيـة

أدى تطور العلاقات الاقتصادية و زيادة المنافسة في مختلف دول العالم إلى ظهور تجمعات التي من شأنها التقليل من المخاطر الاقتصادية التي تواجه كل دولة على حدَا، حيث أصبحت تسعى إلى التنسيق فيما بينها لزيادة فعالية عمليات الإنتاج و التبادل وتحقيق قوة اقتصادية موحدة في إطار تكتلات إقليمية ودولية، تربطها علاقات محكمة من خلال المصالح الاقتصادية باعتبارها المحرك الأساسي و الدافع القوي للاندماج الاقتصادي فيما بينها.

أمام هذه التطورات وحركة التكتلات الاقتصادية العالمية، سعت الدول المتخلفة اقتصاديا نتيجة اعتمادها على الثروات الباطنية لتداركها هذا العجز من خلال اعتمادها على مساعدات الدول المتقدمة لفترة طويلة من الزمن إلى أن برزت ظاهرة **الشراكة** التي أصبحت كبديل عن المساعدات الموجهة لهذه الدول.

وتعتبر اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)، كنتيجة لعوامل سياسية واقتصادية وثقافية جمعت بين الطرفين، وبالتالي هي كما يراها الجانبان تتويج لروابط تقليدية ومصالح مشتركة، خاصة وأن الانفتاح على الخارج والاندماج في الاقتصاد العالمي، يشكل جوهر الخطط التنموية المعتمدة في دول المغرب العربي، لذلك سعت هذه الدول لعقد اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي محاولاً كل طرف من أطراف الشراكة أن يعظم مكاسبه، لذلك اختلفت بعض نصوص الاتفاقيات التي تم توقيعها و يرجع هذا الاختلاف إلى عدة عوامل أساسية منها ما يتعلق بالعلاقات السابقة للدول المعنية مع دول الإتحاد، ومنها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي العام في هذه الدول، وكذلك الوضع السياسي والعلاقات السياسية القائمة مع الاتحاد الأوروبي، ومنه سنتناول في هذا الفصل الثالث اتفاقيات الشراكة لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي وذلك بالتعرض إلى محتوى و أهداف هذه الاتفاقيات، ثم التطرق إلى الايجابيات التي حققتها هذه الشراكة وأهم التحديات التي تواجهها و الآفاق المستقبلية للشراكة الأورومغاربية.

المبحث الأول: واقع الشراكة الأورومغاربية .

المطلب الأول: الشراكة الجزائرية الأوروبية .

تعني الشراكة الأورو- جزائرية ذلك التكامل الأوروبي والجزائري من أجل تحقيق مشروع أو هدف اقتصادي مُعين بتنسيق الجهود والثروات المتاحة، وبشروط مضبوطة تجعل كل طرف محافظ على استقلالية الإستراتيجية، بمعنى لا تفقد أي دولة سلطتها وسيادتها جراء هذه الشراكة الاقتصادية، يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 ووقعت على إعلانه الخاص بالشراكة الاورومتوسطية[1]، وبعد مفاوضات طويلة مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من اجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1979 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة(12) جولة للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذه الاتفاقية هي[2]:

- ✓ التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- ✓ التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- ✓ طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- ✓ ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

---

[1] بلقاسم مربعي وكزين نسرين، **اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية (دراسة تحليلية)** ، مُداخلة قدمت في يوم دراسي حول" تحديات وآفاق التعاون بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يوم 24 فيفري 2016، ص4.

[2] سمينة عزيزة، "الشراكة الاورو-جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، **مجلة الباحث**، العدد03، 2011، ص152.

- ✓ توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

وتم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاق الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، وهذا بعد سلسلة من الجولات، وفي النهاية تم التوصل إلى اتفاق نهائي في 2002/4/22، ودخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر2005، حيث احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على ثمانية محاور تمثلت في جوانب مختلفة (ينظر ملحق رقم 03)، كما جاء هذا الاتفاق في9 فصول و110 مادة تشمل المجالات التالية*: **الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية و الثقافية**[1]،

والجدير بالذكر أنَّ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سبق له أن اتفق مع " رومانو برودي" رئيس اللجنة الأوروبية خلال الزيارة التي قام بها إلى مقر رئاسة الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر أكتوبر 2001 على ضرورة الإسراع في التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجانبين، وتأجيل الفصل في الملفات التي لم يتم الحسم فيها بصفة نهائية وأهمها؛ حرية تنقل الأشخاص والتعاون في مجالي الأمن وتبادل المعلومات إضافة إلى ملف الزراعة الذي لم يتوصل بشأنه الطرفان على صيغة التفاهم النهائي، خاصة مصادقة برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي قد تستغرق حوالي 3 سنوات، كما ينتظر أن يدخل حيز التطبيق بصفة نهائية بعد 10 أعوام[2].

---

* للاطلاع حول هذه المجالات**1-الشراكة السياسية والأمنية** (الشؤون الداخلية والعدالة -حقوق الإنسان والديمقراطية- ملف الهجرة ببعديه الأمني والسياسي والاجتماعية)، **2- الشراكة الاقتصادية والمالية 3- الشراكة الاجتماعية والثقافية والمالية**، راجع: هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص(261-269) .

[1] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص260.

[2] تشام فاروق، **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر**، مداخلة قدمت للملتقى الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية العربية "، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 8-9 ماي 2004، ص6.

إنَّ اهتمام الجزائر بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعود إلى اتفاق التعاون الذي ابرم في 1976/07/01 على مدى 20 سنة ذا طابع تجاري ومدعوما ببروتوكولات مالية تتجدد كل 5 سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار، والهدف من ذلك هو[1]:

- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية.
- تسريع عملية نمو التجارة الخارجية.
- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية.
- تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية المشتركة.

جدول يمثل الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي، الوحدة (مليون إيكو*)

البروتوكولات المالية	مبلغ بروتوكول	قروض من البنك الأوروبي للاستثمار
البروتوكول 1978 - 1981	95	70
البروتوكول 1982 - 1986	139	107
البروتوكول 1987 - 1991	224	187
البروتوكول 1992- 1996	284	280
المجموع	**742**	**640**

الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص3.

---

[1] قدي عبد المجيد، "**الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات**"، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية العربية"، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 8-9 ماي 2004، ص2.

* وحدة العملة الأوروبية وأساس نظامه النقدي، حيث أن كل دولة من المجموعة الأوروبية لها قيمتها في مقابل الإيكو، بدأ النظام النقدي الأوروبي عام 1979 بعضوية بلجيكا و الدنمارك وفرنسا وايرلندا وإيطاليا ولكسمبورغ، وهولندا وألمانيا، أما المملكة المتحدة والبرتغال واسبانيا فقد انضمت إلى آلية سعر الصرف عام 1990. للمزيد حول هذه العملة راجع: www.ency.cacemb.com تاريخ الإطلاع: 2016/05/15 تاريخ الإطلاع 15:22

تتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي وهبات قابلة للتسديد، وقروض خاصة بشروط تفصيلية بمعدلات فائدة ميسرة 1% ومدة تسديد طويلة تصل 40 سنة[1].

تعتبر المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين من بين أهم العوامل الحاثة على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين وهو ما عبرت عنه ديباجة الاتفاق إذ وأعزته إلى[2]:

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادل المصالح والامتيازات.
- إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخ ملائم لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجية الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.
- الرغبة في إقامة تعاون وجوار منتظم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية الثقافية العلمية، التكنولوجية، السمعية البصرية، البيئية.
- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
- ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كما نصَّ على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا ضمان الحريات السياسية، الاقتصادية.
- إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية

أهداف اتفاقية الشراكة الاورو الجزائرية: يوجد جملة من الأهداف تسعى اتفاقية الشراكة إلى تحقيقها نوجزها فيما يلي[3]:

---

[1] قدي عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص3.

[2] زعباط عبد الحميد، " الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، دس، ص(54-55).

[3] بلقاسم مربعي، كزيز نسرين، **المرجع السابق**، ص(8- 9).

- الارتباط بوحدات من اكبر القوى الاقتصادية، حتى تتمكن من التسريع في اندماجها في الاقتصاد العالمي، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية إلى المستويات الأوروبية.
- الاستفادة من الأسواق الأوروبية والمساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية ومن برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.
- خلق مناخ مناسب لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية وتشجيع الاستثمار في الجزائر.
- وضع إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين.
- دعم العلاقات الاجتماعية والتعاون في المجالات الثقافية بصفة تدريجية وتشجيع التبادلات البشرية خصوصا في إطار الإجراءات الإدارية.
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد، وإعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية بالإضافة إلى دعم الاستثمارات الخاصة من اجل خلق مناصب شغل.

الأهداف الاقتصادية والمالية والتجارية: [1]

- تشجيع المستثمرين الأوروبيين على الاستثمار في قطاع الصناعة في الجزائر وتدعيم الشراكة في ميدان الصناعة.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية و تطوير البحث العلمي.
- تشجيع التعاون المباشر بين المقاولين والصناعيين الأوروبيين والجزائريين وتبادل الخبرات، وتدعيم الجهود المبذولة في إطار تحديد وإدارة تنظيم القطاع الصناعي، بما في ذلك صناعة تحويل المنتجات الزراعية عند القطاع الخاص والعام.
- المساهمة في زيادة تصدير البضائع المصنعة الجزائرية نحو السوق الأوروبية بدل من الاعتماد على قطاع المحروقات.

---

[1] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييميه لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية- دراسة تقييميه لمجموعة من المتغيرات الكلية**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص169.

في هذا الصدد نُلاحظ أنَّ الجزائر قد تحصلت من البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة 1996-2000 على مبلغ قدره 623 مليون أورو للرفع من القدرات الاستثمارية ووزعت على مجموعة من القطاعات حسب الشكل الموالي:

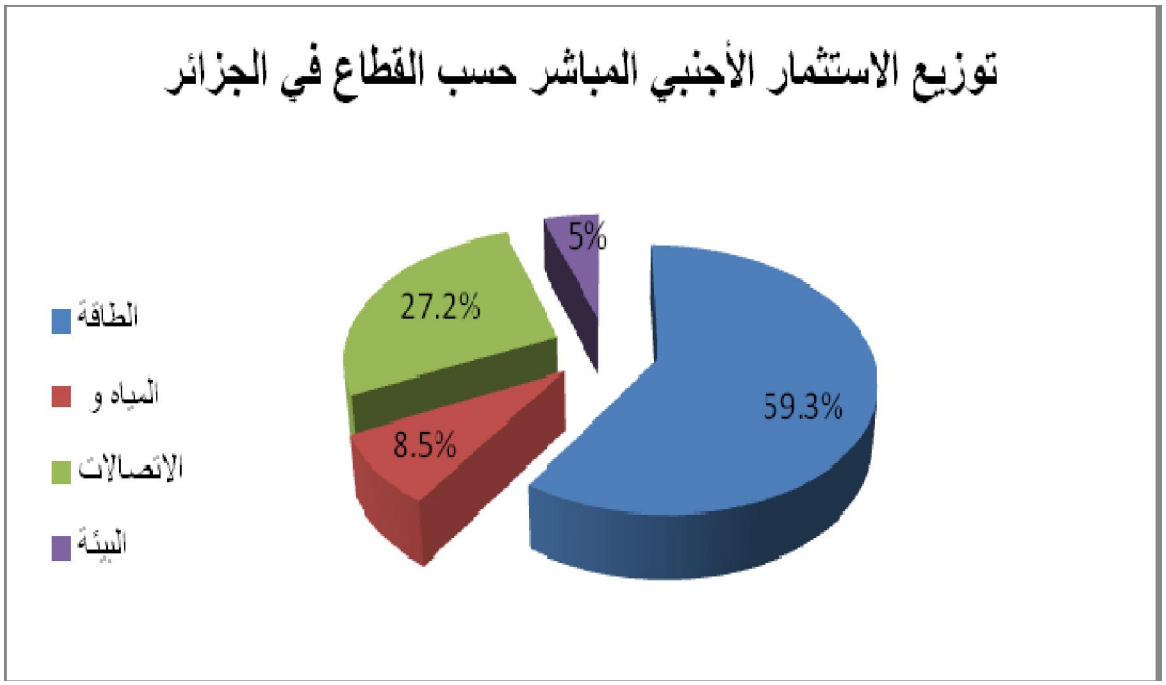

المصدر: ملتقى العلاقات الاورومغاربية، ص30.يمكن الإطلاع حول مقدمة الملتقى على منتدى التعليم نت على الرابط: www.ta3lime.com

نلاحظ أن النصيب الأكبر لقطاع الطاقة بنسبة 59,3%، ثم الاتصالات بنسبة 27,2%، أما الصناعة فقد تحصلت على 8,5 % من المبلغ و الباقي وجه للبيئة.

وحسب تقرير المرصد الأورومتوسطي للمشاريع الاستثمارية المتعلقة بسنة 2004 فإن الجزائر احتلت المرتبة الأولى بمبلغ 5,887 مليار أورو مقارنة بسنة 2003 التي بلغت فيها الاستثمارات 2,519 مليار أورو، غير أنّ الملاحظ من هذا التقرير هو تركيز المستثمرين الأجانب على قطاع الطاقة وتحديدًا مادة الغاز [1] .

[1] ملتقى العلاقات الأورومغاربية، **المرجع السابق**، ص30.

الشراكة في قطاع الطاقة والمعادن والخدمات المالية: حيث سطرت الأهداف التالية[1] :

- تشريع القوانين بحيث تكون الأمور واضحة للمستثمرين، وتكون قوانين ثابتة لا تتغير مع تغير الحكومة.
- تحسين المستوى التقني والتكنولوجي لشركات الطاقة والمعادن لتكون مؤهلة للعمل في اقتصاد السوق والقيام بالمنافسة .
- تدعيم الشراكة بين الشركات الجزائرية وشركات المجموعة في عملية التقنين والإنتاج والتحويل والتوزيع .
- تشجيع الاستثمارات الأوروبية في قطاع المحروقات والمعادن وقطاع الطاقة المتجددة وتطوير التقنيات، فهذا القطاع يلعب دورا هام في تطوير القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة والصناعة والخدمات.

أما الهدف الأساسي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية: هو إنشاء منطقة التبادل الحر* بين الجزائر والاتحاد الأوروبي(منطقة حرة لانتقال الأشخاص والسلع دون رسوم ولا ضرائب ولا عوائق) على مدى 12 سنة كأقصى تقدير بالعمل التدريجي لإزالة كافة الحواجز[2].

---

[1] رقية سليمة، "**الشراكة الأوروجزائرية: هل هي نعمة أم نقمة؟**"، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص(5-6).

* إن المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأورو- متوسطية هي تجارة بلا حدود ولا حواجز، ولإزالة هذه الأخيرة يجب ألاّ تكتفي النظم بأن تجعل الحدود متساوية من جهة أو أخرى بل ينبغي أن تتبادل السلطات الثقة فيما بينها، إنّ الهدف من إنشاء منطقة للتبادل الحر التي تضم أكثر من 40 دولة يبلغ عدد سكانها 600 إلى 800 مليون نسمة في خدمة المصالح الأوروبية أساسًا لأنّ عدد الدول المتوسطية الجنوبية قد لا يفوق 15 دولة، بينما عدد الدول الأوروبية يفوق 25 دولة وأغلبها دول متقدمة صناعية وهذا يجعل الشراكة الأورو- متوسطية ذات طابع خاص، وبالتالي فإنّ إنشاء منطقة للتبادل الحر ستكون أكبر تجمع تجاري في العالم إذا استثنينا بعض التجمعات التجارية الصينية – الأسيوية التي لا تزال في مرحلة التطور، للمزيد حول الموضوع راجع: جمال عمورة، هلال رحمون، **المرجع السابق**، ص(5-6).

[2] بلقاسم مربعي، كزين نسرين، **المرجع السابق**، ص9.

رزنامة تفكك المنتوجات الصناعية في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية*

القائمة	المنتوج	تاريخ التفكيك	نسبة التفكيك
القائمة (1)	تتكون من2076منتوجاً؛ المنتجات الصناعية الغير مُنتجة محلياً، المواد الأولية (التشغيل)، وسلع التجهيز والمواد النصف مصنعة المخصصة للصناعة الكيميائية والتعدين و النسيج ومواد البناء والسيراميك	ابتداء من 1سبتمبر 2005	%100
القائمة (2)	تتكون من 1100 منتوجًا منها سلع التجهيزات الزراعية والصناعية الصيدلانية، قطاع الغيار، المعدات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية دون الكهرومنزلية، معدات السكك الحديدية، أجهزة ومعدات التحكم والقياس، مجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم	1 سبتمبر 2007 1 سبتمبر 2008 1 سبتمبر 2009 1 سبتمبر 2010 1 سبتمبر 2011 1 سبتمبر 2012	%20 %30 %40 %60 %80 %100
القائمة (3)	تتكون من 1964 منتوجاً للسلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محلياً في الجزائر	1 سبتمبر 2007 1 سبتمبر 2008 1 سبتمبر 2009 1 سبتمبر 2010 1 سبتمبر 2011 1 سبتمبر 2012 1 سبتمبر 2013 1 سبتمبر 2014 1 سبتمبر 2015 1 سبتمبر 2016 1 سبتمبر 2017	%10 %20 %30 %40 %50 %60 %70 %80 %90 %95 %100

الجدول من إعداد الطالب بالاستناد إلى مرجع إبراهيم بوجلخة، المرجع السابق، ص(172-173-174).

* للمزيد حول هذا الموضوع، من خلال تحليل معطيات الجدول، وإعطاء إحصائيات حول المنتوجات الخاصة بالقوائم **1-2-3** المدرجة في الجدول، راجع إبراهيم بوجلخة، **المرجع السابق**، ص(171-172-173-174-175).

كانت الجزائر قد وقعت في سنة 2010 مع الاتحاد الأوروبي على عريضة تطلب فيها بمراجعة التفكيك الجمركي لضمان حماية أفضل لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية، ولتمكين المؤسسات الجزائرية من أن تهيئ نفسها بشكل أحسن لمرحلة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي المقررة في آفاق 2020[1].

المطلب الثاني: الشراكة الأوروبية التونسية

كانت تونس أول دولة متوسطية أبرمت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أكدت تونس عن سعيها إلى الانفتاح على العالم الخارجي بانضمامها إلى اتفاقية GATT * سنة 1990، وإلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 وتنفيذها لبرنامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الاقتصاد التونسي من خلال تشجيع الاستثمار، وتحرير التجارة، ورفع القدرات التصديرية والانفتاح على العالم الخارجي، وبالتالي أصبح الاقتصاد التونسي مؤهلا للدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، لإقامة إطار تعاون شامل يقوم على التنمية المشتركة بين الطرفين في إطار اتفاقيات تعاقدية، عرفت باتفاقية الشراكة.

سعت تونس منذ سنة 1992 إلى توسيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي للارتقاء إلى مستوى المبادلات التجارية والإعانات المالية على علاقة شراكة تكون أكثر شمولا، بهدف بناء فضاء

---

[1] بيان وزارة الشؤون الخارجية أتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكك الجمركي، موقع وزارة الشؤون الخارجية www.mae.dz تاريخ النشر 2012/08/23 تاريخ الاطلاع 2016/04/15.

* **GATT** الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة **G**eneral **A**grement **T**ariffs and **T**rade التي تُعد معاهدة دولية، غايتها تحرير التجارة في السلع بين الأطراف المتعاقدة، من القيود الجمركية أي" القيود التعريفية" و "القيود غير التعريفية" تم توقيعها عام 1947 على 23 دولة، وزاد عدد دولها ليبلغ 117 عام 1994، حينما استبدلت بمنظمة التجارة العالمية WTO، من أهداف GATT: إنشاء نظام تجارة دولية حرة – سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية – السعي إلى تحقيق زيادة في حجم الدخل القومي للمزيد حول هذا الموضوع راجع: محمود محمد أبو العلا، **الجات النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و القرارات المصدرة لها في مصر**، دار الجميل، دس.

متوسطي في إطار نظرة مستقبلية شاملة تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار[1]، وقد تم توقيع اتفاقية الشراكة في 1995/07/17 ودخلت حيز التنفيذ في 1998/03/01 [2]، حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الحوار / الدولة	بداية المفاوضات	نهاية المفاوضات	توقيع الاتفاقية	البدء بالتنفيذ*
تونس	1994/12	1995/6	1995/07/17	1998/03
المغرب	1993/12	1995/11/15	1996/02/26	2000/03
الجزائر	1997/06	2001/12/19	2002/4/24	2005/12

المصدر: حسن نافعة، **المرجع السابق**، ص498.

تتكون اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية عموما من ديباجة و96 مادة موزعة على أقسام وفصول مختلفة على النحو التالي:

الديباجة: وهي تؤكد على أن أطراف هذه الاتفاقية تتمثل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كمجموعة واحدة من ناحية، وتونس من ناحية أخرى**، وتأخذ هذه الديباجة مجموعة من الاعتبارات[3]:

---

[1] ليليا بن منصور، **الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر– تونس –المغرب)**، شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2011–2012، ص222.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **المرجع السابق**، ص198.

* قبل أن تدخل" اتفاقيات الشراكة "حيز التنفيذ يجب أن يتم المصادقة عليها من طرف البرلمان الأوروبي وبرلمان الدولة الشريكة وكذا برلمانات الدول الخمسة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

** بالرغم من أنّ اتفاقية الشراكة تهدف إلى تأسيس منطقة ازدهار مشتركة في حوض البحر الأبيض المتوسط، فإنها تعكس آلية ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطية على حدة .

[3] علي الهادي الحوات، **مجلة الجامعة المغاربية**"، العدد السابع، 2009، ص(151–152).

- إقامة علاقات ثنائية قوية ومستديمة على أساس التبادل المصلحي والشراكة والتنمية المشتركة.
- التأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة: منها حقوق الإنسان والحريات السياسية و الاقتصادية.
- الرغبة في إقامة تطوير حوار سياسي بشكل منتظم لمناقشة قضايا ثنائية دولية ذات اهتمام مشترك.
- التأكيد على عزم الجماعة الأوروبية على تزويد تونس بالدعم الآزم لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية، والتكييف الهيكلين والتنمية الاجتماعية.
- التأكيد على الروابط التقليدية، حيث تعكس هذه الروابط قيم مشتركة.

هذا وقد جاء في المادتين الأولى و الثانية تحديد الأهداف التي ترمي إليها اتفاقية الشراكة الأوروبية- التونسية وقد ورد مايلي[1]:

1. تهيئة الظروف الملائمة لتحرير التجارة في مجالات السلع و الخدمات ورأس المال.
2. تعكس الاتفاقية الإطار الملائم لإقامة حوار سياسي أوروبي- تونسي، يمكن عن طريقه توطيد العلاقات الثنائية في كل المجالات ذات العلاقة.
3. دعم التجارة وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي و الاجتماعي بين الجماعة الأوروبية، وذلك من خلال الحوار والتعاون، بهدف تحقيق التنمية و الازدهار في تونس.
4. تشجيع الاندماج بين الدول المغاربية عن طريق التجارة و التعاون بين تونس و الدول المغاربية.
5. دعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.

---

[1] أمين خلفون، **المقاربات الأمنية في الشراكة الاورومغاربية**، شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص82.

أما باقي الاتفاقية فتتكون من 8 أقسام، يعالج كل منها مجالاً معيناً من مجالات التعاون والحوار، وهذه الأقسام هي[1]:

- **الحوار السياسي:** من خلال الانخراط في عملية حوار سياسي، ودعم الأمن و الاستقرار في حوض المتوسط بشكل عام ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص، والعمل على تطوير المشاريع المشتركة...
- **حرية حركة السلع Free Movment of Goods**

إن هدف عملية الشراكة الاقتصادية المالية، والمتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة، يتطلب حرية انتقال السلع والخدمات[2]، وبالتالي فإن الاتفاقية الأوروبية- التونسية قد حددت فترة مداها 12سنة لإقامة منطقة تجارة حرة أوروبية- تونسية ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتتماشى حرية حركة السلع مع المبادئ التي أقرتها اتفاقية GATT لسنة 1994، واتفاقية منظمة التجارة العالمية **OMC**، ويتضمن برنامج الشراكة تحديث البني الاقتصادية التونسية وتأهيل الشركات و المؤسسات من خلال المبالغ التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتونس في إطار برنامج **MEDA** * إضافة إلى مساعدات في برنامج الاستثمار والبحث عن شركاء، وفتح المجال للأجانب " أي الجانب الأوروبي" لشراء 49% من الشركات التونسية المدرجة في البورصة بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز % 10 ([3])، **والجدول الموالي يوضح ميدا الالتزامات و الإنفاق 1995-2005 (ملايين يورو)**

---

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، " اتفاقية الشراكة الأورومغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي"، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد السابع، 2009، ص52.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **المرجع السابق**، ص56.

* حيث انتفعت تونس ب 14% من جملت الدعم المالي المرصود لفائدة بلدان جنوب المتوسط في حين أنها لا تمثل إلا قرابة 4% من عدد سكان هذه المنطقة.

[3] أمين خلفون، **المرجع السابق**، ص84.

	1999-1995		2005-2000		2005-1995	
	الالتزام	الإنفاق	الالتزام	الإنفاق	الالتزام	الإنفاق
تونس	428	168	747	400	875	568

الجدول من إعداد الطالب بالاستناد إلى إبراهيم بوجلخة، المرجع السابق، ص138.

خلال الفترة 1996-2000 وهي الفترة التي دخلت فيها اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، حيث خصص فيها البنك الأوروبي للاستثمار ماقيمته 570 مليون أورو لتمويل الاستثمارات في تونس ووزعت على القطاعات المختلفة كما هو موضح في الشكل التالي:

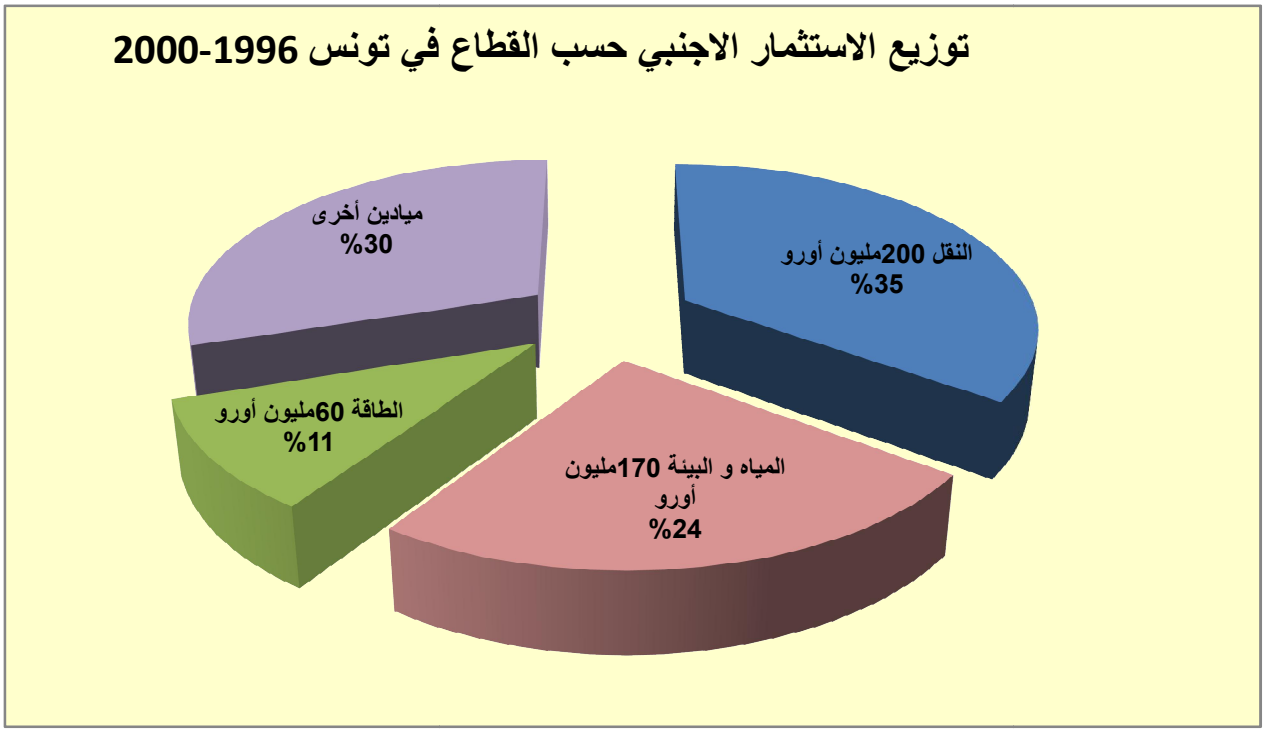

من أعداد الطالب بالاستناد إلى: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق.

- **التعاون الاجتماعي و الثقافي:**

تهتم اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية بالتعاون في المجالين الاجتماعي و الثقافي، حيث تدعم التعاون في مجالات العمالة التونسية في أوروبا، الهجرة، والمرأة، والأسرة، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، وتدني مستوى الدخل، والتعليم والثقافة، الضمان الاجتماعي، عدم التمييز، التأمين الصحي، لكن المزايا المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية لا تسري على العمال التونسيين غير الشرعيين، ولدعم عملية التعاون الاجتماعي والثقافي فإن الاتحاد

الأوروبي وتونس يسعيان على تنفيذ برامج ومشاريع ذات الاهتمام الأوروبي، مع إعطاء الأولويات كاللاتي[1]:

- ✓ تحسين مستويات المعيشة في المناطق التونسية الكثيفة السكان.
- ✓ التقليل من وطأة الهجرة، وذلك عن طريق إيجاد فرص عمل وتنمية برامج التدريب في المجالات التي تتمشى ومهارات المهاجرين
- ✓ إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلادهم.
- ✓ دعم وتنمية الخطة التونسية لتنظيم الأسرة وبرامج حماية الأم والطفل.
- ✓ دعم نظام التأمين الصحي.
- ✓ تبني برامج ومشاريع تدعم التعاون الثقافي بين الطرفين.

المطلب الثالث: الشراكة المغربية الأوروبية

عمل المغرب منذ استقلاله على تطوير علاقاته التجارية وتنويع متعامليه التجاريين، حيث ربط المغرب اتفاقيات تجارية ثنائية مع أكثر من **40** دولة، تتوزع بين الدول النامية والدول المتقدمة؛ من بينها **12** دولة أوروبية، **11** إفريقية، **8** آسيوية، **5** أمريكية، **5** عربية[2]، تم تحديد العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق التعاون الموقع عام 1969، وقد كان هذا الاتفاق تجاريا محدد ب 5 سنوات، ثم عوض عام 1976 باتفاق أكثر شمولية، يحتوي إضافة إلى الجانب التجاري جوانب أخرى مرتبطة بالتعاون المالي والتقني وباليد العاملة المغربية في أوروبا[3]، كما عرف المغرب اتفاقية ثنائية مع اسبانيا حول الصيد ما بين عامي1988-1992، واتفاقية ثنائية خاصة بالفترة مابين عامي 1992-1996 [4].

---

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **المرجع السابق**، ص63.

[2] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص158.

[3] محمد بن سالم، فؤاد راسيس، **المرجع السابق**، ص53.

[4] ليليا بن منصور، **المرجع السابق**، ص 252.

خلال الفترة (1978-1996) استفادة المغرب من مساعدات مالية من البنك الأوروبي للاستثمار BEI * مدة كل خمس سنوات وفق بروتوكول مثل ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول يوضح توزيع المساعدات المالية للمغرب وفق البروتوكولات المالية الأربعة (1978-1996)

البروتوكولات		القيمة
البروتوكول (1) 1978-1981	هبات	16
	قروض	114
	مجموع	130
البروتوكول(2) 1986-1992	هبات	67
	قروض	132
	مجموع	199
البروتوكول(3) 1987-1991	هبات	173
	قروض	151
	مجموع	324
البروتوكول(4) 1992-1996	هبات	278
	قروض	220
	مجموع	498
مجموع البروتوكولات		**1151**

الجدول من إعداد الطالب بالاستناد إلى ملتقى العلاقات الاورومغربية

تعتبر المملكة المغربية هي ثاني بلدان المغرب العربي التي وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد تونس، حيث تم توقيعها لاتفاقية الشراكة في 26 فيفري 1996، ودخل حيز التنفيذ في 1مارس 2000، وقد حلّت اتفاقية الشراكة الأوروبية- المغربية محل الاتفاقيات الأخرى التي كانت تربط المغرب بالمجموعة الأوروبية والتي كانت تختلف عنها من حيث القضايا التي تطرقت إليها وتستمد اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية على خلفية التوجه الاورومتوسطي، الذي

* باعتبارها هيئة مالية للمجموعة الأوروبية، وكذا من ميزانية المجموعة

أقرّه مؤتمر برشلونة عام 1995، باعتباره الإطار المنظم للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين[1] .

كما يحتوي الإتفاق جميع الجوانب في الديباجة وتغطي الجوانب المشتركة للشراكة الاورومغربية، وحددت **المادة (1)** أهداف الاتفاقية في النقاط التالية[2]:

- ✓ توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين بغرض تدعيم العلاقات في كل المجالات.
- ✓ ترقية التعاون في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والثقافية.
- ✓ تحديد شروط التحرير التدريجي لمبادلات الأملاك، الخدمات و رؤوس الأموال.
- ✓ تدعيم المبادلات وتطوير التعاون بين المغرب وبلدان المنطقة.

أما المادة (2) فقد طرحت شرط الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية للإنسان، كما هي موضحة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان[3].

وتتحدد باقي معالم الشراكة الأورومغربية فيما يلي[4]:

- **التعاون الاقتصادي:** ويشمل حركة السلع والخدمات بشكل تدريجي حتى يتم تأسيس منطقة التجارة الحرة مع التأكيد على التمييز بين المنتجات الزراعية والصناعية، وحق تأسيس شركات وتحرير قطاع الخدمات، ويُركز الطرفان على التعاون الاقتصادي وتحرير التجارة في مجال المنتوجات الصناعية، كما أنّ الطرفين يركزان على أهمية التعاون في المجالات التي تساهم في القضاء على البطالة وتدعيم عملية التنمية الاقتصادية.

---

[1] ليليا بن منصور، **المرجع السابق**، ص228.

[2] محمد بن سالم، فؤاد راسيس، **المرجع السابق**، ص53.

[3] **المرجع نفسه**، ص54.

[4] ليليا بن منصور، **المرجع السابق**، ص229.

- **التعاون في المجال الصناعي:** حيث تؤكد كل بنود اتفاقية الشراكة على الإعفاء التدريجي لكل أنماط الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية الأصلية سواء كانت مغربية أو أوروبية في فترة لا تزيد عن 12 من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- **التعاون في المجال الزراعي:** حيث يبدأ بتطبيق الإجراءات المتعلقة بتحرير التجارة في المنتجات الزراعية المغربية والأوروبية المنشأ بشكل تدريجي انطلاقا من تاريخ 1 جانفي 2000 وتتمتع المنتجات الزراعية المغربية بمزايا تفضيلية.

أما الفصل المهم من اتفاقية الشراكة يشير إلى مسألة الهجرة والشؤون الاجتماعية، اتفق الاتحاد الأوروبي والمغرب على وضع سياسة متماسكة وشاملة والتي تشمل مجالات مثل المساواة في العمالة وتنسيق خطط الضمان الاجتماعي، واحترام الثقافة، والهجرة الشرعية التي زادت في الفترة الأخيرة (ينظر ملحق رقم 04)، وإدماج المغاربة المقيمين بشكل قانوني في الاتحاد الأوروبي[1]،

كما عرفت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب مراحل شهدت خلالها تطورات مختلفة، حيث أنّ المغرب استفاد من مساعدات مالية ضمن برامج ميدا على فترتين:

الأولى: 1995-1999، وتمثل برنامج ميدا 1

الثانية: 2000-2005 وتشمل برنامج ميدا 2

وبلغت القيمة الإجمالية للمساعدات المالية الأوروبية في إطار برنامج ميدا 1472 مليون يورو[2]، كما تعتبر مشاركة المغرب في سياسة الجوار الأوروبية*2005 للحصول على المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى المغرب حيث يخصص البرنامج الإرشادي والوطني

---

[1] سكينة حملاوي، **المرجع السابق**، ص165

[2] يوسف خليل ابراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص169.

* سياسة الجوار الأوروبية للتعاون السياسي والأمني والاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.

للفترة 2007-2012 مبلغ قدره 654 مليون أورو، أما الفترة 2011-2013 ب 580,5 مليون أورو لدعم الأولويات الخمس* في شكل هبات[1].

وفي الأخير فإن الشراكة التي تم اقتراحها من طرف الاتحاد الأوروبي للمغرب لم تقدم في إطار تصور للانتقال من دولة شريكة إلى دولة** عضو[2].

المبحث الثاني: تقييم الشراكة الأوروبية-المغربية

المطلب الأول: الإيجابيات التي حققتها الشراكة الأورومغاربية

الفرع الأول: الايجابيات التي حققتها الشراكة الأورو- مغاربية بصفة عامة:

طبقا لأهداف اتفاقية الشراكة الأورومغربية والاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغربية المشاركة، يمكن تلخيص بعض الآثار الايجابية لاتفاقية الشراكة الأورو-مغاربية فيما يلي[3]:

- تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية المشاركة في هذه الاتفاقية.
- خلق مناخ مناسب لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وحل العديد من القضايا العالقة في المنطقة.

---

* الأولويات الخمس التي تم تحديدها للتعاون المالي**1**- تطوير السياسات الاجتماعية **2**- التحديث الاقتصادي **3**- الدعم المؤسسي 4-الحكم الرشيد وحقوق الإنسان **5**- حماية البيئة.

[1] سكينة حملاوي، **المرجع السابق**، ص166.

** باعتبار أن المغرب طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كونه لا تفصله إلا 12 كلم على أوروبا.

[2] يوسف خليل ابراهيم السبعاوي، **المرجع السابق**، ص122.

[3] سلوى محمد مرسي، **الشراكة الاورو- عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها**، "الندوة الدولية العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة فرحات عباس: سطيف في 8-9 ماي 2004، ص(6-8).

- التحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورأس المال.
- خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى الحد من البطالة، وزيادة الرخاء و المعونة الفنية و الإدارية و التنظيمية من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية المتوسطية.
- تقديم الخدمات المختلفة في مجال التعليم و التدريب المهني وتعزيز القدرة البحثية في الدول المغربية.
- تعزيز القدرة التكنولوجية للعديد من القطاعات الاقتصادية.
- زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات و التكنولوجيا.
- تقديم الخدمات المختلفة لمنع التدهور البيئي و السيطرة على التلوث وضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل إدارة الموارد المائية، وإدارة الطاقة، والإدارة البيئية للمناطق الشاطئية وغيرها من المجالات الأخرى.
- المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول المشاركة، مثل القطاع المالي وما يرتبط به من تحسين نظم المحاسبة والرقابة و التنظيمية في القطاع المصرفي و الأمني.
- التعاون مع الدول العربية في تنمية وتطوير قطاع النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البنية الأساسية، من طرق وموانئ ومطارات، هذا بالإضافة إلى المساهمة في تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية وحركة الحاويات وغيرها.
- تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وهذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

الفرع الثاني: الايجابيات التي حققتها الشراكة الأورو- جزائرية: إن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عاد بالفائدة على الجزائر في مختلف الميادين ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

- قبول الاتحاد الأوروبي التفاوض مع الجزائر في فترة كانت تعيش فيها أزمة داخلية وصراعات والعزلة المفروضة عليها, حيث يشكل انتصار حسب بعض الذين كانوا ضمن الوفد المفاوض مع الاتحاد الأوروبي حيث صرح احد المفاوضين بقوله: " **إن استعداد الاتحاد الأوروبي للتفاوض معنا كان كافيا في حد ذاته، وهذا بالنظر إلى الوضع الخاص الذي كانت تعيشه الجزائر**"
- خروج الجزائر من العزلة التي كانت مفروضة عليها، وأصبحت تلعب دورا هاما على الساحة القارية والدولية وتساهم في حل بعض النزاعات والقضايا التي تشغل المجتمع الدولي.
- استفادة الجزائر من مساعدات في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات.
- تشجيع الاستثمار المباشر داخل الجزائر ومنح امتيازات للمستثمرين الأجانب.
- إنعاش الاقتصاد الجزائري وتشجيع المؤسسات والعمل خارج إطار المحروقات.
- منح فرصة للمنتوج الجزائري من دخول الأسواق الدولية من خلال منطقة التبادل الحر.
- استفادة الجزائر من مساعدات مالية لإعادة تأهيل اقتصادها من خلال(MEDA2,MEDA1).
- الدعوة لحوار الثقافات، خاصة وأن البحر الأبيض المتوسط يجمع بين مختلف الثقافات والأديان.
- تشجيع البحث وتنمية القدرات المعرفية والمعلوماتية خاصة في الجامعات والمعاهد.
- دعم وتطوير القطاع الخاص في إطار برنامج[2] (FEMIP)*.

---

[1] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص(270-271).

[2] محمد بن سالم، فؤاد راسيس، **المرجع السابق**، ص51.

*FEMIP: La **F**acilite **E**uromed d' investissement et de **P**artenariat.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشراكة

- عدم حصول دول المغرب العربي ودول جنوب الحوض بصفة عامة على أفضلية دخول منتجاتها للسوق الأوروبية باعتبار أن المنتجات المصنعة كانت مفتوحة منذ أكثر من 20 سنة، أما المنتجات الفلاحية* فهي مستثنية من اتفاقية التبادل الحر، وهو ما يقودهم إلى اعتبار اتفاقية التبادل الحر عبارة عن فتح الأسواق المتوسطية للمنتجات الأوروبية، عبر رفع الحواجز الجمركية[1].
- عدم مرونة اتفاقية الشراكة الأورومغربية فيما يتعلق بحرية انتقال الأشخاص بين دولهم ودول الاتحاد الأوروبي مما يمثل عقبة أمام رغبة العديد من الأفراد للسفر إلى هذه الدول، حيث مازالت تمارس الانتقائية في صفوف المهاجرين (قبول ذوي المهارات والشهادات الجامعية)[2].
- إن اختلاف المؤسسات المكونة للأنظمة السياسية للأقطار المغاربية لا يساعد على الشراكة مع الدول الأوروبية، باعتبار أن طبيعة العلاقات هي علاقات إتحاد مع أقطار، وعدم استقرار الأوضاع الداخلية في الأقطار المغاربية يؤثر في علاقاتها الخارجية، وبخاصة مع دول الجوار، و المتمثلة في الإتحاد الأوروبي كقوة، حيث من مبادئ سياستها الخارجية المشتركة مبدأ الشرطية في التعامل مع الدول التي تنتهك فيها الحريات العامة، ومن ثم لا تعاون من دون إصلاحات سياسية[3]
- محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول المغاربية نتيجة غياب التكامل المغاربي، حيث جرى التفاوض بين دول الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة وبين كل دولة مغاربية على

---

* تتميز المنتجات الفلاحية المغاربية بهشاشتها أمام المنتجات الفلاحية الأوروبية، فعل سبيل المثال فإن سعر القمح المستورد من فرنسا أو من الولايات المتحدة الأمريكية أقل بثلاث مرات عن التكلفة للإنتاج بالمغرب العربي.

[1] مصطفى بخوش، **المرجع السابق**، ص103.

[2] عبد السلام يخلف، **المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم" الجوار**" مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول" الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008، ص 42.

[3] عبد اللطيف بوربي، **المرجع السابق**، ص9.

حدا، كل هذه العوامل أدت لفقدان الدول المغاربية العديد من المزايا، وبالتالي قيامه بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية.

- ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول العربية (المغاربية خاصة)، ويرجع ذلك إلى عدم وجود الشفافية وغياب النظام المؤسسي المناسب لحماية المستثمر الأجنبي وتشجيعه على الاستثمار في هذه الدول.
- ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المغاربية المتوسطية المشاركة في هذه الاتفاقية.
- المعاملة غير المتكافئة بخصوص قواعد المنشأ بين كل من دول المغرب العربي، حيث سمحت اتفاقية الشراكة باعتماد المنشأ التراكمي* لدول المغرب العربي فيما بينها، بينما لم تسمح بذلك لدول المشرق العربي[1]
- التحديات الاقتصادية المتعلقة بخصائص الاقتصاديات المغاربية التي تتميز باختلالات في التوازنات الاقتصادية والمالية والنقدية وعجز في الموازين التجارية، وتزايد معدلات البطالة وضعف الإنتاجية وتدهور مستويات التنافسية، وتزايد تكاليف أداء الاقتصادات الوطنية في ظل منظومة إدارية بطيئة، ونظم قضائية ضعيفة، ومؤسسات مصرفية عتيقة، ومنشآت صغيرة تلعب على الاستيراد والتصدير، كما تتميز معظم الاقتصاديات المغاربية بأنها شبه ريعية، بحيث ازدادت فيها أهمية الأنشطة الاقتصادية الاستخراجية للثروات البترولية و الغازية والمعدنية وأضحت تشكل نسبة معتبرة من ناتجها القومي.[2]

---

* تعني المنشأ التراكمي: أن المنتوج يأخذ صفة المنشأ أو الأصل حتى ولم يتم إنتاجه في ذلك البلد بنسبة 100% أو بصيغة أخرى أن أجزاء هذا المنتوج تم صنعه في أكثر من بلد.

[1] سلوى محمد مرسي، **المرجع السابق**، ص(10-11).

[2] صالح صالحي، **المرجع السابق**، ص35.

- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدول المغاربية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير المبادلات، وما يترتب عنه من أثار سلبية على هذه الاقتصاديات[1].
- التحدي الناجم عن الوضعين الديمغرافي* والسياسي في بلدان جنوب المتوسط .
- عدم التكافؤ في المعاملة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه، حيث أن العلاقات الاقتصادية بين هذا الأخير يظهر تقدماً في التكامل مع بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية بينما لا تلقى دول المتوسط انتباهاً مماثلاً- نشهد إذاً انفتاحاً على الشرق وانغلاقاً تجاه الجنوب- والأمر يصح على التجارة الخارجية كما على الهجرة.
- البيروقراطية في إعداد ملفات الاستثمار تبقى عائق جوهري، حيث أن المستثمرين المحليين فروا بأموالهم إلى خارج بلادهم الأصلية فما بالك بالمستثمر الأوروبي[2].
- مشكل ندرة الموارد المائية التي أصبحت مصدر قلق للنخب الحاكمة خاصة في منطقة المغرب العربي بسبب الجفاف ونسبة تساقط الأمطار، وبالتالي يعتبر مشكل المياه رهانًا حيويًا للأمن والسلم والاستقرار في المتوسط.[3]

---

[1] سلوى محمد مرسي، **المرجع السابق**، ص11.

* حيث تمثل دول المغرب العربي- بما فيها الجزائر- نموذجاً واضحاً للحركية الديمغرافية النشطة، فالخوف الأوروبي ينبع من: الاختلال في التوازن الديمغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في جهة المتوسط بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين والبنية السكانية لهما وما يعكسه هذا التباين من تزايد وانخفاض قوة العمل، أي ازدياد نسبة البطالة في الجنوب وارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال، فتصبح عوامل التهديد و الصراع ذات الطبيعة" عبر الوطنية" تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية وشيخوخة البنية السكانية، للمزيد حول الموضوع: راجع منير بلعيد، **الديناميكية الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول"الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، جامعة منتوري – قسنطينة-، يومي 29 و30 أفريل 2008، ص104.

[2] ملتقى العلاقات الأورومغربية، **المرجع السابق**، ص(64-65).

[3] ساسي جمال، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول"الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، جامعة منتوري – قسنطينة- يومي 29 و30 أفريل 2008، ص154.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للشراكة الأورومغاربية

- دعم التشغيل؛ بمعنى الحاجة إلى الحفاظ على مستوى من النمو الخاص بالناتج الوطني الخام بنسبة 7% إلى 8% على الأقل في السنة، لتحقيق نمو اقتصادي مستديم من شأنه محو البطالة التقنية.
- تثمين المنتوجات الغذائية، وكل ما يتعلق بالحد من الجوع .
- البحث عن قواعد سلم واستقرار في المتوسط، أين يبدو حاليا أنه يتصف ببروز الجانب الأمني(دوام الصراعات المحتملة، التخلف السلطوي، الإرهاب...) والأمل في تحسين ظروف حياة شعوب المنطقة.
- إعادة بناء علاقات شمال جنوب، بعد التخلص من عقلية القوة ومن علاقة الأبوة الموروثة من التاريخ الاستعماري[1].

أما السيناريو الإتجاهي (الوضع القائم):

يفترض استمرار الأمور على حالها دون تغيير، حيث سيبقى الاتحاد الأوروبي متردد اتجاه جنوبه، وستستمر الولايات المتحدة في ممارسة نفوذها في المنطقة، وسيبقى المتوسط كموضوع رهان بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وستستمر حالة الشك حول مستقبل المنطقة وكذا مستقبل العلاقات الأورومتوسطية، أما إذا تحقق هذا السيناريو فمعناه أن المنطقة ستأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة:[2]

- موجات من الهجرة الكثيفة نحو الشمال
- عمليات انتقامية في الشمال في شكل تفجيرات واغتيالات
- تدخل عسكري مباشر

---

[1] Mohamed Réda Mezoui ,**Une politique des pôles d'excellences pour contribuer a réduire les distances entre les rives Sud et Nord de la Méditerranée** ,"Forum politiques ,No.01 juin 2012.Algérie: Laboratoire d' études et Analyses des Politiques en Algérie,p(31-32).

[2] مصطفى بخوش، **المرجع السابق**، ص142.

أما الأفاق المستقبلية طويلة الأجل لمنطقة المتوسط فيمكن وضع سيناريو يبرز الآتي[1]:

- الركود المستمر في التعاون الأورومتوسطي كنتيجة للصراع العربي الإسرائيلي.
- كثافة القوى المحركة للسكان وضغوط التوظيف بالدول المتوسطية الشريكة المؤدية إلى توتر اجتماعي مأساوي.
- عدم القدرة على التحكم في زيادة معدل الهجرة غير الشرعية؛ مما يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية وكراهية الأجانب في أوروبا.
- انخفاض مستوى الدخل عن مثيلاتها بدول الإتحاد الأوروبي.
- الأنظمة السياسية المترسخة في الدول المتوسطية الشريكة، وإظهارها مستوى مرتفع من الاستمرارية.
- التدهور البيئي في منطقة المتوسط، والذي سيهدد الظروف المعيشية للدول المطلة على البحر.
- ندرة المياه كمصدر إضافي للنزاع و التوتر الاجتماعي في المنطقة.

---

[1] أروان لانون و إيبان مارتين، "الدراسة الاستقصائية الأورومتوسطية للخبراء و الجهات الفاعلة لعام 2009: ماذا تخبرنا عن حاضر الشراكة الأورومتوسطية ومستقبلها؟ "، مقال قدم في الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط، **المتوسطي 2010**، عمان: دار فضاءات، 2010، ص134.

من خلال تطرقنا لهذا الفصل نجد أن الشراكة الأورو–مغاربية اتسمت بنقاط إيجابية وأخرى سلبية حيث زادت من تقارب المنطقتين من خلال مختلف البروتوكولات، كما خلقت تحديات جديدة لاقتصاديات دول المغرب العربي، وهي تلك المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية، فالمؤسسات المغاربية التي تدخل منطقة التجارة الحرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي مما سيجعل المنافسة محسومة منذ البداية لصالح الاتحاد الأوروبي، وهذا يتطلب اعتماد سياسات تأهيلية لتمكين المؤسسات من الاستجابة لتحديات الحركية الاقتصادية، كما تعتبر هذه الشراكة ضرورة تفرضها المتغيرات الراهنة والمستقبلية، ولكن هذا لا يعني القبول بكل الشروط لأن من أهم مقومات أي تعاون قيامه على أسس تراعي مصلحة طرف على آخر.

خاتمة

من خلال دراستنا المتعلقة بموضوع الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، يمكن استخلاص **الاستنتاجات التالية:**

يعد موضوع الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي موضوع واسع، يتطلب الكثير من البحوث والدراسات لتحليل آثاره وانعكاساته على الاقتصادات المغاربية، غير أن الحكم على الآثار المترتبة عنه يعتبر أمرًا مبكرًا لأنه يعتمد على اعتبارات فعلية وليست احتمالية منها مدى التزام الدول بإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي الوطني وتأهيل المؤسسات الوطنية، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم، قناعة المستهلكين بتفضيل المنتوج المحلي على المستورد، قدرة المنتجين على مواجهة المنافسة بالداخل و الخارج وغيرها من الاعتبارات الحقيقية.

تمتلك دول المغرب العربي إمكانية تساعدها للتكامل فيما بينها عامة، حيث أن اقتصاداتها متقاربة من حيث مستوى التنمية، وهذا ما يضمن درجة معتبرة من التكافؤ في المنافسة فيما بينها، في حين أن التباين الواضح بين الاقتصادات العربية و الأوروبية ومستوى التفاوت الكبير في التنمية الصناعية، وبالتالي يصعب المنافسة بالنسبة للمنتجات العربية في مواجهة المنتجات الأوروبية المتطورة.

مرَّ التعاون الأورومتوسطي بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي بمراحل مختلفة إلا أن تم تأسس مسار برشلونة 1995 من أجل إنشاء فضاء للرفاهية المشتركة، بالاعتماد على آلية متعددة ذات طابع سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي وثقافي، بهدف إقامة منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر، لكن الملاحظ أنه على الرغم من تعدد الآليات ونبل الأهداف فإن النتائج المحققة تبقى متواضعة جداً، بحكم أن الدول العربية المتوسطية التي انضمت إلى عملية برشلونة كان هدفها، إما تفعيل الدور الأوروبي في العملية السلمية لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد بدور مؤثر في هذا المجال، أو بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية ومالية وتقنية، أو بقصد دعم الحوار بين الثقافات و الحضارات.

يعدُ واقع السياسة الحالية حول المبادلات التجارية وغيرها من القضايا بين دول المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي، تؤدي إلى ربط الاقتصادات المتوسطية بالسوق الأوروبية، لكنها لا تستطيع وحدها إخراج البلدان المتوسطية من سباتها، فإذا وضعنا التجارة جانباً، فإن المطلوب التشارك في التنمية، والأمر يتطلب نشر المعرفة، وتحسين ظروف المرأة، و الإدارة الدقيقة لموارد المياه والمباشرة ببناء البنية التحتية الإقليمية، وكل ذلك يتطلب قاعدة حد أدنى من الالتزامات من قبل الشركاء المتوسطيين أنفسهم، فعلى هؤلاء أن يتحملوا حصتهم من المسئولية في تنفيذ توصيات إعلان برشلونة، وبخاصة ما يتعلق بانفتاح الأنظمة السياسية، مع كل ما يعنيه ذلك من صلاح الحكم(وضع حد للفساد) والشفافية (الانتهاء من ضبابية الإجراءات) و الفعالية (تجديد شباب الإدارة المؤهلة)، و العدالة (أي التوزيع العادل)

أما فيما يخص للشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، فيمكننا استخلاص **النتائج التالية:**

- من أبرز العوامل التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس الشراكة هو بروز أوروبا كقوة فاعلة في إطار النظام العالمي الجديد، الذي يتميز بوجود تكتلات اقتصادية كبرى مثل الآسيان **ASEAN**، والنافتا **NAFTA**، ورابطة دول أمريكا الجنوبية **MERCOSUR**، والاتحاد الأوروبي **EU** وبالتالي يسعى هذا الأخير لتحقيق توازن من خلال ربط علاقات مع شرق أوروبا من جهة، وجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار وأمن من جهة أخرى.
- ينظر الإتحاد الأوروبي إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر، وتشكل تهديدا للأمن الأوروبي، هذا في الوقت التي نجد أن أهم أهداف الشراكة الأورومتوسطية هو إقامة حوار بين الثقافات و الحضارات وتبادل التجارب والخبرات وتوطيد العلاقات بين المجتمعات المدنية في المنطقة وهذا الهدف لن يتحقق إلا بضمان حرية تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط.

- ينادي مشروع برشلونة بإقامة المنطقة الحرة التي سيكون لها آثار سلبية عديدة أولها على الصناعات العربية التحويلية القائمة، إما القضاء على أغلبها أو التأثير فيها سلباً نظراً إلى تقدم الصناعات التحويلية في الإتحاد الأوروبي لأنها تستفيد من اقتصاديات الإنتاج على نطاق واسع بسبب ضخامة سوق الإتحاد، وبسبب أن عددًا مهماً من شركاتها هي من نوع شركات متعددة الجنسيات، كما أن الخطر الأهم لمنطقة التجارة الحرة هو الحيلولة في المستقبل دون تطوير صناعات تحويلية عربية غير قائمة حالياً أو قائمة على نطاق محدود، بانفتاح الأسواق العربية المتوسطية ومن دون حماية على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنية عالية كصناعة الكومبيوتر و الصناعات الطبية سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار العربية المتوسطية مما سيؤدي إلى استفحال البطالة في هذه البلدان، لذلك يجب التعاون بين الدول المتوسطية فيما بينها لأجل خلق إطار للمساومة الجماعية لمواجهة التكتل الذي يشكله الإتحاد الأوروبي في الجهة المقابلة.
- إنّ الوضع الحالي للشركة قد لا يتحسن، مادامت أوروبا تمارس في الوقت نفسه قيادة هيكلية (أي أنها تقترح وتمتلك وتقرر) وذلك دون مشاركة كافية للبلدان المتوسطية في التصور والإنجاز والرقابة و الإدارة على مجمل عملية المشاركة.
- إنّ التقدم نحو الديمقراطية وتجاوز أزمة الدولة يحتاج إلى توفير شروط موضوعية أساسية، في مقدمتها ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين آليات التوزيع العادل لثمارها، فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي، ولن يتحقق هذا الاستقرار دون تنمية متكاملة، ومن هنا يبدو أن المنطق الأوروبي الذي يدفع إلى عملية الدمقرطة دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات دول المنطقة، هو منطق غير سليم.

وللتوصل إلى ما تصبو إليه الدول المغاربية من عوامل الوحدة و التكتل و الازدهار لشعوبها ولعب دور جوهري في المنطقة يمكن تقديم التوصيات التالية :

- إن القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية لن يكون فقط بالتنسيق الأمني، بل بالرجوع إلى جذورها الحقيقية المتمثلة في تراجع اقتصاديات البلدان العربية وتدني المستوى المعيشي،

فعليه لا بد من الاتحاد الأوروبي أنم يضاعف من مساعداته المالية التي جاءت بها برامج Meda1/Meda2

- تحسين المناخ الاستثماري: بوضع نصوص قانونية واضحة خالية من كل غموض، والتسهيل من الإجراءات الإدارية، وإصلاح القطاع المصرفي و
- تنويع المنتجات الموجهة للتصدير خارج قطاع المحروقات، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالفلاحة، الصناعة التقليدية، السياحة مما يستوجب بناء اقتصاد وطني وفق إستراتيجية مدروسة.
- إعادة النظر في طبيعة وكفاءة الإطارات الساهرة على تخصيص وتوجيه وتسيير الأموال، مع الإلحاح على استشارة أهل الاختصاص في ذلك بما فيهم الباحثين الاقتصاديين.
- إفساح الطريق للمشاركة الشعبية في تقرير المصير المشترك طبقاً لأسس الديمقراطية في الحوار و التفكير مما يجنب المنطقة المغاربية موجات العنف و الاضطرابات التي من شأنها عرقلة الاستقرار السياسي الذي يعتبر أساس القاعدة التنموية في جميع المجالات.

إن موضوع الشراكة اليوم لم يعد خياراً بالنسبة للدول العربية عامة و الدول المغربية خاصة، وإنما أصبح واقعاً مفروضاً عليها وبالتالي يتطلب منها الاستغلال الأمثل لمكاسب هذه الشراكة و التخطي العقلاني لأعبائها.

الملاحق

الملحق رقم :01

الجدول يمثل وضعية الاستثمار الأوروبي من خلال صادرات بعض المجالات الاقتصادية

	رقم الأعمال		
	الأصل	المجموع	% بالخارج
Vodafone Groupe PLC	بريطانيا	59893	84
British Peroleum Cie	بريطانيا	232571	83
Royal Dutch/ Schell Group	بريطانيا / هولندا	201728	64
Total	فرنسا	118117	80
France – telecom	فرنسا	52202	41
Suez	فرنسا	44720	75
E D F	فرنسا	50699	31
E. On	ألمانيا	52330	36
Deutsche télécom AG	ألمانيا	63023	38
Revue Groupe	ألمانيا	49061	48

المصدر: عباس عقيلة، **الاتحاد الأوروبي الرهانات الواقع و الأفاق 1950- 2007**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 2008- 2009، ص 269.

الملحق رقم02 :

إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الاورو- متوسطي في 27 و 28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995

الوزراء.. المشاركون في المؤتمر الأوروبي- المتوسطي في برشلونة:

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقتهم المستقبلية بعدًا جديدًا، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛;
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية وذي ذاتية سيتم التركيز عليها بإتمام اتفاقات تجمع أوروبية- متوسطية وعلى ضوء خلاصات المجلس الأوروبي، بإنجاز بدء التنفيذ الكامل للاتحاد الجمركي مع تركيا والتوسيع المتوقع للاتحاد الأوربي نحو الجنوب بما يخص قبرص ومالطا، الذي من شأنه توطيد البعد المتوسطي لهذا الاتحاد؛
- مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية- المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنهما تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يفرض توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل

للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة.

يوافقون على إقامة مشاركة عامة أوروبية– متوسطية، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وإضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

عملاً بهذا يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئي التالي على:

- العمل وفقًا لميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية والدولية المشاركين فيها.
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي مع الاعتراف ضن هذا الإطار بحق كل مهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حريات الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس.
- التقدير برضا عبر الحوار بين كل الفرقاء، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية وكره الأجانب.
- احترام وفرض احترم التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها والمكافحة ضد مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية وكره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- احترام مساواتهم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باستقلاليتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية.

- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول، (نص مأخوذ عن مرسوم هيلسينكي النهائي).
- متابعة إعادة التأكيد على حق الشعوب في تدبير شئونها بنفسها مع الأخذ بعين الاعتبار للحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو لأشكال أخرى من السيطرة والاحتلال الخارجيين، والاعتراف بحق الشعوب باتخاذ التدابير المشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل إنجاز حقوقهم المطلقة في تقرير المصير، (نص مأخوذ عن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسها).
- الامتناع طباق لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شئون شريك آخر الداخلية.
- احترام حدود ووحدة كل من الشركاء.
- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة، (بما فيه كسب الأراضي بالقوة) وحل خلافاتهم بأساليب سلمية.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة.
- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظم ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها.
- العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والنووية بتعهد كل المشاركين على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وعلى التنفيذ بحسن نية للتعهدات في إطار الاتفاقيات التي تربطهم بما يخص السيطرة على التسلح وتجريد السلام وعدم انتشار الأسلحة.
- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة على أدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح.
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.

- دراسة وسائل واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي– متوسطي).

مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يعترف الشركاء بأهمية مسألة الدين في النمو الاقتصادي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار حول هذه المسألة في (المنتديات الملائمة) [إطار المشاركة الأوروبية– المتوسطية].

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف الأصلية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوربية– المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو على:

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر.
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أ) منطقة تبادل حر:

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية– متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ علمي للتأسيس التدرجي لهذه المنطقة التي ستشمل مُجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن OMC (التنظيم الدولي للتجارة).

[تتجول المنتجعات المصنعة في هذه المنطقة بحرية وبدون أي حاجز تعريفي انطلاقا من التدفقات

التقليدية، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل. سيتم تحرير حق الإنشاء وتقدمه الخدمات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار لاتفاقية القات] [سيتم إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية تدريجيا في وجه تبادلات المنتوجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه بين كل الشركاء. ستحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمات، تدريجيا مع الأخذ الوافي بعين الاعتبار لاتفاقية القات].

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، والتصديق الاثباتي، وحماية الملكية الفكرية والصناعية، والمضاربة.
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار.
- الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر. إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الاستواء على المستوى الاجتماعي وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا.
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

ب) تعاون وتداول اقتصاديين:

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

- يَعترف المشاركون بواجب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل استثمار، وبالاستثمارات الخارجية المباشرة معا. يشددون على أنه من المهم تأسيس جو منساب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.
- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس

منطقة تبادل حر؛

- يشجع المشاركون الشركات على عدة اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بمنح جو وإطار قانوني مواتيين. يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط أمرا ضروريا.
- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة وبـ "بام". يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئوية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة يتعدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال.
- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل.
- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والتحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة.
- يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية– المتوسطية الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة. يقررون خلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها.
- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات.
- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة بنيان الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل. سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع زراعة تحترم البيئة. يوافقون أيضا على التعاون في هدف استئصال الزراعات غير

الشرعية.

- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد:
- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيات المعلوماتية وحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات.
- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية.
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية (ولايات، محافظات..) ومن أجل تنظيم الأراضي.
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية.
- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجمل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات.

ج) معونة مالية:

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح المشاركة الأوروبية– المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شئ تحريك كالفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم. يلاحظون في هذا الصدد:

- إن الجلسة الأوربية في كان وافقت على احتياطي بمبلغ 4685 مليون إيكي لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995 و1999، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية. يضاف على هذا تدخل BEI ، بشكل ديون بمبلغ أضخم وكذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء؛
- إن تعاونا ماليا فعالا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الاعتبار، أمرا ضروريا؛
- إن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم. يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية

وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية: يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل. في هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية. في سبيل هذا:

- يؤكدون من جيد بان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف؛
- يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد السنينة سواء بما يخص التعليم والتأهيل تحديدا للشبيبة أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية. في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين العمليات الإدارية؛
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان؛
- يعترفون بأهمية النمو الاجتماعي الذي حسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو؛
- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب المشاركة الأوروبية– المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب؛
- نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد وترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين الوطنية: المسئولون عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات والشركات الخاصة والعامة؛
- يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والمتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛

- يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني؛
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي؛
- يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني ومساعدة على خلق فرص العمل وغيرها. يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حل المهاجرين المستقرين شرعيا على أراضيهم. [يعترف الشركاء بواجباتهم من أجل إعادة قبول مواطنيهم الذين تركوا بلادهم. من أجل هذا سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية؛]
- يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية؛
- يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعال؛
- يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعال ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي والرشوة؛
- يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد المظاهر العنصرية وكره الأجانب وضد التعصب، ويوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر

المشاركون:

- باعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوح ومدعوة للتطور
- باعتبار تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف معرفة بالإعلان الحاضر؛
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية– المتوسطية صيغة واقعية؛
- بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح وتحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف؛ يتبنون برنامج العمل المرفق.

سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر وتحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف المشاركة.

ستخضع الأعمال المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء والموظفين الكبار والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي وسائل أخرى مناسبة. ستشجع الاتصالات على مستوى النوادى والوحدات المحلية.

وسوف يتم العمل على تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية. وسوف تجتمع بانتظام لجنة مشكلة من مسئولين كبار، تدعى "اللجنة الأورو– متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية لمجلس الاتحاد الأوروبي وممثل كل شريك من الشركاء المتوسطيين، ومهمتها هي تقدير وتقيم عملية متابعة أنشطة الشراكة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا لمقتضى الحال. وسوف تتولى الإدارات التابعة للجنة الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو–متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطة الضالعة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل الشروع في المزيد من المشاورات المتبادلة.

مؤتمر برشلونة: برنامج عمل

مقدمـة:

يهدف البرنامج الحاضر إلى ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون الموجود حسب التجمعات المتعددة الأطراف الأخرى . سيتم التحضير والمتابعة لمختلف التدابير وفقا

للمبادئ والكيفيات المشار إليها في بيان برشلونة. في ما يلي، يتبع تعديد للتدابير الأولوية التى يجب اتخاذها لتنمية التعاون. لا تمنع هذه توسيع التعاون الأوروبي– المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء.

تتوجه هذه التدابير إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني.

تستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل وذلك بعد موافقة المشاركين.

يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.

في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي– المتوسطي بعين الاعتبار، وكما يليق، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد مؤتمر برشلونة. سيتم تحضير تقييم خلال المؤتمر الأوروبي– المتوسطي المقبل على شكل تقرير ناجم عن دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف الفرق المذكورة في مايلي، وبالتنسيق مع [المجموعة المناسبة] المعينة وفقا لبيان برشلونة.

2. مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام واستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط سيجتمع موظفون كبار دوريا وذلك اعتبارا من الفصل الأول لعام 1996:

- سيجرون حوارا سياسيا من أجل تحديد الأساليب الأكثر تناسبا لرجمة مبادئ بيان برشلونة ترجمة فعلية على ساحة الواقع.
- سيقدمون اقتراحات واقعية في الوقت المناسب في سبيل المؤتمر الأوروبي– المتوسطي لوزراء الشئون الخارجية المقبل. سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية– المتوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا بإمكانها دخول حيز العمل ابتداء

من 1996.

3. مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة:
ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو الموظفين أو الخبراء حسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية. من الممكن أن تكمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تبادل حر أوربية– متوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في بيان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تبادل حر عنصرا رئيسا في المشاركة الأوروبية– المتوسطية.

سيتناول التعاون بالأخص، التدابير الفعلية التي تهدف إلى تشجيع التبادل الحر وكل ما ينتج عنه، يعني ما هو آت:

- التوفيق بين القواعد والطرق في مجال الجمارك وبالأخص احتمال الإدخال التدريجي للأصل التراكمي. سيتم عند الاقتضاء فحص الحلول الملائمة لحالات معينة وبروح إيجابية؛
- التوفيق بين النماذج وبالتحديد بواسطة اجتماعات يتم تنظيمها من قبل التنظيمات الأوروبية للنماذج؛
- الإزالة لكل العوائق التقنية التي لا مبرر لها من وجه تبادل المنتوجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة بما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وغيرها من أساليب التقنين حول المواد الغذائية؛
- – التعاون بين دوائر الإحصائيات للحصول على معطيات عملية ناتجة عن استخدام طرق متوافقة –إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (بدون المس بالمبادرات المعمول بها ضمن أطر أخرى).

استثمار:

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي لإزالة الحواجز أمام الاستثمار، وبالتحديد بالتفكير المعمق حول تحديد الحواجز والأساليب لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيه في القطاع المصرفي. صناعة:

التحديث الصنعي وتحسين التنافسية يشكلان عنصرين رئيسيين في نجاح المشاركة الأوروبية–

المتوسطية. في هذا الصدد، باستطاعة القطاع الخاص أن يلعب دورا أكبر في النمو الاقتصادي للمنطقة وخلق فرص العمل. سيتوجه التعاون بالتحديد نحو:

- توافق البنية الصناعية مع متغيرات البيئة الدولية وبالخصوص مع انبثاق مجتمع المعلوماتية؛
- الإطار والتحضير لتحديث وإعادة تركيب بنية الشركات الموجودة وبالتحديد في القطاع العام بما فيه التخصيص؛
- استخدام النماذج الأوروبية أو الدولية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق الإثباتي والاعتماد وكذلك نماذج الجودة.

ستعطي أساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المؤاتية لنموها، اهتماما خاصا بما في ذلك تنظيم المنتديات عندما تقتضي الحاجة مع الاعتماد على الخبرة المكتسبة في إطار البرنامج MED INVEST وضمن الاتحاد.

زراعة:

مع التذكير بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، سيتناول التعاون في هذا المجال المحاور التالية:

- الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛
- تخفيف التبعية الغذائية؛
- تشجيع زراعة تحترم البيئة؛
- التقارب بين الشركات والتجمعات والتنظيمات المهنية للشركاء على قاعدة اختيارية؛
- الدعم للخوصصة؛
- المعونة الفنية والتأهيل؛
- التقارب بين نماذج الصحة النباتية والحيوانية – النمو الريفي المتكامل بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأعمال الاقتصادية الملحقة؛
- التعاون بين المناطق العربية وتبادل الخبرة والمهارة في مجال التنمية الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية؛

مواصلات:

الوجود للروابط الفعالة والمتداخلة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم وكذلك المنفذ الحر إلى سوق الخدمات في قطاع المواصلات البحرية الدولية يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير المشاركة الأوروبية– المتوسطية.

لقد تم خلال العام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية المواصلات في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للمواصلات عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

سيتناول التعاون بالتحديد:

- وضع جهاز فعال ومتعدد الجهات عقد المواصلات الجوية والبحرية عبر– المتوسطية وذلك بتحسين وتحديث المرافئ والمطارات، وحذف القيود التي لا مبرر لها، وتسهيل الإجراءات وتحسين الأمان البري والجوي، وتوفيق القواعد البيئوية على مستوى رفيع بما فيه تدقيق أكثر فعالية في التلوث الناجم عن النقل البحري ووضع أجهزة متوافقة لإدارة حركة المرور؛
- خلق روابط برية شرق– غرب على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.
- ربط شبكات المواصلات المتوسيطة بالشبكة الأوروبية بطريقة تؤمن عملها المتداخل.

طاقة:

على أثر المؤتمر ذي المستوى الرفيع الذي عقد عام 1995 في تونس واجتماع المتابعة في أثينا، لقد تم خلق "ندوة للطاقة" أوروبية– متوسطية تضم وزراء وموظفين كباراً. من أجل خلق الجو الملائم لاستثمار وعمل الشركات المنتجة للطاقة يتركز التعاون المستقبلي بالتحديد على:

- الأساليب لتشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى المعاهدة حول الميثاق الأوروبي للطاقة؛
- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛
- الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز؛
- الإنتاج والتفريغ للفحم الحجري؛
- إنتاج ونقل الكهرباء ووصل الشبكات وتشييدها.
- فعالية الطاقة؛

- موارد الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- المسائل البيئوية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- عمليات التأهيل والإعلام في مجال الطاقة.

اتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية:

في هدف تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة، سيتناول التعاون بالأخص:

- البنيات التحتية في مجال المعلوماتية والاتصالات (إطار تقنين أدنى، نماذج تجارب المطابقة، تداخل الشبكات، الخ..)؛
- البنيات التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛ – المنفذ إلى الخدمات. – الخدمات الجديدة في مجالات تطبيق أولوية.

وجود بنيات تحتية أكثر فعالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات سيسهل تعزيز التبادلات الأوروبية– المتوسطية والمنفذ إلى مجتمع المعلوماتية الجديد الذي يتكون حاليا. من المتوقع أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لتحقيق المشاريع الرائدة والتي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية الناجمة عن مجتمع المعلوماتية.

تنظيم الأراضي:

سيتناول التعاون بشكل خاص:

- تعريف إستراتيجية تنظيم للأراضي في المنطقة الأوروبية– المتوسطية من شأنها تلبية حاجات وذاتيات الدول؛
- تشجيع التعاون عبر الحدود في مجالات ذات إفادة متبادلة.

سياحة:

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في الدار البيضاء عام 1995، الميثاق المتوسطي للسياحة. سيتناول التعاون بالأخص مجالات الإعلام وتشجيع التأهيل.

بيئـة: يتناول التعاون بشكل خاص:

- تقييم المشاكل البئوية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد الإجراءات التي يجب

أخذها إذا اضطر الأمر؛

- صياغة مقترحات من أجل تأسيس ومن ثم تحيين برنامج عمل أولوي على المديين القصير والمتوسط في مجال البيئة، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد. من بين مجالات العمل الرئيسية يجب أن يضم هذا البرنامج: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء والبحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمشاهد والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصا بالوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي وحرائق الغابات والمكافحة ضد التصحر، نقل خبرة المجموعة بما يخص تقنيات التمويل والتقنين والتدقيق البئوي، أخذ المشاكل البيئوية بعين الاعتبار في كل السياسات؛
- أداء حوار مطرد لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتمتين التنسيق مع خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط؛
- التشجيع لتنسيق أفضل للاستثمارات المختلفة الأصل ولوضع العقود الدولية في هذا المجال؛
- رعاية وتبني وتنفيذ التدابير القانونية والقضائية عند الضرورة وبالتحديد التدابير الوقائية والنماذج المناسبة على مستوى رفيع.

علوم وتكنولوجيا:

سيتناول التعاون بالأخص:

- تشجيع البحث والتنمية بمواجهة مشكلة الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار
- تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة بالنسبة لجيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في "صوفيا انتيبوليس" في مارس/ آذار 1995، لقد تم

تأسيس لجنة للرقابة. ستعقد هذه اجتماعها الأول مباشرة بعد مؤتمر برشلونة. ستهتم بتقديم توصيات من أجل تطبيق أعمال أولوية تحدد على مستوى الوزراء.

مياه:

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992: لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992: تعتبر المياه مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وستزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية. سيهدف التعاون في هذا القطاع إلى:

- تقييم الوضع مع أخذ الحاجات المستقبلية بعين الاعتبار؛
- تحديد التدابير لدعم التعاون الإقليمي؛
- تقديم اقتراحات من أجل تسويغ التخطيط والإدارة - معا إن اقتضى الحال– للموارد المائية؛
- المساهمة في خلق منابع جديدة للماء.

صيد الأسماك:

نظرا للأهمية التي يكسوها الحفاظ والإدارة الواقعية للمخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط، سيعزز التعاون في إطار الهيئة العامة لصيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط.

على أثر المؤتمر الوزاري حول صيد الأسمال الذي عقد في هيراكليون عام 1994، سيباشر بعمل متابعة ملائم في المجال العدلي بشكل اجتماعات ستعقد خلال عام 1996.

سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية المائيات وفي مجالي التأهيل والبحث العلمي.

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد الإنسانية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوروبية– المتوسطية في تحسين مستوى التربية في كل المنطقة مع اهتمام خاص بالشركاء المتوسطيين. من أجل هذا ستخضع السياسات التعليمية لحوار مطرد سيتخصص، في المرحلة الأولى في التأهيل المهني والتكنولوجيا المطبقة على التربية، الجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي والبحث. في هذا الصدد، وكذلك في مجالات أخرى، سيعطي دور المرأة اهتماما خاصا. ستساهم أيضا المدرسة الأوروبية– العربية لإدارة الشركات في غرناطة بالاشتراك مع المؤسسة الأوروبية في "تورين" في هذا التعاون. سيعقد اجتماع للممثلين عن قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار "الجامعيون" المدربون، الخ...) في هدف مقارنة مفاهيم الإدارة

الحديثة.

سيعقد اجتماع لممثلين لقطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون.. الخ.) بهدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة. سيعقد اجتماع لممثلي العالم الجامعي والتعليم العالي. ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها CAMPUS MED

سيدعى أيضا لاجتماع حول مجال التكنولوجيا في قطاع التربية.

بلديات:

يجب أن تشارك البلديات في سير المشاركة الأوروبية المتوسطية. سيشجع ممثلو المدن على اللقاء سنويا لاستعراض التحديات المشتركة التي يجب عليهم مجابهتها ومن أجل مقارنة تجاربهم. سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية في إطار برنامج التحضر المتوسطي MED URBS اعتمادا على الخبرة الماضية. حوار بين الثقافات والحضارات:

نظرا للأهمية التي تكسو تحسين التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية وتعدد اللغات سيجتمع موظفون وخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية تتعلق بالمجالات التالية دون الحصر: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، النتاج المشترك (مسرح وسينما) الترجمات وإمكانيات نشر الثقاة الأخرى، التأهيل. سيشجع التفاهم الأفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأوروبية– المتوسطية على التسامح المتبادل والتعاون. ستدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان وكذلك علم الدين والجامعيين والأشخاص الآخرين الذين يهمهم الأمر بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون على القاعدة. يمكن استخدام المؤتمرات التي عقدت في استوكهولم (من 15 إلى 18 يونيو/ حزيران 1995) وتوليد (من 4 نوفمبر/ تسرين الثاني 1995 وبون (15 و16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995) كأمثلة في هذا الصدد.

أجهزة الإعلام:

سيشجع التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام على تفاهم ثقافي أفضل. سيدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط عبر برنامج MED MEDIA ، سيعقد اجتماع سنوي لممثلي عالم الإعلام في هذا الإطار.

شبيبة:

ستساهم عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأوروبيين والمتوسطيين. ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أوروبي– متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع أخذ حاجات الشركات بعين الاعتبار. يجب أن تأخذ هذه البرامج بعين

الاعتبار أهمية التأهيل المهني وبالأخص للذين لا يملكون لكفاءات وتأهيل المرشدين والمساعدين الاجتماعيين الموجهين للعمل مع الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة قبل الاجتماع الأوروبي– المتوسطي المقبل لوزراء الشئون الخارجية.

تبادلات بين المجتمعات المدنية:

تنمية اجتماعية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوربية– المتوسطية في تحسين ظروف الحياة والعمل لشعوب الشركاء المتوسطيين. في هذا الصدد، يعلق الشركاء اهتماما خاصا على احترام وتشجيع الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا ستجتمع فعاليات السياسة الاجتماعية دوريا على المستوى الملائم.

هجرة:

نظرا لأهمية مسألة في العلاقات الأوروبية– المتوسطية، سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار، ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED MIGRATION وبالخصوص في ما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين شرعيا في الاتحاد.

إرهاب

تهريب المخدرات، إجرام دولي, هجرة غير شرعية

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين

السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية.
سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

5. اتصالات دستورية:

حوار برلماني أوروبي– متوسطي:

يدعى البرلمان الأوربي لأخذ المبادرة قرب مجالس برلمان أخرى، في طرح الحوار الأوروبي– المتوسطي المستقبلي الذي بإمكانه أن يسمح للمنتخبين في مختلف الدول الشركاء بالإقدام على تبادلات أوجه النظر حول سلسلة واسعة من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

ستساهم الاتصالات المترددة بين الأجهزة الأوربية الأخرى وبالأخص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية ومماثليهم المتوسطيين في تفاهم أفضل للمسائل الكبرى التي تهم المشاركة الأوروبية– المتوسطية. في سبيل هذا، تدعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأخذ المبادرة لتأسيس روابط مع مثيلاتها المتوسطيين. في هذا الصدد، ستعقد قمة أوروبية– متوسطية للجان الاقتصادية والاجتماعية في مدريد في 12 و13 ديسمبر/ كانون الأول.

المصدر: أحمد كاتب، **المرجع السابق**، ص(219–244)

الملحق رقم: 03

مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية -الأوروبية

احتوى الاتفاق الجزائري -الأوروبي على ثمانية (8) محاور تمثل في الجوانب الآتية:

الجانب الأول : يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 3-4-5 من الاتفاقية)

الجانب الثاني : يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل،وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، كما تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.
- إمكانية اتخاذ إجراءات وقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

ج- **الجانب الثالث:** يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات Droit d'établissement et prestation de service حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات) المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ

د- **الجانب الرابع:** يتعلق بالدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة،

وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاته، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بذلك الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.

هـ- الجانب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة،وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة (48) من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية، وقد تم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي:

- دعم التكامل واندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني) .
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية(البنى التحتية)
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين .
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية – الغذائية
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي
- التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية والرقابة المالية

- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين

و- الجانب السادس: يتعلق هذا الجانب بالتعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية...إلخ

ي- الجانب السابع: يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية؛
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية؛
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل؛
- الأخذ بعين الاعتبار للآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد

و- الجانب الثامن: يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك ب:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون؛
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص(خاصة ما يتعلق بالتأشيرات)
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة؛
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة

المصدر: سمينة عزيزة، المرجع السابق، ص(125-153-154).

ملحق: 04

خريطة توضح حركة الهجرة نحو أوروبا

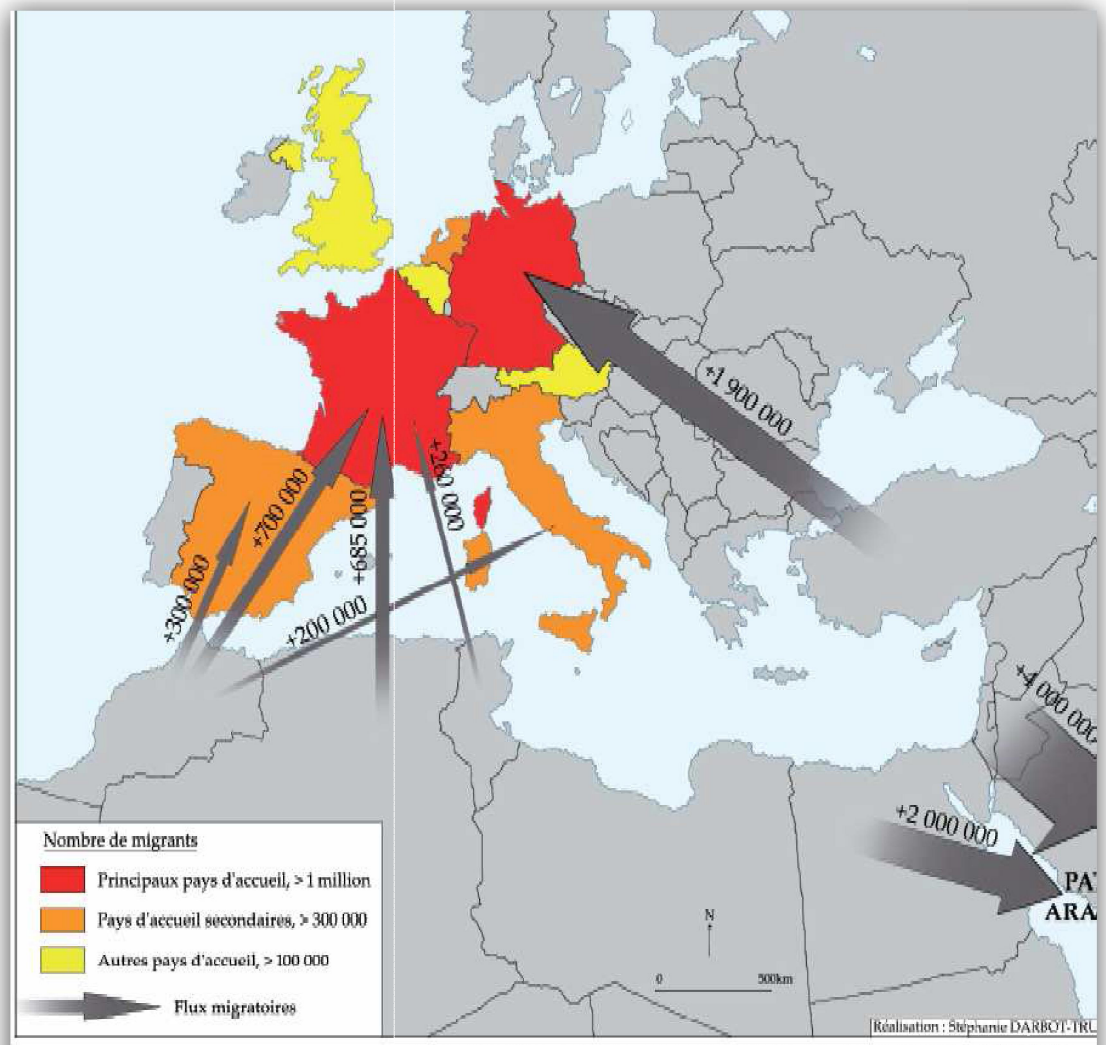

Source : Migrations méditerranéennes rapport 2005, statistiques sur les résidents étrangers dans les pays membres de l'UE

Figure 14. Les principales destinations des migrants des PPM

المصدر: فيلالي فاطمة، **المرجع السابق**، ص42.

قائمـة

المصـادر و المـراجـع

أولاً: العربية:

أ- الكتب

1- الإمام محمد محمود، **تطور اطر المؤسسية للاتحاد الأوربي: الدروس المستفادة للتكامل العربي**، القاهرة: منشورات المنطقة العربية للتنمية إدارية، 1998.

2- البار أمين، بسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

3- بوقارة حسين مشته، **إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي**، الجزائر: دار هومه، 2010.

4- بندق وائل أنور، **موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب**، (المجلد الثاني)، مصر: دار الفكر الجامعي، 2004.

5- بنيدر جون، أشرون سايمون، **الإتحاد الأوروبي**، (ترجمة: خالد غريب علي)، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

6- بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف**، القاهرة: دار الفجر، 2006.

7- الجمل يحى، **أنظمة الحكم في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

8- ولعو فتح الله، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، المغرب: دار الحداثة ،1982،

9- ولعلو فتح الله، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية**، المغرب، دار تويقال للنشر، 1997.

10- حمودة أحمد وآخرون: **المجتمع العربي**، مصر: الشركة العربية المتحدة، 2009.

11- الحميشي إسماعيل عبد المجيد، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي**، طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا، 2003.

12- الحسن حسن، **الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية**، ط3، لبنان: دار بيروت، 1981.

13- حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

14- طربوش قائد محمد، **السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري**، بيروت: مؤسسة الجامعة للدراسات، 1995.

15- كاتب أحمد، **خلفيات الشراكة الأورومتوسطية**، الجزائر: ابن النديم للنشر، 2013.

16- كردي محمد دحّام، **مستقبل الإتحاد الأوروبي دراسات في التأثير السياسي الدولي**، لبنان: الحلبي الحقوقية، 2013.

17- لانون أروان، إيبان مارتين، "الدراسة الاستقصائية الأورومتوسطية للخبراء والجهات الفاعلة لعام 2009: ماذا تخبرنا عن حاضر الشراكة الأورومتوسطية ومستقبلها؟ "، مقال قدم في الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط، **المتوسطي 2010**، عمان: دار فضاءات، 2010.

18- عبد الله علي عبدو، **المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية و المتخصصة**، الأردن: دار قنديل، 2011.

19- المبيضين مخلد عبيد، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية مميزة**، الأردن: الأكاديميون، 2012.

20- مشورب إبراهيم، **المنظمات الدولية والإقليمية**، لبنان: دار الهامل اللبناني، 2013.

21- المخادمي عبد القادر رزيق، **الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

22- السامرائي خليل إبراهيم وآخرون، **تاريخ المغرب العربي**، لبنان: دار المدار الإسلامي، 2004.

23- السبعاوي يوسف خليل إبراهيم، **الصعوبات التي تواجه اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية حالة مصر المغرب**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

24- سعيد عبد المنعم، **الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

25- سويقي عبد الهادي عبد القادر، **التجارة الخارجية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،2007.

26- أبو العلا محمود محمد ، **الجات النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و القرارات المصدرة لها في مصر**، دار الجميل، دس.

27- علوي أسيا بن صالح، "**مؤسسة "أنا ليند" في عام 2009 وانطلاق في مسار جديد**"، مقال قدم في الكتاب السنوي **IEMed** للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2010، عمان: دار فضاءات، 2010.

28- عبد الفضيل محمود، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، الكويت: عالم المعرفة، عدد 16، جانفي 1978.

29- صاغور هشام، **السياسة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

30- قرانة عادل، **النظم السياسية**، عنابة: دار العلوم، 2013.

31- خضر بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2012)**، ترجمة: سليمان الرياشي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

32- الضرابعة رياد شفقان، **الاتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، الأردن: دار الحامد، 2011.

ب . الأطالس:

1- إسعاد مقداد، **أطلس الجزائر**، الجزائر: الزيتونة للإعلام، 2006.

2- الكيلاني عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1985.

3- لعروق محمد الهادي، **أطلس الجزائر و العالم**، الجزائر: دار الهدى، 1998.

4- قطش الهادي، عبد الرحمان أحمد إدريس، **أطلس الجزائر والعالم**، الجزائر: دار الهدى، 2013.

5- الغوري إبراهيم حلمي، **أطلس الوطن العربي**، لبنان: دار الشرق العربي، 2013، ص19.

ج – مجلات:

1- الأطرش محمد، "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية"، **المستقبل العربي**، العدد 271، سبتمبر 2001.

2- بوعمامة زهير، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس2010.

3- بوربي عبد اللطيف،" **العلاقات الأوربية المغربية بعد عام 2001: تعاون بالشراكة**"، كلية العلوم السياسية، الجزائر، دس.

4- بيومي جمال الدين، " مصر و الإتحاد الأوروبي: الواقع والتحديات"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 142، أكتوبر 2000.

5- زايدي رشيد عمارة، دانا محمد صالح، إستراتيجيات التفاوض الأوروبي الإيراني حول البرنامج النووي الإيراني، **مجلة القادسية**، المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2009.

6- زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، دس.

7- الحوات علي الهادي، **مجلة الجامعة المغاربية**"، العدد السابع، 2009.

8- الحراثي صلاح مفتاح، "العلاقات المغاربية- الأوروبية سنة 2000"، **المستقبل العربي**، العدد207، ماي 1996، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

9- حروري سهام، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس 2010.

10- طالبي سرور، "حقوق الإنسان في إطار المعاهدات الأوربية التأسيسية"، **مجلة الجنان لحقوق الإنسان**، العدد الثاني، 2001.

11- لعجال إعجال محمد الأمين، "معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس2010.

12- مطاوع محمد ، "أوروبا و المتوسط... من برشلونة إلى سياسة الجوار"، **السياسة الدولية**، عدد 163، جانفي 2006.

13- منصري نجاح، "مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد33، جانفي2004.

14- سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، **مجلة الباحث**، العدد03، 2011 .

15- أبو عامود محمد سعيد، " البناء المؤسسي للإتحاد الأوربي"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر: مؤسسة الأهرام، عدد 142.

16- عدالة جعفر، "تطور سياسة دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الخامس، ديسمبر2014.

17- عوينات عبد القادر، "**السياحة في الجزائر**"، **مجلة معارف**، جامعة البويرة، العدد12، جوان 2012.

18- عمورة جمال،" منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورومتوسطية "، **مجلة علوم إنسانية**، العدد 03، 2006.

19- صايج مصطفى، "الإتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات"، **مجلة العلوم الإستراتيجية**، مركز الشعب للدراسة الإستراتيجية، جامعة الجزائر، العدد الأول، مارس2008.

20- صالحي صالح، " التحديات المستقبلية للإقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، "مخبر الشراكة و الاستثمار في الفضاء الأورومغاربي، **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، العدد 02، 2003.

21- خشيم مصطفى عبد الله أبو القاسم، " اتفاقية الشراكة الاورومغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي"، **مجلة الجانعة المغاربية**، العدد السابع، 2009.

ج – الملتقيات:

1- بلعيد منير، **الديناميكية الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، جامعة منتوري – قسنطينة-، يومي 29 و30 أفريل 2008.

2- حلواني أحمد، **أمن البحر المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية**، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول" الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق "، جامعة منتوري- قسنطينة- يومي 29 و 30 أفريل، 2008.

3- يخلف عبد السلام، **المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم" الجوار"**، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول" الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق"، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008.

4- ملتقى العلاقات الاورومغاربية، متوفر على منتدى التعليم نت على الموقع الإلكتروني:
www.ta3lim.com تاريخ الإطلاع: 2016/03/15 على الساعة 11:23

5- مقدمة الملتقى"**الأفاق المستقبلية للأمن في المتوسط** " الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008.

6- مربعي بلقاسم، كزين نسرين، **اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية (دراسة تحليلية)**، مداخلة قدمت في يوم دراسي حول" تحديات وآفاق التعاون بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يوم 24 فيفري 2016.

7- مرسي سلوى محمد، **الشراكة الاورو. عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها**، "الندوة الدولية العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة فرحات عباس: سطيف، 8-9 ماي 2004.

8- نوفل أحمد سعيد ، "**الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات**"، الأردن: جامعة اليرموك، دس.

9- ساسي جمال، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول"الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق"، جامعة منتوري – قسنطينة- يومي 29 و30 أفريل 2008.

10- عباس عمار، " **النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996** " نشر بتاريخ 8 أفريل 2012.

11- علام إيمان أحلام ، **محاضرات في مادة التنظيم الدولي الإقليمي**، الفصل الدراسي الثاني، جامعة بنها كلية الحقوق، السنة الجامعية2011-2012.

12- عمورة جمال، هلال رحمون، "**المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية**"، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: سطيف، 8- 9 ماي 2004.

13- عبد الفضيل محمود، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، الكويت: عالم المعرفة، عدد 16، جانفي 1978.

14- صدوق عبد العزيز وآخرون، **بناء الاتحاد الأوربي...النشأة...التاريخ...المؤسسات**، الرباط، كلية الحقوق، تاريخ النشر: الخميس 2014/03/13.

15- قدي عبد المجيد، "**الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات**"، مداخلة قدمت للملتقى الدولى حول" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية العربية"، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 8-9 ماي 2004.

16- قرم جورج، " **كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة** "، مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانية، ندوة الاندماج المغاربي: تحفيز وتنشيط الاقتصاد، تونس، في 23-06-2012.

17- رزيق كمال، صدو فارس، عنوان المحاضرة "**الشراكة الجزائرية الأوربية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي** "الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير"، جامعة سعد دحلب، البليدة، دس.

18- رقية سليمة، "**الشراكة الأوروجزائرية: هل هي نعمة أم نقمة؟**"، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول" آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

19- تشام فاروق، **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر**، مداخلة قدمت للملتقى الدولي" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية العربية "، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 8-9 ماي 2004.

د- الرسائل الجامعية:

1- بوالروايح إسماعيل، **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي (الجزائر-المغرب- تونس)2001_2008**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.

2- بوريب خديجة، **دور مؤسسة الاتحاد الأوربي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة متنوري قسنطينة، 2010-2011.

3- بوجلخة إبراهيم، **دراسة تحليلية وتقييميه لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية-دراسة تقييميه لمجموعة من المتغيرات الكلية**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013.

4- زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية- المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايد- تلمسان، 2010-2011.

5- بن حسين سليمة ، **الأبعاد الأمنية لسياسة الجوار الأوروبية و تأثيرها على منطقة جنوب المتوسط الغربي(2004-2012)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، 2012.

6- ميهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2011-2012.

7- بن منصور ليليا، **الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر-تونس -المغرب)**، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2011-2012.

8- بن سالم محمد، فؤاد راسيس، **الأبعاد الأمنية والسياسية للشراكة الأورومغاربية في ظل سياسية الجوار الأوروبية**، شهادة الليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012.

9- سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)**، رسالة ماجستير في العلم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2013.

10- فيلايلي فاطمة، **مسار التعاون في حوض المتوسط، الشراكة الأورومغاربية نموذجًا 1995_2005**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجلفة، 2008 - 2009.

11- الراعي قاسم باحمان، **الأمن و الدفاع في غرب البحر المتوسط الواقع والرهانات – (مبادرة 5+5 أنموذجا)**، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011 – 2012.

12- الرميدين عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

13- رغدي عادل، **دور التجارة البيئية في نمو الصناعات التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2012-2013.

14-خلفون أمين ، **المقاربات الأمنية في الشراكة الاورومغاربية**، شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006.

هـ – الجرائد:

1- حامد السيف، "**ماهي الخصخصة**" جريدة الشاهد، د ع، تاريخ النشر 28 أكتوبر 2013 متوفر على الرابط: www.alshahedkw.com

د- التقارير والوثائق:

1- بيان وزارة الشؤون الخارجية إتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكك الجمركي، موقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية www.mae.dz تاريخ النشر 2012/08/23، تاريخ الاطلاع 2016/04/15.

2- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، مارس 2016، متوفر على الرابط: www.joradap.dz تاريخ الإطلاع 2016/05/13، على الساعة: 23:05

و- المواقع الالكترونية:

1- "**أهمية موقع الجزائر بالنسبة للمتوسط**": متوفر على الرابط:
https://chronicle.fanack.com/ar/algeria/ تاريخ الاطلاع 2016/04/10 على الساعة 15:09

2- الأحزاب السياسية في موريتانيا، متوفر على الرابط: الموسوعة الحرة
http://ar.wikipdia.org/wik/%D9 تاريخ الإطلاع: 2016/02/29 على الساعة 15:06

3- احمايمي رشيد، " **تفاوت النمو بين الشمال و الجنوب المجال المتوسطي نموذجا**" متوفر على الرابط: www.khaima.com تاريخ الاطلاع: 2016/05/09.

4- امحند برقوق، " **الإشكالية الجديدة للأمن في المتوسط**"، متوفر على الرابط:
http://www.politics.ar.com/ar/index.php/parmalink/3044.html
تاريخ النشر 2011/05/09 تاريخ الإطلاع: 2016/03/09.

5- الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط 13جويلية2008 متوفر على موسوعة مقاتل الصحراء على الرابط الالكتروني: http://www.moqatel.com /

6- زماري محمد ، "**ما هي الخصخصة**"، متوفر على الرابط: www.mowdoo3.com

7- مجموعة الثمانية (G8) متوفر على الرابط: http://ar.tradimo.com /

8- موسوعة مقاتل الصحراء، www.moqatel.com/openshare…/sec06.doc تاريخ الاطلاع: 2016/2/15.

9- "**المناجم في المغرب.. كنوز تحت الأرض.. ومخاطر بيئية فوقها**" متوفر على الرابط : www.sciarab.org تاريخ الإطلاع: 2016/05/12 على الساعة 22:42

10- معلومات حول اليورو: www.dailyfx.com تاريخ الإطلاع :2016/03/15 على الساعة 21:05

11- معلومات حول: **نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy)، متوفر على الرابط:** www.aljazera.net تاريخ الإطلاع: 2016/04/05 على الساعة: 23:09

12- مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية، من موقع على الأنترنت، http://machahid24.com/etudes/10037.htm

13- " **نظرة عامة حول الاتحاد الأوروبي**" متوفر على الموقع الرسمي للإتحاد الأوروبي بالعربية، على الرابط:www.eu-arabic.org تاريخ الإطلاع 2016/05/13 على الساعة 15:58

14-مقال بعنوان "**عسكرة حوض المتوسط والسيناريو الفرنسي المفترض**" متوفر على الموقع الإلكتروني: www.aljamal.com تاريخ الإطلاع 2016/04/04 على الساعة 22:09.

15- عقل زياد، "**جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، متوفر على الرابط: www.acpss.ahram.org.eg تاريخ النشر 2015/05/17، تاريخ الإطلاع: 2016/05/13 الساعة 12:50

16- الفيلالي عبد الحكيم، "**الإتحاد الأوروبي نحو الإندماج الشامل**"، ص (3-4) متوفر على الرابط: www.madariss.com تاريخ الإطلاع 2016/03/12

17- قلواز إبراهيم، " **الوطن العربي**" متوفر على الرابط: http://www.alwatanelarabi.com/news347.html، تاريخ الإطلاع: 2015/01/1 على الساعة 09:36

التعريف بعملة الإيكو: www.ency.cacemb.com تاريخ الإطلاع: 2016/05/15.

18- خريطة الإتحاد الأوروبي: www.almarsal.com تاريخ الإطلاع 2016/05/13 على الساعة: 18:33

ثانياً: الأجنبية

أ- الكتب:

1-Marchaha Mohamed, **Manuel des Orgamisation internationales**, Faculté de droit, université a 'alep 2010-2009.

2-Mezoui Mohamed Reda ,"**Unepolitique des poles d excellences pour contribuer a reduire les distances entre les rives Sud et Nord de la Mediterraneé,"Forum politiques**,No .01 juin 2012.Algérie: Laporatoire d etudes et Analyses des Politiques en Algérie.

3-Tourret Jean- Claude**." La Politique méditerranéenne de L Union Européenne** : Bilan et perspectives". Forum des Politiques Publiques. No.01-juin 2012. Algérie: Laboratoire D Etudes et Analyses des Politiques Publiques en Algerie.

ب - التقارير و الوثائق:

1- Commission européenne, Le Processus de Barcelone Cinq Ans après. Luxembourg, Office des publications officielles des Communautés européennes, 2000.

2- Euro Mediterranean partnership Barcelona declaration European commission public cation unit euro-Mediterranean conference Barcelona 27-28 November 1995.

فهـرس المحتويـات

المحتويات	الصفحة
المقدمة	أ
الفصل الأول: معطيات حول الدراسة	**01**
المبحث الأول: معطيات حول دول المغرب العربي	**06**
المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدول المغرب العربي	**06**
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي	**09**
المطلب الثالث: طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية	**15**
المبحث الثاني: معطيات حول الاتحاد الأوروبي	**22**
المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي	**22**
المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي	**30**
المطلب الثالث: مظاهر قوة الاتحاد الأوروبي	**35**
الفصل الثاني: أشكال و مسار التعاون الأورومتوسطي	**40**
المبحث الأول: أبعاد التعاون الأورومتوسطي	**41**
المطلب الأول: البعد السياسي و الأمني	**41**
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي و المالي	**44**
المطلب الثالث: البعد الاجتماعي و الثقافي	**47**
المبحث الثاني: أشكال التعاون الأورومتوسطي	**49**
المطلب الأول: مسار برشلونة 27-28 نوفمبر 1995	**49**
المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية 2004	**53**
المطلب الثالث: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط 13 جويلية 2008	**69**
الفصل الثالث: واقع وتقييم الشراكة الأورومغاربية	**65**
المبحث الأول: واقع الشراكة الأورومغاربية	**66**
المطلب الأول: الشراكة الجزائرية الأوروبية	**66**
المطلب الثاني: الشراكة التونسية الأوروبية	**74**
المطلب الثالث: الشراكة المغربية الأوروبية	**79**

المبحث الثاني: تقييم الشراكة الأوروبية المغربية	**83**
المطلب الأول: الإيجابيات التي حققتها الشراكة الأورومغاربية	**83**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشراكة	**86**
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للشراكة الأورومغربية	**89**
خاتمة	**93**
الملاحق	**98**
قائمة المصادر و المراجع	**124**
فهرس المحتويات	**138**
ملخص	**141**

فهـــرس الجداول

رقم الجدول	عنــوان الجـــدول	الصفحة
1	إحصائيات دول المغرب العربي لسنة 2013	10
2	الثروة الحيوانية لدول المغرب العربي	14
3	اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية	60
4	الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي	70
5	رزنامة تفكك المنتوجات الصناعية في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية	75
6	اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي مع تونس والمغرب والجزائر	77
7	ميدا الالتزامات والإنفاق 1995- 2005	79
8	توزيع المساعدات المالية للمغرب وفق البروتوكولات المالية الأربعة (1978-1996)	82
9	وضعية الاستثمار الأوروبي من خلال صادرات بعض المجالات الاقتصادية	100

ملخص الدراسة:

طرح الاتحاد الأوروبي مشروع الشراكة الأورومتوسطية من خلال مؤتمر برشلونة الذي عقد في 27-28 نوفمبر 1995 موضحًا بذلك سياسته الجديدة حول منطقة الضفة الجنوبية للمتوسط، فكانت دول المغرب العربي من الدول الفاعلة في هذه الشراكة بحكم موقعها الاستراتجي ومقوماتها المتنوعة، فكانت تونس أوّل دولة مغربية وقعت على الشراكة بتاريخ 1995/07/17 ودخلت حيز التنفيذ1998/03، ثم تلتها المغرب حيث وقعت على الشراكة في 1996/02/26 ودخلت حيز التنفيذ في 2000/03، وأخيرا الجزائر التي وقعت الشراكة في 2002/04/24 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005.

كانت هذه الدول كغيرها من الدول المتوسطية في إطار تحولها نحو التحرير الاقتصادي، فسعت للاندماج في الاقتصاد العالمي، بغية النهوض باقتصاداتها الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع المنتجات الموجهة للتصدير وتحسين المناخ الاستثماري.

بعد دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ مازالت دول المغرب العربي لم تحقق النتائج المرجوة منها، والسبب هو عدم التكافؤ بين الطرفين، باعتبار أن تحقيق الشراكة يتطلب وجود التكافؤ بين الطرفين أو على الأقل التقارب في مستويات التطور والتنمية بين الأطراف المتعاقدة في كل القطاعات، وهو ما يكاد ينعدم في الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة والأورومغربية بصفة خاصة.

Résumé:

L'union européenne a proposé une association euro méditerranéenne à travers le congrès de Barcelone tenu entre le 27 et le 28 novembre 1995 précisant ainsi sa novelle politique concernant la rive sud de la méditerranée

En effet, les pays maghrébins étaient très actifs dans cette association de par leur situation géographique et leurs richesses variées la Tunisie était d'abord le premier pays maghrébins qui a signé cette association le 17/07/1995 et entrée en exécution en mars 1998, le Maroc ensuite a signé la même convention en mars 2000. et enfin L'Algérie qui a ratifié le même protocole le 24/04/2002 et entre en vigueur en 2005 .

Dans le cadre de leur passage vers L'économie libérale, les pays maghrébins comme tous les pays méditerranéens ont espéré l'intégration dons l'économie mondiale afin d'émanciper leur économies nationales réaliser la croissance économique et la diversification de leurs produits destinés à l'exportation et l'amélioration du climat d'investissement.

Après l'entrée en vigueur de l'association avec l'union européenne, les pays du Maghreb n'ont pas encore réalisé les résultats escomptes à cause de l'incompatibilité entre les deux cotés. Sachant que pour réalisée une telle association il fout qu'il y'ait une compatibilité on au moins un rapprochement dans les niveaux du développement et de la croissance entre les parties associées dans tous les secteurs.

Ce qui est presque inexistant dans l'association euro méditerranéenne en général et l'euro Maghrébine en particulier.